AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ـ العدد الثاني عشر ـ يناير ١٩٩٢ ـ رجب ١٤١٢ هـ

العمال الوافدون كعامل تغيير في المجتمع السعودي

موقع العراق المتغير في التصور السعودي لنظام الأمن

نصيحة الأمّة : محاسبة شاملة لممارسات العائلة المالكة

أمن الخليج .. بين التوجّه العربي والأجنبي

من الدولة المحافظة .. الى دولة التغيير

الوحدة الوطنيّة .. من يدقّ ناقوس الخطر ؟

أين المفرّ

المرء في أوطاننا
مُعتقلٌ في جلدهِ
منذ الصغرْ
وتحتَ كلّ قطرةٍ من دمهِ
مختبيءٍ كلبُ أثرْ
بصْماتُه لها صُوَرْ
أنفاسهُ لها صُوَرْ
المرء في أوطاننا
ليس سوى إضبارةٍ
غلافها جلدُ بَشَرْ
أين المفرْ ؟

أوطانُنا قيامةٌ
لا تحتوي غير سَقَرْ
والمرء فيها مُذنبٌ
وذنبُهُ لا يُغتفرْ
إذا أحسّ أو شَعَرْ
يشنقهُ الوالي .. قضاء وقَدَرْ
إذا نَظَرْ
تدهسُهُ سيّارةُ القصرِ .. قضاء وقَدَرْ
إذا شكا
يُوضعُ في شرابه سُمّ
.. قضاء وقدرْ
لا دربَ .. كلا لا وَزَرْ
ليسَ من الموتِ مفرْ

****

يا ربنا
لا تُلمِ الميّتَ في أوطاننا إذا انتحرْ
فكلّ شيءٍ عندنا مؤمّمٌ
حتى القضاء والقدرْ !

أحمد مطر ــ لافتات ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

السنة الثانية ــ العدد الثاني عشر ــ يناير ١٩٩٢ ــ رجب ١٤١٢ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

١٢ العمال الوافدون كعامل تغيير في المجتمع

تستمد قضية الأجانب المهاجرين للعمل في المملكة أهميتها من الثقل الكبير الذي يمثله هؤلاء ضمن التركيبة السكانية للبلاد ، ومن اعتماد النشاط الإجتماعي والإقتصادي على قوة عملهم ، ثم التناقض المضطرد بين حجم وأهمية الخدمات التي يقدمونها وبين الحقوق والضمانات التي يتمتعون بها .
في هذا العدد من المجلة يقدم الأستاذ توفيق الشيخ تحليله لحجم أهمية العمالة الوافدة في الإقتصاد المحلي .

٢٠ مستقبل الديمقراطية في منطقة الخليج

ما هي أسباب عدم قيام وحدة خليجية ؟ .. هناك أسباب عامة مشتركة بين شعوب العالم العربي أجمع ، وهناك أسباب خاصة بدول الخليج .. ومن أهم أسباب معوقات الوحدة هو وجود عوائل مالكة متحكمة في مصير شعوب المنطقة واقتصادها وحاضرها ومستقبلها .. هذا ما يراه الدكتور عبد اللطيف محمود من دولة البحرين .. الذي تنشر المجلة نص بحثه المقدم لندوة الوحدة بين دول الخليج .

٣٨ النظام السعودي والمعارضة العراقية

تسعى المخابرات السعودية بشكل حثيث لإقناع فصائل المعارضة العراقية بعقد مؤتمرها العام في الرياض ، وقد وضعت المخابرات شروطاً عدة على أهم فصائل حركة المعارضة التي لا تنسجم مع اطروحات النظام السعودي السياسية والفكرية .. ما هي شروط المخابرات السعودية الموضوعة قبل بدء المؤتمر ؟ وما هو تصور الحكم السعودي لمسألة الأمن الناشئة من موقع العراق المتغيّر لنظام الأمن في الخليج ؟ هذا ما يجيب عليه المقال .

٣٨ نصيحة الأمة

يبدو أن ظاهرة توزيع الأشرطة التي يراد تسييس الجمهور من خلالها ، والتعبير عن الرأي المخالف ، أصبحت من الأمور الإعتيادية ، وقد نشرنا في عدد سابق من المجلة شريطاً مسجلاً مجهول الهوية ، حظي بأهمية خاصة لمحتواه النقدي المركز ، وفي هذا العدد ننشر شريطاً آخر صادر من نفس الجهة ، التي يبدو أنها إحدى الجهات السلفية التي تسعى لإزعاج النظام وتأجيج مشاعر المعارضة ضده .. وبالطبع فإن أهمية هذا الشريط (الثاني) لا تقل عن سابقه .

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K ▪ TEL 081 9086084
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

مؤشرات نهاية العام

أحداث صغيرة من حيث الحجم ، كبيرة من حيث الدلالة اذا ما وضعناها في السياق العام لاحداث المنطقة ، حدثت جميعها في الاسابيع الاخيرة من العام المنصرم .

١ــ في الكويت عقدت ثلاث جمعيات اكاديمية ندوة علمية خصصت موضوعها للوحدة بين دول الخليج ، وشارك فيها باحثون من دول خليجية مختلفة ، في توقيت استهدف استباق القمة الخليجية في الكويت التي عقدت نهاية العام ، فالندوة والابحاث التي اختيرت لها رسالة لا تخفى دلالاتها الى الذين سيجتمعون في القمة .

٢ــ وفي الكويت ايضا ، اعلن السيد عبد الله النيباري ، وهو احد زعماء المعارضة البارزين تشكيل اول حزب علني في الكويت ، في تحد مباشر للقوانين النافذة التي تمنع تشكيل الاحزاب ، ان هذه الخطوة ــ بعد اختبار ردود الفعل الاولية من جانب الحكومة عليها ــ ستكون مقدمة لقيام القوى السياسية الاخرى بالاعلان عن احزابها ، وهناك سبعة تيارات سياسية على الاقل ينتظر ان تقدم على خطوات مماثلة ، وهذا هو التطور الاول من نوعه في منطقة الخليج كلها .

٣ــ اما في البحرين فان الشيخ عبد اللطيف المحمود ، استاذ الفقه الاسلامي الذي كان قد عاد لتوه من الكويت ، حيث شارك في الندوة المذكورة والقى بحثا قيما ــ منشور في مكان آخر من العدد ــ فقد اعتقل في المطار ساعة وصوله ، وقررت سلطات الامن التحقيق معه لانه قال كلاما يتضمن التهجم على نظام الحكم في هذه الدولة ، ولا يخفى ان اعتقال الدكتور المحمود كان جواب الرسالة من جانب هذه الحكومة ــ على الاقل ــ على ما طرح في الندوة .

اهمية هذه الاحداث ترتبط اساسا بكونها دلائل مباشرة على تطورات آخذة في التبلور في مجتمعات الخليج ، وهي من هذه الزاوية ايضا مؤشر على نمط واتجاهات هذا التبلور .

بعيد انقشاع الجانب العسكري من ازمة الخليج في فبراير الماضي ، كان ثمة تخوف من ان تنطلق المشاعر الاقليمية في الخليج من عقالها ، وان ينشغل الناس بها عن حاجاتهم الحقيقية ، التي اظهرت الازمة كم ان نقصها كان سببا في ضعف المنطقة دولة ومجتمعا ، وبالاضافة الى تلك المخاوف كان ثمة آمال عريضة بان تغييرا ــ بأي صورة وبأي مستوى ــ لا بدّ قادم الى هذه المنطقة .

وقد حاولت السلطات ــ جميعها تقريبا ــ استثمار المواقف المتعارضة في العالم العربي خلال الازمة لتكريس الشعور بتمايز الخليج عن محيطه العربي ، ربما لتبرير خطوات كانت تسعى لانجازها ، محورها تكريس التحالف مع الغرب ، كما حصل بالنسبة للكويت على سبيل المثال ، لكن على الرغم من أن ذلك التوجه قد نجح الى حدٍ ما ، الا ان الناس بقيت عند تطلعاتها الاصلية ، وعند مطالبها باصلاح في النظام السياسي المحلي ، تقلع البلاد به من وهدتها الحالية الى مصاف دول العالم الاخرى التي تنعم شعوبها بكرامة الحياة والعدالة وحكم القانون .

مضت اسابيع قليلة على توقف الحرب ، وعاد الناس الى همومهم ، وبصورة اقوى الى التعبير عن تلك الهموم ، ووجدت السلطات التي كانت ماتزال تسعى الى استحلاب حلم (الاعداء العراقيين والمتآمرين الفلسطينيين واليمنيين والاردنيين والسودانيين والعرب جميعا) ، ان هموم الناس ليست في هذا الوادي وان اي اثارة اقليمية مهما بلغت ، عاجزة عن اخفاء الحاجات الحقيقية لجميع الناس في هذه المنطقة ، ونعني بها الانتقال من حكم الاشخاص الى حكم القانون ، ومن النظام التراتبي للقبيلة الى نظام الدولة الحديثة .

ان الاعلان الشجاع للسيد النيباري عن تشكيل حزب المنبر الديمقراطي ، وتكريس الندوة السابقة الذكر للمطالبة بوحدة الخليج على اساس حكم القانون ، والمشاركة الشعبية الكاملة في الحياة السياسية ، هي امثلة جديدة على ان شعب المنطقة ، ولاسيما الطليعة المثقفة فيه ، لم تعد تبني قصورا من الآمال على الطرق المعتادة في المطالبة بالحقوق ، والتي تعتمد الترجّي والاستعطاف من الحاكم او عائلته ، وهو تطور على الرغم من انه يبدو طبيعيا ، الا انه اذا اخذنا بعين الاعتبار ، السياق المعتاد للعلاقات بين المجتمع والسلطة الذي كان سائدا في الماضي في هذه المنطقة ، يدل على ان هناك العديد من الناس ممن يشعرون بضرورة المبادرة الى فرض التطور كأمر واقع بغض النظر عن موقف العائلات الحاكمة ، والمقتضيات التقليدية للعلاقة التي كانت سائدة حتى الان .

ومن الواضح ان الحكومات لن تنظر بتساهل إلى مثل هذا التطور ، الذي سيطيح بجدار سميك من الاعتبارات الاجتماعية والسياسية ، كانت تلك العائلات تعتبره أحد اركان استمراريتها في الحكم ، ومن هذا المنطلق يمكن تفهم الرد السريع والمباشر لحكومة البحرين ، والذي تمثل في اعتقال الدكتور المحمود فور عودته الى بلاده .

وعلى اي حال فلا بدّ من اعتبار هذه التطورات مرحلة اخرى في سياق متصاعد ، لا حلقات مفصولة ، واذا كان في داخل النخب الحاكمة من يحسن تقدير الاحداث ، فنظن الامر داعيا قويا للمبادرة بالاصلاح من جانب الحكومات ، قبل ان يأتي ما لا قبل لها بحمله او استيعابه .

الوحدة الوطنية

من يدقّ ناقوس الخطر ؟

الشيخ حسن الصفار

* من الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات ، وتختلف الانتماءات في كل شعب من شعوب العالم ، فليس هناك شعب ينحدر كل أبنائه من سلالة عرقية واحدة ويتفقون في انتمائهم واتجاههم السياسي .

مفهوم الوطن :

حينما تعيش مجموعة من البشر ، ضمن ظروف معينة ، تجعل بينهم مصلحة مشتركة ، وتضعهم أمام أخطار وتحديات واحدة ، فإن وجدانهم وعقولهم تهديهم لكي يتعاونوا فيما بينهم من أجل تحقيق تلك المصلحة ، ودرء ذلك الخطر ، مهما كان التباين شديدا في أفكارهم أو انتماءاتهم أو جذورهم العرقية و القومية .

فلو أن جماعة من الناس كانوا على ظهر سفينة تمخر عباب البحر ، فإن المصلحة المشتركة لهؤلاء تتمثل في الوصول بسلامة الى المرفأ ، كما أن خطر الهلاك والغرق في اعماق البحر يتهددهم جميعا ... ولذلك فمن الطبيعي أن يتعاونوا معا لتحقيق تلك المصلحة وتجنب ذلك الخطر مهما كانت الاختلافات بينهم .

اننا يمكن ان نضع هذا المثال نصب أعيننا ونحن نتحدث عن الوحدة الوطنية في بلادنا .

ونشير قبل ذلك ، الى أن مفهومنا للوطن يتسع عقائديا ، ليشمل كل بلاد المسلمين ، حيث يجب أن يتمتع المسلم بحقوق المواطنة في كل بقعة تخضع للسيادة الاسلامية ، كما يشترك المسلمون جميعا في خيرات وثروات الوطن الاسلامي الكبير ، ويتحملون جميعا مسؤولية الدفاع عن أي شبر من أراضيه .

لكن ذلك طموح وتطلع ، نأمل ونسعى للوصول إليه عبر وحدة الأمة الاسلامية ــ إن شاء الله تعالى ــ أما الواقع المعاش فيحدد الوطن ضمن الكيان السياسي القائم على تخومه ، فمساحة الوطن بحدود سلطة الدولة وسيادتها ، وحديثنا هو ضمن هذا المفهوم الواقعي المعاصر للوطن .

انتماءات المواطنين :

من الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات ، وتختلف الانتماءات في كل شعب من شعوب العالم ، فليس هناك شعب ينحدر كل أبنائه من سلالة عرقية واحدة ويتفقون في انتمائهم واتجاههم السياسي .

(علما بأنه لا يوجد مجتمع خال من الاقليات العنصرية أوالدينية التي لها طقوسها وشعائرها وعاداتها وتقاليدها ، وهناك مجتمعات يجب أن يطلق عليها هذا الاصطلاح ــ المجتمع المختلط ــ وذلك لكونها تتألف من جماعات ثقافية أو عرقية مختلفة لها اديانها ولغاتها وتاريخها وتقاليدها وعاداتها الخاصة بها ، كما هو الحال في الهند واندونيسيا او ماليزيا) (١) .

(وقد يرجع كل أفراد المجتمع ، أو معظمهم ، الى أصل واحد ، أو عدة اصول متشابهة ، وهذا نادر في العصور الحديثة حيث لا نكاد نجد شعبا يرجع كله الى أصل واحد) (٢) .

لكن وحدة الارض ووحدة السلطة السياسية التي يعيش الشعب في ظلها يخلق مصلحة مشتركة للجميع ويجعلهم أمام تحديات واحدة ، فتصبح هناك

هوية وشخصية واحدة إعتبارية بل وواقعية لذلك الشعب ذي الانتماءات والتوجهات المختلفة .

ونقصد بواقعية تلك الهوية والشخصية ، انعكاسها على الواقع الحياتي والعملي ، وبذلك تتشكل ارضية الوحدة الوطنية .

ويرتبط مصير الشعب ومستقبله ، كما يتحدد مستوى تقدمه ، على مدى وعيه بهذه الحقيقة واستجابته لها ، فإذا ما أصبح الوطن بوتقة تنصهر فيها كل الانتماءات ، أو كانت المصلحة الوطنية هي العليا فوق سائر المصالح والتوجهات ، فإن الخير والتقدم سيكون من نصيب الجميع .

لذا يتفق عقلاء البشر ، على أولوية المصلحة الوطنية ، باعتبارها مصلحة عامة بل أعم المصالح ، كما يستقبحون أي اضرار او اساءة لها ويعتبرون ذلك خيانة للوطن يستحق مرتكبها أشد العقاب .

رؤية الاسلام :

ومن الناحية الدينية ، فإن الاسلام يربّي المسلم ويشجعه على احترام المصلحة العامة للمجتمع ، وأن يرعى ويهتم بكل مصلحة مشتركة ، وارتباط انساني بينه وبين آخرين ، سواء كانت هذه المصلحة ، أو ذلك الارتباط قائما على أساس المبدأ أو بسبب القرابة والرحم ، أو لوحدة الارض وظروف الحياة .

وهذا مانلحظه من تأكيد الاسلام على صلة الرحم ، فيأمر الله تعالى برعاية الاقرباء الى جنب تقوى الله (واتقوا الله الذين تساءلون به والارحام) (٣) ، فكما يجب أتقاء الله يجب اتقاء قطع الارحام .

بالطبع فإن اختلاف الدين لايؤثر على هذه العلاقة الانسانية فحتى لو كان الرحم غير معتنق للاسلام أي كان كافرا أو مشركا فان المسلم يراعي قرابته ويحسن اليه ، يقول تعالى عن الوالدين (وان جاهداك على ان تشرك بي ماليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا) (٤).

وفي الحديث عن ابي بصير قال : سالت أبا عبد الله ــ الامام جعفر الصادق عليه السلام عن الرجل يصرم ــ أي يقطع ــ ذوي قرابته ممن لايعرفون الحق ؟ .

قال : لا ينبغي له أن يصرمه (٥) .

وعن صفوان ، عن الجهم بن حميد ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : يكون لي القرابة على غير أمري .. ألهم عليّ حق ؟ .

قال : نعم ، حق الرحم لايقطعه شيء ، وإذا كانوا على أمرك كان لهم حقان ، حق الرحم ، وحق الاسلام (٦) .

ونلاحظ ذلك أيضا في تأكيد الاسلام على حسن الجوار ، وحق الجار ، فإن مجرد التقارب الجغرافي بين البيوت والمنازل يحدث مصلحة مشتركة ، وبالتالي حقوقا متبادلة يجب أن يهتم المسلم بالمحافظة عليها والرعاية لها مهما كانت هوية ذلك الجار وانتماءاته ، قال تعالى (وأعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين أحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى والجار الجنب) (٧) .

(وقد حث الاسلام على الاحسان في معاملة الجار ولو غير مسلم ، فقد عاد النبي ــ ص ــ جاره اليهودي ، وذبح أبن عمر شاة فجعل يقول لغلامه ، أهديت لجارنا اليهودي أهديت لجارنا اليهودي ؟ سمعت رسول الله ــ ص ــ يقول فيما رواه البيهقي ، عن عائشة : (مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه) ، وأخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال : (من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليكرم جاره) وتحديد الجوار متروك الى العرف وحدده الحسن البصري باربعين جارا من كل جانب من الجوانب الاربعة) (٨) .

وكذلك الامر بالنسبة الى الصحبة ، ورفقة السفر ، فمع محدودية العلاقة والارتباط بحدود السفر إلا أن الاسلام يضع لذلك آدابا وحقوقا متبادلة لإنجاح تلك العلاقة والارتباط ولتربية الانسان على حسن التعامل مع الآخرين والتعاون معهم لخدمة المصلحة المشتركة .

فعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (الرفيق ثم الطريق) (٩) .

ويروي الامام جعفر الصادق ، حفيد الرسول صلى الله عليه واله وسلم ، عن لقمان الحكيم ، وصيته لأبنه حول آداب السفر والتي يقول فيها : (اذا سافرت مع قوم فأكثر إستشارتهم ، وأكثر التبسم في وجوههم ، وكن كريما على زادك بينهم ، واذا دعوك فأجبهم ، واذا استعانوك فأعنهم) (١٠) .

بالطبع فإن هذه الآداب والحقوق تترتب لمجرد الصحبة والرفقة ، وبغض النظر عن لون الصاحب أو دينه أو انتمائه ، فهذا علي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو أمير المؤمنين ، وخليفة المسلمين ، يرافق ذميا ــ أي غير مسلم ــ في طريق سفره ، فيسأله الذمي : أين تريد ؟ .

فيجيبه الامام : أريد الكوفة .

وعند مفترق الطريق الى الكوفة ، لم يسلك الامام طريق الكوفة وانما سار مع الذمي في

*** السلطة التي تريد حماية الوطن وخدمة الشعب ، مطالبة بتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية والمصلحة المشتركة بين مواطنيها ، وأن تضع البرامج لتحقيق ذلك عبر الشعار السياسي ، والتوجيه الاعلامي ، والمناهج التربوية الدراساتية ، وعبر واقع المساواة وتوحيد الأنظمة والقوانين**

طريقه ! .

فالتفت اليه الذمي : أليس تريد الكوفة ؟ .

قال : بلى .

فسأله الذمي : فلماذا تجاوزت طريق الكوفة إذن ؟ .

قال الامام علي : هذا من تمام حسن الصحبة ، أن يشيع الرجل صاحبه هنيهة اذا فارقه وكذلك أمر نبينا) (١١) .

من هذه التعاليم الدينية وأمثالها نستنتج أن الاسلام يحترم أي تداخل في المصالح ، وأي ارتباط أيجابي يحصل بين الناس ، شريطة أن لا يشكل عدوانا على آخرين ، ولا يتنافى مع المبادىء والمصالح الدينية .

وأكثر من ذلك ، فإن الصحيفة التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وآله في المدينة بداية عهده ، والتي يعتبرها المؤرخون والمفكرون بمثابة الدستور الأول للدولة الاسلامية ، هذه الصحيفة تقرر حقوق المواطنين في المدينة من مسلمين ويهود بمختلف قبائلهم ، وتنظم العلاقة بينهم ، مما يشير الى ان الموطن والسلطة القائمة فيه يشكل اطارا مشتركا لأهله مهما أختلفت اديانهم أو انتماءاتهم ، فمن عبارات تلك الصحيفة نقتطع مايلي :

(وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة ، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم) .

(وأن اليهود يتفقون مع المؤمنين مادامو محاربين ، وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليهم ، وانفسهم ، الا من ظلم وأثم) .

(وأن الله على أبر هذا ــ أي على الرضا به ــ وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وان بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح والنصيحة ، والبر دون إثم) .

(وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة .... وأن بينهم النصر على من دهم يثرب) (١٢) .

مسؤولية الدولة :

والسلطة التي تريد حماية الوطن وخدمة الشعب ، مطالبة بتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية والمصلحة المشتركة بين مواطنيها ، وأن تضع البرامج لتحقيق ذلك عبر الشعار السياسي ، والتوجيه الاعلامي ، والمناهج التربوية الدراساتية ، وعبر واقع المساواة وتوحيد الأنظمة والقوانين .

ويتأكد هذا الأمر أكثر في الشعوب التي تتعدد فيها الاعراق والقوميات او الاديان والمذاهب ، حتى لا يؤثر ذلك التعدد على روح الوحدة الوطنية وأهم المشاكل التي تواجه هذه المجتمعات مشكلة الفرقة والانقسام بين أفرادها لذا من أهم واجبات حكوماتهم تكوين الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع لكي تستطيع الدفاع عن نفسها وتكون قادرة على تحقيق أهدافها المجتمعية المنشودة) (١٣) .

من المعلوم أن شعب الولايات المتحدة الامريكية يتكون من خليط من الاعراق والقوميات والاديان والمذاهب المختلفة ، بيد أنهم أستعانوا بالكثير من الخطط والبرامج التي تستهدف خلق روح وطنية واحدة لهؤلاء وولاء ثابت يصهر الجميع مع اختلاف جذورهم في اطار موحد .

وأكثر من ذلك فإنهم أجتهدوا ــ أي الامريكيين ــ في استقطاب واحتواء الكفاءات والطاقات من مختلف شعوب العالم ، ومن ثَم تذويبها في محيط الوطن الامريكي عبر التجنيس والاغراء بشتى الامتيازات والمكاسب وبذلك بنوا القوة الاولى في العالم حاليا .

واخلاص وجدارة أي حكومة تجاه الوطن والشعب أنما يقاس بمدى أهتمامها بتماسك شعبها ووحدته ، لذلك ورد في الأثر : (خير الولاة من جمع المختلف ، وشر الولاة من فرّق المؤتلف) .

نعم قد تلجأ بعض الحكومات التي تفقد الشرعية وثقة الشعب الى تمزيق وحدة المجتمع ، واللعب على تناقضاته ، لخوفها من اتحاد الشعب ضد سيطرتها ، وهي بذلك تستفيد تكتيكيا كسلطة يهمها البقاء في الحكم أطول فترة ممكنة ، لكن ذلك مضر بمصلحة الشعب والوطن استراتيجيا الى حد كبير .

اهداف الوحدة الوطنية :

أولاً : أن الوحدة والتعاون بين المواطنين تصنع منهم القوة لحماية الوطن ، وحماسة الدفاع عنه والتضحية لأجله ، بينما إنعدام روح الوحدة والتعاون أو ضعفها يفقد الوطن والشعب القدرة على مقاومة الأخطار والتحديات والصمود أمامها . ففي معارك الصراع والتحدي لا بد من رصّ الصفوف وتجميع القوى والا فإن التشتت والتمزق لن يؤدي الا الى الهزيمة والانهيار . لذلك يقول الله تعالى (إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص) (١٤) .

(ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) (١٥) .

ثانياً : أن تقدم الوطن وتطوره رهين بوحدة مواطنيه ، وتعاونهم ، فإذا كان انسجام العاملين

*** اخلاص وجدارة أي حكومة تجاه الوطن والشعب أنما يقاس بمدى أهتمامها بتماسك شعبها ووحدته ، لذلك ورد في الأثر : (خير الولاة من جمع المختلف ، وشر الولاة من فرّق المؤتلف) .**

في أي مصنع أو معمل أو شركة ضروري لنجاح وتقدم عملهم ، فإن ذلك يكون أكثر ضرورة والحاحاً على مستوى الوطن ككل .

فعملية البناء والتقدم والتنمية تحتاج الى ثقة متبادلة بين قوى الشعب وتكاتف في الجهود ، وتجميع للخبرات والتجارب ، وذلك لا يتم في أجواء التشتت والتشرذم والافتراق .

ثالثاً : أن تعميق الوحدة الوطنية يوجه جهود واهتمام المواطنين نحو المصلحة العليا والاهداف المشتركة ، بينما حالات التمزق والتناحر والتنافر تشغل المواطنين بعضهم ببعض وتستهلك إهتماماتهم وقدراتهم في الصراعات الداخلية والخلافات الجانبية .

رابعاً : إن الوحدة الوطنية تسدّ الثغرات التي يحاول الأعداء النفوذ منها لصالح مخططاتهم ضد البلاد ، ذلك أن حالات الصراع الداخلي تجعل كل طرف يتقوى بالعوامل الخارجية ، ويلجأ الى دعمها ، كما أن الأعداء يستفيدون من أجواء التمزق الداخلي ليكسبوا بعض الفئات والجهات من بين الشعب لصالح مخططاتهم .

في الجزيرة العربية :

نتيجة لمخططات الأستعمار الغربي ، ولواقع التخلف الذي تعانيه أمتنا الأسلامية ، أصبحنا كمسلمين نعيش ضمن كيانات وأوطان متعددة ، بعد أن كنا أمة واحدة ، وكيانا واحداً ووطناً واحداً ، تجسيدا لما قاله الشاعر :

وتفرقوا شيعاً فكل قبيلة
فيها أمير المؤمنين ومنبر

وفي بلاد الجزيرة العربية ، أصبح كيان سياسي ودولة تعرف بإسم العائلة الحاكمة (المملكة السعودية) وتبلغ مساحة هذه البلاد أكثر من مليوني كيلومتر مربع ، وتضم ما يقارب الثمانية ملايين نسمة من السكان ، وبغض النظر عن أساس نظام الحكم هناك ونوعيته وتوجهه ، فإننا نريد هنا بحث موضوع الوحدة الوطنية ضمن هذا الكيان القائم والحدود الجغرافية السياسية المعروفة .

فشعبنا في الجزيرة العربية ، بحمد الله ، لايعاني من مشكلة تعدد الأعراق والقوميات ، ولا إختلاف في الأديان ، فكلنا عرب مسلمون والحمد لله ، وهذه الوحدة العرقية والدينية تؤهل شعبنا لأعلى درجة من التماسك والإنسجام ، وتوفر له أرضية وحدودية صلبة .

لكن ما يؤلم كل وطني غيور ، وكل مسلم واع بوجود سياسات ومخططات تتعمد إفتعال الخلافات بين ابناء الشعب ، وتعمل على إضعاف وحدته الوطنية ، وذلك عبر اثارة الخلافات المذهبية الطائفية .

إن تعدد المذاهب الفكرية ، والمدارس الفقهية ، بين المسلمين مسألة قديمة ، تعود الى القرن الأول من التاريخ الإسلامي ، وقد تعايش المسلمون ولازالوا مع هذا التعدد في مختلف العصور والبلدان ، حيث أن هذا الخلاف بين المذاهب لايمس جوهر الدين وأساسه بل يتعلق بالجزئيات والتفاصيل (١٦) ووجود المذاهب والدارس المختلفة في بلادنا الجزيرة العربية ليس طارئا ولا جديدا . فهناك أتباع المذهب الحنبلي وأكثرهم في نجد ، وأتباع المذهب المالكي ويكثرون في الحجاز ، وأتباع المذهب الجعفري ويتمركزون في المنطقة الشرقية ــ الأحساء والقطيف ــ وأتباع المذهب الزيدي والإسماعيلي ويتواجدون في نجران والمناطق القريبة من اليمن .

وكانت العلاقة بين أتباع هذه المذاهب المختلفة علاقة طبيعية عادية ، قد تعكر صفوها في أحيان نادرة بعض المشاكل ، لكن الجو العام السائد بينها لم يكن عدائيا ، ولم تتخذ أي من الحكومات السابقة في مناطق بلادنا مواقف من رعاياها على أساس مذهبي طائفي .

ولما قامت الدولة السعودية على أساس التوجه الوهابي ، والذي يتبنى موقفاً حدّياً صارماً تجاه كل المسلمين المخالفين لإرائه ، هنا بدأت تظهر الصراعات المذهبية والنعرات الطائفية ، لأن السلطة السعودية تريد فرض التوجه الوهابي على جميع أبناء الشعب ، فأصبحت المؤسسات الدينية من المعاهد والجامعات ومراكز التبليغ وأجهزة القضاء والإفتاء ودوائر الأوقاف وإدارة المساجد كلها حكراً على المفتين للوهابية ، والمناهج الدراسية والتربوية في جانبها الديني والثقافي كلها طبق المذهب الوهابي وتتضمن الطعن على سائر المذاهب والفرق الإسلامية وتتهم أتباعها بالكفر والشرك والخروج عن حظيرة الإسلام !! وكذلك الحال في وسائل الإعلام !! .

والأفظع من كل ذلك ، إعتماد الحكومة لسياسة التمييز الطائفي بين المواطنين في جميع المجالات العمرانية والوظيفية والسياسية .

مكمن الخطر :

إن من ابرز أخطار هذه السياسة الطائفية المقيتة التي تنتهجها الحكومة السعودية ، هو إضعاف الوحدة الوطنية ، حيث تتعامل مع المواطنين غير الوهابيين مثل الشيعة كمواطنين من الدرجة الثانية ، كما لاحظت ذلك منظمة العفو الدولية في تقريرها الخاص بانتهاكات حقوق الانسان في السعودية لعام ١٩٩٠ (١٧) وكذلك

*** وحدة الارض ووحدة السلطة السياسية التي يعيش الشعب في ظلها يخلق مصلحة مشتركة للجميع ويجعلهم أمام تحديات واحدة ، فتصبح هناك هوية وشخصية واحدة إعتبارية بل وواقعية لذلك الشعب ذي الانتماءات والتوجهات المختلفة .**

أكدته منظمة (المادة ١٩) في تقريرها الخاص حول حرية التعبير في السعودية والذي أطلقت عليه عنوان (مملكة الصمت) : أن الحكومة السعودية تضع العديد من البرامج لتغذية حالة العداء والحقد في النفوس بين المواطنين من طوائفهم المختلفة .

والغريب جدا ، أن مناهج التربية الدراسية تربي الطلاب منذ المرحلة الابتدائية وحتر الجامعة على التباغض والتناحر المذهبي ، الطائفي ، بما تتضمنه من تعبئة وتجريح وتشهير بسائر المذاهب غير الوهابية .

فهذا المواطن الوهابي الذي يدرس في مناهج الدراسة أن الشيعة كفار وأن الزيدية مشركون وأن الاسماعيلية زنادقة ، وأن الاباظية خارجون عن الاسلام ، وأن الصوفية ملحدون فسّاق ، وأن من يزور القبور وهم كل المسلمين غير الوهابيين يعتبرون مرتدين مشركين !! ثم يستمع الى خطب الجمعة الرسمية وهي توجهه الى أن المعركة الرسمية للمسلم الوهابي هي محاربة سائر الطوائف والمذاهب ، ويرى سيلا من الكتابات والفتاوى تعبئه وتدعوه الى جهاد ومقاومة هذه الفرق الضالة المبتدعة !! .

هذا المواطن الوهابي كيف سيتعامل مع بقية أبناء الشعب من أتباع هذه الطوائف ؟

وكيف يستطيع أن يتعاون معهم أو ينظر اليهم ؟ ! .

والمواطن غير الوهابي الذي يواجه هذه الاجواء العدائية ضده وضد مذهبه ، كيف سيطمئن الى التعامل والتعاون مع سائر المواطنين ؟! وكيف يأمن على حقوقه ومصيره ومستقبله ؟! .

وماذا ستكون النتيجة ، الا التمزق والخلاف والحقد المتبادل ؟! والى أين سينتهي المطاف بالشعب والوطن مع استمرار هذه الحالة ؟ .. إن تمزق الاوطان ونشوب الحروب الاهلية التي حصلت في سائر البلدان لم تبدأ بالسلاح وانما كانت أرضيتها وبدايتها الاحقاد والعداوات والشعور بالغبن والاضطهاد ، وكما قال الشاعر :

(فإن الحرب أولها كلام)

وأقرب مثل لنا هو لبنان الذي عانى من آلام وويلات حرب أهلية مدمرة أستمرت حوالي ١٦ عاما ، فالمشكلة في لبنان كما هو معروف ، لم تبدأ بالحرب والسلاح وانما كانت ذلك نتيجة وتطورا طبيعيا للسياسة الطائفية وللتعبئة الاعلامية والثقافية المتبادلة وكذلك الحال مايحصل في الهند وباكستان من أعمال عنف متبادلة ، بين الطوائف .

إن التعبئة المستمرة للوهابيين ضد الشيعة وسائر الطوائف الاسلامية ، قد تدفع ببعض المتحمسين والمتطرفين الوهابيين للقيام بأعمال عنف عدائية ضد الآخرين خاصة مع صدور الفتاوى التي تحكم على الشيعة وأمثالهم بالقتل كالفتوى الأخيرة للشيخ عبد الجبرين والمؤرخة بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٤١٢ هـ والتي جاء فيها : (لا يحل ذبح الرافضي ــ الشيعي ــ ولا أكل ذبيحته ، فأن الرافضة غالبا مشركون ، حيث يدعون علي بن أبي طالب .. وهذا شرك أكبر وردة عن الاسلام يستحقون القتل عليها) (١٨) .

واذا ماوصلت الحالة الى هذا المستوى من التصعيد المتوقع ، فهل يبقى الآخرون مكتوفي الأيدي ؟! وهل تعي الحكومة السعودية أخطار مثل هذا المنحى المشين ؟! .

إننا نكرر أعلان الخطر ، وندق جرس الانذار ونحمل الحكومة السعودية كامل المسؤولية عن نتائج اضعاف الوحدة الوطنية ومضاعفات غرس بذور الحقد والخلاف الطائفي بين المواطنين .

وندعو كل المواطنين الغيارى والمسلمين الواعين لكي يفكرون في هذا الخطر الداهم وكيف يمكن معالجته وأبعاد شبحه المرعب عن بلادنا وشعبنا .

هوامش :

---

١ – البروفسور دينكن ميتشيل : معجم علم الاجتماع ص ١٦٠ / دار الطليعة ــ بيروت.

٢ – يحي احمد الكعكي : مقدمة في علم السياسة – ص ٧٨ دار النهضة العربية – بيروت.

٣ – سورة النساء : آية ١ .

٤ – سورة لقمان : آية ١٥ .

٥ – الريشهري : ميزان الحكمة – ج ٤ – ص ٨٣ .

٦ – المصدر السابق .

٧ – سورة النساء : آية ٣٦ .

٨ – الدكتور وهبة الزحيلي : التفسير المنير ج ٥ ص ٦٧ .

٩ – الريشهري : ميزان الحكمة ج ٤ ص ٤٦٩ .

١٠ – المصدر السابق ص ٤٧٠ .

١١ – السيد حسن القبانجي : شرح رسالة الحقوق ج ٢ ص٥٨٢ .

١٢ – أبن هشام : السيرة النبوية ج ٢ ص ١٠٧ – دار الجيل – بيروت .

١٣ – البروفسور دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع – ص ١٦٠ – دار الطليعة – بيروت .

١٤ – سورة الصف : آية ٤ .

١٥ – سورة الانفال : آية ٤٦ .

١٦ – راجع كتاب التعددية والحرية في الاسلام : حسن الصفار – دار البيان العربي – بيروت .

١٧ – صدر بتاريخ : ١١ يناير ١٩٩٠ في ٢٦ صفحة .

١٨ – صدر في شهر أكتوبر ١٩٩١ في ٥٤ صفحة .

*** لما قامت الدولة السعودية على أساس التوجه الوهابي ، والذي يتبنى موقفاً حدّياً صارماً تجاه كل المسلمين المخالفين لإرائه ، هنا بدأت تظهر الصراعات المذهبية والنعرات الطائفية .**

ترقية مؤلف مناهج « التجديف »

بالرغم من الضجة التي أثارها كتاب التوحيد الذي أعتمدته وزارة المعارف كمنهج دراسي لطلاب المرحلة الثانوية ، فقد رُقي مؤلف الكتاب الدكتور صالح الفوزان الى رتبة عضو في مجلس الافتاء الاعلى بتاريخ ١٩٩١/١٢/٧ .

وكتاب التوحيد يتعرض بالقدح لعقيدة الشيعة ، وقد أحدث ضجة كبيرة بين المواطنين هناك ، وأحتج طلاب المدارس ومزقوا الكتاب ورفضوا حضور الدروس ، وكجزء من الاستفزاز الطائفي أذيع خبر ترقية الفوزان في التلفزيون ونشرته كافة الصحف المحلية .

من غرائب الطائفية في مملكة آل سعود

أختفت فجأة ، طالبة سعودية من منطقة أم الحمام « أحدى قرى القطيف » ، لم تتجاوز ١٤ عاما من عمرها ، مما أحدث صدمة بين أهلها ، وفي المنطقة برمتها ، ولكن تبين بعد يومين أن مدراستها وهن يعملن في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقنعنها بتغيير مذهبها الشيعي والتحول الى المذهب الوهابي ، ومارسن عليها ضغوطات مختلفة ، ثم قمن بأخذها الى خارج المنطقة وسجلوا في المحكمة مذهبها الجديد ، وزوّجها القاضي على رجل يعمل في نفس الهيئة .

وقد رفض والد الفتاة الذي اصيب بنوبة قلبية بسبب الحادث العقد وأصر على بطلانه باعتبار أن الفتاة قاصر ولا يحق تزويجها الا بإذن وليها ، ودافع أمام القاضي بأن ابنته تعرضت لضغوطات نفسية لتغيير مذهبها وهذا ماترفضه سماحة الاسلام ، وقد رفض اعتراض الأب وقرر القاضي بنفاذ الزواج وربط مصير الفتاة بيد الزوج .

وقد أثارت القضية ضجة أخرى في أوساط الشيعة كونها تستهدف في المقام الأول مقام الطائفة التي تشعر باضطهاد متزايد في المملكة . وشكل علماء الشيعة وفودا لمقابلة الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية لدفعه لوضع حد لهذه الممارسات المتزايدة ، وقد رفض الأمير استقبال الوفد الذي ضم علماء الشيعة بينهم رئيس المحكمة الجعفرية ، واستقبلهم نائبه الامير فهد بن سلمان .

يذكر أن الرئاسة العامة لتعليم البنات التي يشرف عليها التيار السلفي في المملكة تمارس منذ فترة ضغوطات على الطالبات الشيعة لتغيير عقائدهن ، وتخضعهن لاستفزازات وتحقيرات كما تهددهن بترسيبهن في مواد الدين باعتبار أنهن خارجات عن الدين .

نعم للهجوم .. لا للدفاع !!

منعت الحكومة السعودية كتابا أصدره الشيخ عبد الهادي الفضلي ، يتضمن ردا علميا على فتوى الشيخ بن جبرين بكفر الشيعة وحرمة ذبائحهم ، وتحريضه لقتلهم .

وبالرغم من أن الفتوى المذكورة وزعت على نطاق واسع داخل البلاد ، الا أن الحكومة رفضت الكتاب الذي يتضمن الرد عليها ، ويركز الشيخ الفضلي في رده على فتوى الشيخ بن جبرين على أدلة عقلية ونصية من كتب المذاهب الاسلامية المختلفة ، ولا يحمل كتابه أي تعريض بتلك المذاهب أو المذهب الوهابي ، كما لا يحمل أي تحريض كالذي حفلت به فتوى الشيخ بن جبرين ، ويعد الكتاب مناقشة علمية هادئة ، ولم تفسر وزارة الاعلام سبب منع الكتاب ، لكن يبدو أن السبب يعود في مجمله الى السياسة الطائفية التي تنتهجها الحكومة ضد الاقلية الشيعية في المنطقة ، وحرمان هذه الطائفة حتى من حق الدفاع .

وقد بادر الاهلي لاستنساخ الكتاب وتوزيعه بالرغم من المنع الرسمي .

منظمة العفو تتهم السعودية بتعذيب الفاسي

أعربت منظمة العفو الدولية ، عن قلقها من تعرض محمد الفاسي للتعذيب من قبل سلطات الامن في المملكة .

وأصدرت المنظمة التي تتخذ من لندن مقراً لها بيانا عاجلا قالت فيه أن محمد الفاسي الذي تواطأت الحكومة الاردنية على تسليمه للسلطات السعودية لا زال معتقلا في مكان سري في الرياض ، وأنه يتعرض للضرب على جميع أجزاء جسمه بالاضافة الى ضربه بالفلقة على قدميه وقد أدى ذلك الى كسر يده اليمنى .

وذكرت المنظمة ان الفاسي المحتجز منذ ٢ أكتوبر الماضي مقيداً بالسلاسل كما أنه لا يرى شيئا لأنه معصوب العينين .

وطالبت المنظمة السلطات السعودية بالا تصم آذانها عن نداءاتها بالافراج عن الفاسي وغيره من المعتقلين السياسيين ، وأن توقف هذه اللامبالاة ، وتجري تحقيقا نزيها ، وأن تسمح للأطباء المستقلين بمعالجة السجناء ، والسماح لأقاربهم وللمحامين بزيارتهم والدفاع عنهم وضمان معاملة السجناء معاملة أنسانية ، وإيضاح الاسباب التي دعت لاعتقال الفاسي وأمثاله ، واطلاق سراحهم .

معركة في مطار الرياض

أحتجز ثمانية من السلفيين طائرة مدنية كانت متوجهة من الرياض الى الظهران بعد أعتراضهم على قيام مضيفات جويات تابعات للخطوط الجوية السعودية بالخدمة على متن الطائرة .

وقد تسبب الثمانية في اضطرابات على متن الطائرة واعتدوا بالضرب على المضيفات وسبوا الشركة ورفضوا الانصياع لأمر الكابتن ، بعدها أتصل قبطان الطائرة بمطار الظهران ، فأبلغه برج المراقبة بالعودة فورا الى الرياض ، وهناك كانت فرقة خاصة لمواجهة اختطاف الطائرات تنتظرهم ، مدربة خصيصا في المانيا ، وقاعدتها في مطار الرياض .

وقد أعلنت حالة التأهب في المطار ، وأمرت الطائرة بالتوجه الى مدرج خاص وفور وقوفها اقتحمها رجال العمليات الخاصة ليلقوا القبض على الثمانية الذين تسببوا في الحادث .

وقد تكتمت الصحافة المحلية على الحادث كما لم يعلن رسميا كونه يعد سابقة خطيرة في وقت تتزايد حدة الخلاف بين جماعات التيار السلفي الشابة والحكومة .

تشكيل أول حزب سياسي في الكويت

أعلنت جماعة المنبر الديمقراطي التي تضم ليبراليين وبرلمانيين سابقين في الكويت تشكيل أول حزب سياسي في البلاد .

ويحمل الحزب إسم المنبر الديمقراطي ، ويرأسه عبدالله الانباري ، وهو أقتصادي وعضو سابق في البرلمان ، وتضم أعضاء سابقين في مجلس الامة الذي حله أمير الكويت عام ١٩٨٦ .

ويجيء تشكيل الحزب الجديد في ظل الاستعدادات لأنتخابات برلمانية عامة في اكتوبر القادم ، وزعماء الحزب هم نواب مجلس الامة السابق الذين طالبوا في اجتماعات شعبية في ١٩٨٩ باعادة المجلس ، ومن بين مطالب الحزب أطلاق حرية التعبير والاعلام ، واعادة مجلس الأمة ، وفصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة ، وصرح زعماء الحزب أنهم يعتزمون تكثيف نشاطاتهم الشعبية لدفع الحكومة على تحقيق الحياة الديمقراطية التي تعهد بها الامير قبل التحرير .

وينظر الى تشكيل الاحزاب السياسية في منطقة الخليج على أنه تطور سياسي مهم ، وبالرغم من خصوصية الكويت ، الا أنه قد يشجع قيام أحزاب في مناطق أخرى ، ويوجد في منطقة الخليج احزاب معارضة مختلفة الاتجاه لكن ترفض الحكومات المحلية الاعتراف بها أو التعامل معها او السماح لها بحرية الحركة والنشاط .

مطار أبو الشرين !

أمر الملك فهد بتسمية مطار المدينة المنورة بمطار الامير محمد بن عبد العزيز ، وجاء حذف أسم المدينة المنورة من المطار في وقت يطبل الاعلام برعاية الملك فهد الشخصية لمدينة رسول الله « ص »

وقرار الملك فهد بتسمية مطار المدينة المقدسة بإسم اخيه محمد الذي توفي قبل ثلاث سنوات ، الذي كان يلقب بـ « ابو شرّين » يحمل اشارة الى خلافات داخلية بين أجنحة النظام الحاكم ، حيث يحرص الملك فهد على تركيز أبنائه أولا ، وأبناء اخوته السديريين في السلطات المهمة والمراكز الرئيسية في البلاد .

معتقل سعودي في التلفزيون البريطاني !

في برنامج « سجناء الضمير » ، عرضت القناة الثانية « بي بي سي ٢ » في التلفزيون البريطاني في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي قصة سجين سعودي هو السيد / زهير عيسى الصفواني ، المعتقل منذ يناير ١٩٩٠ .

وقد تحدث البرنامج الذي نُظم خصيصا لحشد التضامن العالمي لسجناء الرأي في العالم ، والبدء في حملة لاطلاق سراحهم ، تحدث ، عن وضع حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية ، وقال ان التعذيب أمر اعتيادي في السجون السعودية ، وان السلطات تعتمد هذا الاسلوب لانتزاع اعترافات من المتهمين .

وأبدى البرنامج مخاوفه من انعدام الضمانات الضرورية لاحترام حقوق الانسان كالقضاء ، وأعرب عن قلقه من التقارير التي تتحدث عن استمرار اعتقال سجناء دون محاكمة لفترات طويلة .

ومن جانب آخر ، تطرّق البرنامج للمواطنين الشيعة في المملكة ، وذكر أن الحكومة السعودية تتعامل معهم كمواطنين من الدرجة الثانية ، وتعرضهم لعمليات اضطهاد بسبب الاختلاف المذهبي ، وقال أن معظم حالات الاعتقال والتعذيب والمضايقات التعسفية سجلت بحق مواطنين شيعة فيما يعتقد أنه أجراء تعسفي ضدهم بسبب الاختلاف في الرأي .

وركز البرنامج عن السيد الصفواني الذي كان طالبا في بريطانيا ، وظروف اعتقاله وأكد انها تفتقد أدنى الضمانات القانونية الواجبة .

وقال أن الملك فهد مسؤول شخصيا عن انتهاكات حقوق الانسان في المملكة ، ودعا المشاهدين الى توجيه البرقيات اليه لحثه على اطلاق سراح السيد زهير عيسى الصفواني .

وكان زهير الصفواني ، وهو من مواليد صفوى ، قد اعتقل في الادارة العامة للجوازات حينما قصدها للحصول على تأشيرة بالسفر في جوازه الذي أصدرته السفارة السعودية في لندن ، وتعرض لتعذيب شديد ، ومنع اهله من الاتصال به خلال الخمسة الاشهر الاولى من اعتقاله ، وبالرغم من انه لم توجه اليه أي تهمة رسمية ، إلا أن ادارة سجن المباحث في الدمام أخبرته أنه سيبقى رهين الاعتقال مدة اربع سنوات ، وسوف يجلد ٣٠٠ جلدة ، وبوشرت عمليات الجلد فعلا .

السعودية تحذف « فلسطين » من المناهج الدراسية

ذكرت مجلة « قضايا دولية » التي يصدرها مركز الدراسات السياسية الافغاني أن حكومة المملكة العربية السعودية أمرت سلطات التعليم باجراء تغييرات جذرية شاملة للمناهج الدراسية تعتمد بشكل أساسي على التطورات الراهنة لعملية السلام في الشرق الاوسط .

وقالت المجلة أن لجنة « تقييم المناهج » التي كان من بين اعضائها الشيخ عبد الملك بن دهيش الرئيس العام لرعاية البنات أمرت بأن تحذف جميع مايشير بالعداء لليهود والاسرائيليين ، أو يتحدث عن فلسطين المحتلة ، من مواضيع أدبية أو نصوص أو شعر وحتى التاريخ والجغرافيا ، كما تتحدث المناهج المقترحة عن « السلام » في منطقة الشرق الأوسط .

ويحدث هذا التغيير في وقت ترمي الحكومة السعودية بثقلها لأنجاح عملية السلام في الشرق الاوسط ، ويذكر أن الحكومة السعودية كانت قد أصدرت في نهاية السبعينات قرارا — لم يطبق — يقضي بمساواة الفلسطينيين بالمواطنين السعوديين ، ومن الطريف أن السعودية بادرت لتغيير المناهج لحذف كل مايشير بالعداء لأسرائيل بينما تحفل المناهج الدراسية الاسرائيلية بالعداء للعرب والفلسطينيين ، منها على سبيل المثال ، مدرس الحساب يطرح لطلابه المسألة التالية : « في قريتك مائة عربي .. قتلت منهم اربعين عربيا .. فكم يبقى حتى تقتلهم جميعا ؟! »

ندوة جريئة في جامعة الكويت عن :

الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج

عقدت في جامعة الكويت في الفترة من ٧ الى ٩ ديسمبر الماضي ، ندوة تحت عنوان « الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ــ منظور مستقبلي » شارك فيها لفيف من سياسيين وبرلمانيين وأساتذة جامعيين خليجيين .

وكان من بين المتحدثين الدكتور خلدون النقيب وهو أستاذ كويتي بارز في علم الاجتماع الذي إنتقد ماأسماه « سياسة دفتر الشيكات » التي تتبعها دول مجلس التعاون قائلاً أنه لا يمكنها الاستمرار في شراء أمنها بالنفط ، وقدم ورقة للندوة تحمل عنوان : أمن الخليج بين التوجه العربي والاجنبي ، « منشورة في مكان اخر من هذا العدد » ، كما قدم الدكتور عبد اللطيف آل محمود الاستاذ المساعد للدراسات الاسلامية في جامعة البحرين ورقة عن دور المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ، حيث قال ، أن مجلس التعاون الخليجي لا يمكنه أن يتقدم ما بقيت أنظمة حكم الدول الخليجية دونما تغيير .

وقال المحمود ، أن العائلات الحاكمة في الخليج أعطيت امتيازات لا تستحقها وانها تعلو على القانون ، وتساءل : كيف يمكن توقع أن يتقدم المجتمع في حين أن الحكومات تخنق حرية التعبير ، وتفرض رقابة على الصحف .

أما مشاري العصيمي ، رئيس نقابة المحامين الكويتيين فقد حمل على مجلس التعاون الخليجي بقوله « أننا نسمع كلمات مرارا وتكرارا ولا نرى شيئا سوى الاجتماعات والقبلات .

وأضاف « إنني شخصيا لا أتوقع شيئا من اجتماعات مجلس التعاون الخليجي » .

وقال « إن ميثاقه لا يورد ذكرا واحدا لشعوب المنطقة » .

وأتهمت موزة الغباش ، وهي مثقفة من الامارات شاركت في الندوة ، مجلس التعاون بتجاهل شعوب الدول الاعضاء ، وقالت أنه يبدو الأمر وكأن هذه المؤسسة لم تخرج الى حيّز الوجود من أجل الشعوب ، وإنما من أجل الحكومات .

وقال متحدث آخر هو فيصل المسعود « إذا أنتظرنا ماتحققه القمة الخليجية فلن نرى نتائج .

وقال خالد الوسيمي وهو أستاذ في التاريخ « هذه الندوة عن الوحدة والتعاون ، ماذا عمل مجلس التعاون طيلة العشر الأعوام الماضية .. أنا حقا لا أعرف » .

وتساءل « أين المشاركة الشعبية .. نحن الآن في عصر التكنولوجيا لكن حتى الآن لا يفهم زعماؤنا السياسيون أننا وصلنا حقا الى ذلك العصر » .

وقال خالد العيسى وهو وزير سابق للأشغال العامة « أن مجلس التعاون وعد عام ١٩٨٩ بالتغيير ... وما زلنا في الانتظار » .

ولم يشارك في هذه الندوة أي محاضر سعودي ، بالرغم من توجيه دعوات لأساتذة في جامعة الرياض ، وتعتبر هذه الندوة التي نظمتها جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت وجمعية الخريجين ، من أجرأ الندوات التي تعقد في الخليج ، وعكست الآراء التي طرحت فيها هموم الشارع الخليجي وتطلعاته للاصلاح والوحدة ، كما عكست جانبا من تفاعل عملية التغيير في المجتمع الخليجي ، وتعارضها مع خط الانظمة العشائرية الرافضة للاصلاح .

اعتقال أستاذ جامعي دعا للديمقراطية في البحرين

اعتقلت سلطات الأمن البحرينية الشيخ عبد اللطيف المحمود الاستاذ المساعد للدراسات الاسلامية في جامعة البحرين ، بعد مشاركته في ندوة عقدت في الكويت .

وكان الاستاذ المحمود قد القى محاضرة ، ضمنها بورقة عمل « منشورة في مكان اخر من هذا العدد » تتعلق بدور المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ومستقبل الديمقراطية في دول مجلس التعاون .

وقد انتقد المحمود استئثار العائلات الحاكمة بالسلطة في دول الخليج ، وجمعها للسلطتين التشريعية والتنفيذية .

وقدم ورقة عمل لأنشاء وحدة فيدرالية بين اقطار دول الخليج الست ، معتبرا أن الانظمة الحاكمة عجزت عن تقديم أي تقدم سياسي واقتصادي لشعوب الخليج بالرغم من مرور أحد عشر عاما على إنشاء مجلس التعاون الذي يضمها .

والدكتور عبد اللطيف المحمود ، أستاذ غير متفرغ للدراسات الاسلامية في جامعة البحرين ، وداعية اسلامي وامام وخطيب جمعة جامع الحد ، وهو من عائلة سنية مرموقة تتوارث العلم والقضاء والخطابة ، ومشهور عن الشيخ المحمود تأييده للاصلاح السياسي في دول الخليج ودوره في التصدي للتيارات الطائفية ، ومعروف عنه نشاطه في التقريب بين المذاهب الاسلامية .

وقد اتهمت سلطات البحرين الشيخ المحمود بالدعوة الى اسقاط الأنظمة الحاكمة ، وقد وجهت عدة برقيات لسلطات البحرين تطالب بالافراج عنه .

صراع الاجنحة في تلفزيون الشرق الاوسط

أصيب مشاهدو محطة تلفزيون الشرق الاوسط ، مساء الاربعاء ١١ ديسمبر بدهشة ، حين قطع التلفزيون برامجه فجأة ليعرض شريطا تسجيليا لرعاية خادم الحرمين للمدينة المنورة ، لكن الشريط تحول الى شريطين لمذيع واحد ، وهو يشرح مراحل توسعة الحرم النبوي الشريف ، ودور الملك فهد في الرعاية وحتى في اختيار الصخور البركانية ، والكاشي والسجاد ، والوان الجدران .

لكن مصادر عليمة فسّرت هذه الدعاية المستعجلة للملك فهد بأنها

تأتي بعد ليلة من اذاعة كلمة الامير عبد الله بن عبد العزيز في القمة الاسلامية التي عقدت في دكار .

وتقول تلك المصادر أن اذاعة كلمة ولي العهد سببت امتعاض أطرافا عديدة في الحكم ، التي عاتبت الشيخ وليد ال ابراهيم شقيق زوجة الملك فهد كونه خالف اهداف انشاء هذه المحطة التي يرعاها الملك فهد شخصيا ، وأهم تلك الاهداف ، الدعاية لشخص الملك ، ثم لحكومة المملكة ، بعد انقلاب الرأي العام العربي والاسلامي ضد الملك فهد بعد أزمة الخليج .

وإذا كانت المحطة السعودية التي تتخذ من لندن مقراً لها تحاشت في الشهور الأولى ، شأنها شان بقية الاعلاميات المشتراة للأسرة المالكة ، الدعاية المباشرة للملك فهد والاسرة الحاكمة ، فإنها بدأت تباشر المهمة التي أنشئت من أجلها .

وقد لاحظ المراقبون أن المحطة السعودية تجاهلت فيما بعد نشاطات الأمير عبدالله ولي العهد في دكار بالرغم من أنه قام بحملة دبلوماسية واسعة أستقبل فيها معظم رؤساء الوفود ، وبينهم الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني ، ورؤساء البعثات الاسلامية ، وقد لوحظ أيضا غياب أي مسؤول محسوب ضمن تيار السديريين في الوفد المرافق للامير عبد الله وتركز الوفد على شخصيات قبلية ورجال الحرس الوطني والامير سعود الفيصل الذي كان في دكار قبل وصول ولي العهد .

وعن غياب الملك فهد عن القمة الاسلامية في دكار بعد أن كان متحمسا للغاية لها ، وأبدى أكثر من مرة تفاؤله بانعقادها ، ودعا الرئيس الايراني لزيارته للتنسيق لاعمال هذه القمة ، قالت مصادر مقربة ، إن غياب الزعماء العرب البارزون عن هذه القمة حبّط الملك عن التوجه الى دكار مما تسبب في اغضاب الرئيس السنغالي عبدو ضيوف الذي قال لصحيفة لي موند الفرنسية أنه يشعر باحتقار القادة العرب « الاغنياء »للمسلمين السود .

عمان تعترف بالامارات !!

أعلنت عمان أنها ستتبادل السفراء مع جارتها دولة الامارات العربية المتحدة بعد عشرين عاما من تعليق التبادل الدبلوماسي بين السلطنة والامارات .

ويرجع عدم وجود علاقات دبلوماسية بين عمان والامارات الى مشاكل حدودية حول المناطق التي ضمها الاتحاد الذي يجمع الامارات ، وكانت العلاقات بين الدولتين تعيش مراحل من الجمود بسبب ما تعتقده عمان من سيطرتها على أمارة الفجيرة .

على صعيد اخر أعلن في مسقط أيضا عن موعد لترسيم الحدود مع اليمن ، وهي المشكلة المعلقة التي حرص العاهل العماني على حلها قبل التوجه للقمة الخليجية ، والعلاقات بين عمان واليمن الجنوبي ـ سابقاً ـ كانت متوترة بسبب الحدود وبسبب دعم اليمن لثورة ظفار ، وكان ملف الحدود من أكثر الملفات اثارة بالنسبة للسلطان قابوس ، ويربط محللون بين ترسيم الحدود مع اليمن ، والتبادل الدبلوماسي مع الامارات خاصة وأنه يأتي قبيل القمة الخليجية ، على حرص قابوس على لعب دور خليجي بعبد أعوام من العمل الفردي .

عملة خليجية موّحدة عام ٢٠٠٠ « أم الاوهام »

أستقبل مصرفيون خليجيون ، باستخفاف الأنباء التي نشرت أخيرا عن عزم دول مجلس التعاون الخليجي ، توحيد عملتها بحلول عام ٢٠٠٠ ، وقال أولئك الاقتصاديون أن توحيد العملة تفتقر الى التكامل الاقتصادي الذي تتطلبه هذه الخطوة .

وكان عبد الملك الحمر ، محافظ البنك المركزي في دولة الامارات العربية المتحدة قد ذكر يوم الخامس الثاني عشر من ديسمبر ، أن دول مجلس التعاون الخليجي الست قررت في أوائل الثمانينات العمل باتجاه توحيد عملتها في المستقبل .

إلا أن مصرفيين قالوا أن هذه الخطوة تتطلب سلطة نقدية مركزية للدول الست وهي المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والامارات ، وعمان ، وقطر ، والبحرين .

وقال اقتصادي خليجي أن اصدار عملة موحدة يحتاج الى تقارب ، كذلك الذي تحاول المجموعة الاوروبية أن تحققه فيما يتعلق بالسياسات المالية والعجز في الميزانية والفائض والتضخم .

وقال الحمر أن دول مجلس التعاون أعربت لأول مرة عن استعدادها لتوحيد عملتها في الاتفاق الاقتصادي الموحد الذي تم التوصل اليه في أوائل الثمانينات .

ولكن المجلس لم يحقق منذ تشكيله في عام ١٩٨١ أي تقدم يذكر باتجاه توحيد السياسة الاقتصادية .

وقال اقتصادي آخر أنه من الصعب جدا تحقيق هذا التقارب في الخليج حيث يمكن أن يوجد فائض في دولة وعجز في أخرى .

وقال خبراء أن العملة الموحدة ستتطلب أن تساند أقوى دولة ماليا في المجلس وهي السعودية الدول الأخرى في حال تعرضها لأي اضطرابات ، ورفض محافظ بنك الامارات ذكر ما إذا كان هناك أي جدول زمني أو كيفية دمج عملات الاعضاء الستة .

ويقول سياسيون خليجيون أن وجود عملة خليجية موحدة لا تواجهه عقبات فنية واقتصادية فقط ، ولكن تواجهه مصاعب سياسية تتعلق أساسا برغبة الدول الأعضاء بالتمسك بهياكل ونماذج سياسية تعزز سلطتها ولا تدفعها للتنازل عن أي من سلطاتها وان كان مجرد « وجود صورة الزعيم »علي اوراقها النقدية المستقلة ، كما أن الدول الخليجية الاصغر حجما تخشى ان يؤدي التكامل الاقتصادي الى ذوبانها أو ابتلاعها من قبل الشقيقة الكبرى ، المملكة العربية السعودية ، التي تشترك في نزاعات حدودية مع معظم تلك البلدان حول حقول نفط واراضي وجزر ومناطق مشتركة .

دراسة

العمال الوافدون كعامل تغيير في المجتمع السعودي (١ من ٣)

حجم وأهمية العمالة الوافدة في الإقتصاد المحلّي

توفيق الشيخ

تستمد قضية الاجانب المهاجرين للعمل في المملكة أهميتها من الثقل الكبير الذي يمثله هؤلاء ضمن التركيبة السكانية للبلاد ، ومن اعتماد النشاط الإجتماعي والإقتصادي على قوة عملهم ، ثم التناقض المضطرد بين حجم وأهمية الخدمات التي يقدمونها ، وبين الحقوق والضمانات التي يتمتعون بها ، والتي تمثل المكافىء الاجتماعي لخدماتهم ، إن التقييم السوقي الخالص لقيمة العمل ، باعتباره احد المضامين الرئيسية للعلاقة بين العمال الوافدين والمجتمع المحلي ، وانعدام التقييم الانساني كان من الاسباب التي ينسب اليها تحول العمال الوافدين الى مجتمع قلق و هامشي ، لاسيما في السنوات الاخيرة ، وفي بدايات انفتاح السعودية على العالم كان العمال المهاجرون لاسيما الطلائع التي عملت على اقامة مؤسسات الدولة ، بين ابرز محركات التغيير في المجتمع السعودي .

لقد ازدادت أهمية اليد العاملة الأجنبية مع تصاعد الإمكانات المالية للمملكة بحيث أصبح وجودها أساسيا في مختلف القطاعات ، وبنسبة تتجاوز غالبا اليد العاملة الوطنية ، يستوي في ذلك القطاعات التي تتطلب قوة عمل يدوية غير ماهرة ، مثل قطاع التعمير الذي كان يعتمد على قوة العمل الأجنبية بنسبة ٥ر٩٥ بالمائة ، أو القطاعات التي تحتاج الى يد عاملة عالية المهارة مثل قطاع الخدمات الصحية ، الذي تصل فيه نسبة العمال المهاجرين الى ٤ر٩١ بالمائة حسب الإحصاءات الحكومية لعام ١٩٨٨ (١) .

وليس من المتوقع أن يتناقص اعتماد البلاد على اليد العاملة الأجنبية في المستقبل ، فمنذ ثلاثين عاما على الأقل كان عدد العاملين المهاجرين مستمرا في التزايد ، وأهميتهم في الإقتصاد المحلي متوالية التصاعد ، ان ذلك يرجع بشكل رئيسي الى قلة عدد السكان الوطنيين ، وعجز المجتمع عن تقديم العدد الكافي من الأيدي العاملة ، التي يحتاجها استثمار الإمكانات المالية التي توافرت للبلاد مع تزايد عائدات البترول وما أعقبها من انتعاش إقتصادي .

وكانت الحكومة قد قدرت الايدي العاملة الاضافية ، التي يحتاجها انجاز مشروعات الانماء في الخطة الخمسية الاولى بحوالي ٤ر٣٦٥ ألف، عامل ، بينهم ٩ر١٦٩ الف أجنبي ، بينما اشارت دراسة للبنك الدولي حول تطورات اوضاع العمالة الاجنبية في الخليج ، الى ان المملكة ستكون بحاجة الى قوة عمل تتراوح بين ٦ر٣ مليون شخص في ظل نمو اقتصادي منخفض ٤ر٣ مليون في ظل نمو اقتصادي مرتفع في العام ١٩٨٥ بمعدل نمو يتراوح بين ٣ر٥٥ و ٩ر٦٤ بالمائة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ (٢) في الوقت الذي حددت وزارة التخطيط المعدل السنوي لنمو قوة العمل السعودية في نهاية عام ١٩٨٠ بـ ٩ر١ بالمائة فقط (٣) .

ومع الأهمية المتنامية لحجم ودور العمال المهاجرين ، إلا أن الأمور التي تتعلق بهم ماتزال تعالج في أطر ضيقة ولاتأخذ في اعتبارها عناصر الأهمية التي سبق إيرادها ، ولذلك فإن هذه الكتلة الكبيرة من السكان ، المهمة اقتصاديا واجتماعيا ، تتحول بالتدريج الى مجتمع هامشي من حيث الإعتبار الإجتماعي ، رغم محوريتها بالاعتبار الإقتصادي ، كما يتزايد شعورها بالظلم في الوقت الذي تتفاقم الفوارق بينها وبين المجتمع المحلي .

ومما يعزز هذا الأتجاه هو أصرار المخططين الرسميين على اعتبار وجود العمالة الأجنبية مؤقتا ، والنظر الى الموضوع من زاوية إقتصادية وأمنية بحتة ، ثم الدور التحريفي للاعلام المحلي الذي يقدم للمواطن تصورا خاطئا عن دور العمالة المهاجرة ، يعزز الهوة الثقافية والاجتماعية بين الجانبين (٤) ، إن التطور السلبي في أوضاع العمالة المهاجرة يتمثل في التصاعد المستمر للشعور بالإستغناء وعدم الإعتمادية ، من جانب المجتمع المحلي في الوقت الذي لايوجد أي مصداق على أرض الواقع لهذا الشعور ، بالنظر الى ان المجتمع يعتمد في كل شيء تقريبا على العمالة الوافدة .

هذا الشعور المتناقض مع واقع الحال يغذي التمييز ضد الأجانب ، ويفاقم الفوارق ، وبالتالي الشعور بالإغتراب والغربة في وسط المهاجرين (٥) ، الأمر الذي يحول مجتمعهم الى بيئة للقلق والكراهية ــ وما ينتج عن ذلك من الإتجاهات التدميرية .

ارتبط تواجد العمال الاجانب في المملكة بتدفق البترول ، حينما اصبحت الصناعة البترولية والنشاط الاقتصادي الذي شهدته البلاد بفضل عائدات البترول ، يستقطب الجانب الاكبر من العمالة المحلية ، ان السبب الرئيسي وراء حاجة البلاد الى اليد العاملة الاجنبية يرجع الى قلة عدد السكان ، الذين على الرغم من ان الحكومة لا توفر احصاءات دقيقة عنهم ، الا ان معظم التقديرات تشير الى انهم كانوا يتراوحون بين سبعة ملايين ونصف الى ثمانية ملايين نسمة في العام ١٩٨٥ .

لقد ادى التدفق الهائل للاموال في هذه الفترة ، الى فورة في النشاط الاقتصادي الحكومي والاهلي على حد سواء ، فقد اتاحت عوائد البترول فرصة غير مسبوقة لتحريك عجلة الاقتصاد ، بتسارع اكبر من قدرة المجتمع المحلي على توفير قوة العمل التي يحتاجها ، ولذلك فقد تم

الاعتماد بصورة واسعة على العمالة الاجنبية من الدول العربية والاسيوية بصورة خاصة .

وقد ادى التحسن التدريجي للاحوال المعيشية الى تناقص منتظم في عرض اليد العاملة المحلية ونشير بصورة خاصة الى ثلاث فئات تتضمن الشباب بين الثانية عشرة والتاسعة عشر من العمر ، والرجال فوق الستين عاما ، والنساء الريفيات ، وبالنسبة للفئة الاولى فقد كان ٣٧ في المائة من اعضائها محسوبين ضمن قوة العمل المحلية عام ١٩٧٥ ، انخفضت الى ٢١ بالمائة في ١٩٨٠ ، بينما كان ٥١ بالمائة من اعضاء الفئة الثانية ضمن قوة العمل ، وقد انخفضت هذه النسبة الى ٤٦ بالمائة خلال نفس الفترة (٦) ، ومن المتوقع ان تكون كلا الفئتين قد استمرت حصتها من سوق العمل بالتناقص خلال الاثني عشر عاما التالية ، لاسيما بالنسبة للفئة الاولى .

وقد لاتكون النسبة الاولى بالخصوص دقيقة في الدلالة على خروج فعلي لهذه الفئة من العمر من سوق العمل ، بالمعنى الذي يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى ، اذ ان التحديد المذكور يتضمن مجموع الشباب في هذه الفئة من العمر ــ بين ١٢ الى ١٩ عاما ــ بينما تشير المعطيات الى ان عددها قد ازداد فعلا ، بسبب تناقص عدد الوفيات بين الاطفال مع تحسن الظروف الصحية ، لكنها على اي حال مؤشر لاينبغي اهماله .

الافتراض الاول لتعليل تناقص حصة الفئتين كلاهما في سوق العمل ، هو تحسن الاحوال الاقتصادية ، واتساع نطاق الخدمات الحكومية ، فافتتاح عدد اكبر من المدارس ولاسيما في المناطق الريفية ، ادى الى اجتذاب عدد اكبر من الشباب الذين كانوا فيما مضى يتجهون الى العمل ، كما ان ازدياد قدرة الآباء على توفير متطلبات الحياة للاسرة ، قلّص من حاجتها الى ارسال الاولاد في سن الدراسة الى العمل ، وتشير ارقام نشرها البنك الدولي الى ان ١٩ بالمائة من الطلاب الذين بلغوا سنّ التعليم الثانوي عام ١٩٧٥ قد تقدموا فعلا للتسجيل في المدارس ، بينما كانت هذه النسبة ٢ بالمائة فقط عام ١٩٦٠ و ٩ بالمائة في العام ١٩٧٠ (٧) اما بالنسبة للفئة الثانية ، والتي تضم الرجال فوق الستين عاما فإن من بين الاسباب الرئيسية لتناقص حصتها في سوق العمل هو قدرة الرجال في هذه المرحلة من العمر على توفير مصادر منتظمة من الدخل ، عن طريق التقاعد المبكر بالنسبة لموظفي الحكومة والشركات الكبرى ، او عن طريق تقديم ما يمكن وصفه بالخدمات القانونية ، مثل السماح لرجال اعمال اجانب باستعمال اسمائهم كغطاء قانوني للعمل في المملكة ، او للعمال الاجانب باستخدام اسمائهم باعتبارهم كفلاء ، مقابل نسبة معينة من الدخل ، او ببساطة من الضمان الاجتماعي الذي اصبح متيسرا منذ مطلع السبعينات . وتوفر القوانين المحلية للمواطن السعودي امكانية الحصول على دخل منتظم ومعقول دون ان يقوم باي عمل ، ومن المؤكد ان عددا متزايدا من الرجال الذين يتجاوزون الستين من العمر يميلون الى استثمار هذه الامكانية (٨) .

اما بالنسبة للنساء الريفيات اللاتي كنّ في الماضي يشكّلن جزء محسوسا من قوة العمل في الريف ، فقد تلاشى دورهن بسرعة خلال العشرين سنة الماضية على الاقل ، وتُعزى اسباب هذا الانسحاب الى عاملين ، اولهما العامل الذي ذكر آنفا ، وهو تناقص حاجة الاسرة الى عمل المرأة خارج المنزل بعد ان اصبح الاب او كبار الاولاد ، قادرين على توفير حدّ مناسب من متطلبات المعيشة للاسرة ، والثاني هو وصول المهاجرين الاجانب الى المناطق الريفية بينما كان وجودهم فيما مضى يقتصر على المدن ، لقد ادى تواجد هؤلاء الى ابتعاد النساء عن الظهور في الوسط الاجتماعي (٩) ، الذي اصبح مليئا بالغرباء ، الذين جاؤوا في اطار المشروعات الحكومية العمرانية او الادارية ، او فيما بعد ضمن المشروعات الاقتصادية للقطاع الاهلي .

كما ان من اسباب تناقص حصة النساء في قوة العمل المحلية ، هو تصاعد مستويات الهجرة من الريف الى المدينة من اجل العمل ، والتي تسببت عن تمركز الانفاق الحكومي ، وبالتالي الحركة الاقتصادية ، والطلب على اليد العاملة في المراكز الحضرية ، فالمدينة التي تعتبر السوق الطبيعي للعمل ، هي على العكس من ذلك تماما بالنسبة لمجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي (١٠) لقد كان الريف ، بما فيه من عزلة وحاجة وترابط عائلي واجتماعي ، يشكل بيئة مناسبة لعمل المرأة بما يتطلبه العمل من اختلاط بالآخرين ، وفي الغالب فإن التركيب السكاني للقرية يسمح بقدر واسع نسبيا من الاختلاط ، اذ ان معظم الناس يرتبطون بعلاقة النسب او يرجعون الى اصول عائلية او قبلية واحدة ، مما يوّفر ظرف الامان الاجتماعي الذي تحتاجه المرأة في المجتمع التقليدي .

اما في المدينة فلم تكن مثل هذه الاعتبارات قائمة ، ولذلك فان حجم الهجرة الريفية الى المدن يشكل ايضا احد المؤشرات على تحول العمل ، ومشاركة النساء فيه .

والحقيقة ان الفوارق في النشاط الاقتصادي بين الريف والمدينة ، قد اطلق موجات متتابعة من الهجرة ، فرّغت جانبا مهمّا من سكان الريف ، حيث اشارت تقديرات لوزارة التخطيط الى ان نسبة السكان السعوديين في الريف قد استمرت في التناقص من ٧٣ بالمئة من مجمل عدد السكان عام ١٩٦٢ الى ٦٠ بالمائة في ١٩٧٠ ، و ٤٩ بالمائة في ١٩٧٥ الى ٤٦ بالمائة في العام ١٩٨٠ بينما تزايدت حصة المناطق المدنية من السكان من ٣٧ الى ٤٠ ، ثم ٥١ حتى بلغت ٥٤ بالمائة خلال الفترة ذاتها (١١) ، ومن نافلة القول ان مشاركة المرأة المدينية في سوق العمل لا تشكل نسبة مهمة ، على الرغم من التطور النسبي لعدد النساء العاملات في المدينة منذ منتصف السبعينات (١٢).

كان العام ١٩٥٠ بداية مشهودة لتحسّن مضطرد في دخل الحكومة من عائدات البترول ، فقد توصلت في هذا العام الى اتفاق مع شركة ارامكو يقضي بأن تقدم الشركة ، نصف ارباحها من صادرات البترول السعودي الى الحكومة مما ادى الى ارتفاع واضح في دخلها السنوي ، من ٣٩ مليون دولار في عام ١٩٤٩ الى ٥٦ر٧ مليون دولار في هذا العام و ١١٠ ملايين في العام التالي (١٣) ، واستمر التصاعد حتى تجاوز النصف مليار دولار في أوائل الستينات .

وانعكس هذا التطور مباشرة على صورة تعاظم في قدرة الاقتصاد المحلي على التشغيل ، وبالتالي الشعور بالحاجة الى اليد العاملة الاجنبية ، لكن الموجات الواسعة من الهجرة الاجنبية الى المملكة ، بدأت في ١٩٧٠ حينما شرعت الحكومة في وضع اولى خططها التنموية الخمسية موضع التنفيذ ، تلك الخطة التي بلغت نفقاتها ٤ر٧٤ مليار ريال (١٤) ــ ٥ر١٩ مليار دولار ــ ثم بلغت موجات الهجرة ذروتها في بداية الثمانينات ، حينما ارتفعت عائدات الحكومة الى ٢,٢١١ مليار ريال في العام ١٩٧٩ وشرعت في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية الثالثة باعتمادات بلغت ٧ر٧٨٢ مليارا من الريالات (١٥) .

حجم وتركيب العمالة الاجنبية في المملكة

تتضارب المعلومات المتعلقة بحجم وتركيب العمالة الوافدة في المملكة تضاربا كبيرا ، إلى درجة تجعل الإطمئنان الى أي من الأرقام المعروضة صعب المنال ، ولم تعلن الأجهزة الرسمية المولجة بقضايا العمال أية أرقام تفصيلية يمكن الركون اليها ، ثمة تقديرات تظهر بين حين وآخر على ألسنة المسئولين ، أو في الصحافة المحلية ، لكن لايبدو ان أيا منها يستند الى إحصاءات

كان وجود المهاجرين الأجانب المعول الذي دمّر الحدود التي كانت تحمي النظام الإجتماعي القديم ، لا سيما في رفع الإنغلاق الذي كان سائداً في المناطق التي بقيت حتى وقت متأخر تعيش نوعاً من النقاء البدوي

موثوقة ، وليس هناك من سبب محدد لكتمان هذا النوع من المعلومات ، الأمر الذي حدا بمحرري تقرير الايكونوميست الخاص بالسعودية الى ترجيح إحتمال أن يكون إخفاء هذه المعلومات مقصودا من جانب الحكومة ، و يستهدف التقليل من اهمية وتأثير العمالة الوافدة والاقلية الشيعية (١٦) .

وبالنظر الى عدم وجود معلومات نهائية ، فلا بد من ذكر التقديرات التي تعرضها الجهات المختلفة ذات الاهتمام بقضايا الهجرة ، ثم عرض المعلومات الاحصائية التي تنشرها الحكومة ومحاولة استنتاج مايمكن استنتاجه منها .

باستثناء التقرير السنوي للإيكونوميست السابق الذكر ، والذي قدر العمالة الاجنبية بحوالي ثلاثة ملايين ونصف ، فإن معظم التقديرات التي عرضتها جهات أجنبية عن حجم قوة العمل الوافدة تميل الى رقم يتراوح بين مليون ومليون ونصف عامل ، وهي تقل كثيرا عن الارقام التي تحدث عنها مسئولون في الحكومة السعودية في مناسبات مختلفة ، ونشير من بينها بالخصوص الى تقديرات وزير الدولة و رئيس ديوان الخدمة المدنية تركي السديري الذي قدر حجم العمالة الوافدة في بداية ١٩٩١ بثلاثة ملايين شخص ، و ابراهيم العواجي وكيل وزارة الداخلية الذي قال في مايو ١٩٨٤ ان الرقم يزيد عن المليوني عامل اجنبي (١٧) ، ان لهذه التقديرات اهمّية خاصة لكونها تصدر عن مسئولين في الحكومة السعودية التي اعتادت اعطاء تقديرات شديدة التحفظ عن حجم العمالة الوافدة ، ولكون الرجلين يتحملان مسئولية قيادية في ادارتين حكوميتين هما المرجع الرسمي لقطاع اليد العاملة .

ومن المفترض أن يكون تقدير السديري هو الأكثر قابلية للاعتماد ، نظرا الى تقاربه مع المعطيات الإحصائية الرسمية حول عدد دفاتر الإقامة الممنوحة للأجانب ، من قبل دوائر الهجرة ، والفوارق بين حجم الدخول والمغادرة من المملكة خلال سنوات الطفرة النفطية التي شهدت أضخم موجة من الهجرة الى البلاد .

ومن أجل التوصل الى تقديرات اكثر قربا الى الحقيقة ، قام الكاتب بتحليل للإحصاءات الحكومية المتعلقة بدخول ومغادرة الاجانب ، ومقارنتها بأرقام تأشيرات العودة والمنصرف من أذونات الاقامة ، يجد القارىء خلاصتها في الجدول التالي ، الذي ساعد على الاعتقاد بأن الرقم الذي ذكره رئيس ديوان الخدمة المدنية هو الاقرب الى الحقيقة بين مختلف التقديرات .

يوضح الجدول الفرق بين عدد الأجانب الذين دخلوا المملكة ، والذين غادروها في كل سنة باستثناء الحجاج ، والذي يمكن أن يساعد على التوصل الى تقدير عام عن عدد الأجانب الذين يتخلفون في البلاد كل عام ، وأن لم يكن محددا دقيقا لحجم العمالة الفعلية في كل سنة ، أما الجزء الثاني من الجدول والذي يعرض عدد دفاتر الأقامة الممنوحة من قبل دوائر الهجرة ، فإنه يساعد على تصوير أدق لعدد الأجانب الذين ينضمون الى سوق العمل السعودي كل عام ، بينما يعطي الجزء الثالث الذي يتعلق بعدد تصريحات الخروج والعودة التي تمنحها دوائر الهجرة ، دلالات مقربة عن عدد الاجانب المقيمين فعليا خلال العام ، إن الذين يحصلون على تصريحات العودة هم في العادة من الاجانب الحاصلين على إقامة قانونية قبل ذلك الوقت ، حري بالذكر ان الذين يحصلون على تأشيرات عودة لايعودون جميعهم ، وان كان المفترض ان يعود أغلبهم .

ومن المفيد الإشارة الى ان عدد الذين يحصلون على إقامة لغير العمل هو عدد صغير جدا بحيث لايشكل نسبة تستحق الذكر ويتكون أساسا من طلاب المنح الدراسية الذين تراوح عددهم بين ٤٠٠٠ طالب في ١٩٧٥ ، و ١٦٥٠٠ طالب عام ١٩٨٣ ، ومرافقي العمال الذين بلغت نسبتهم من إجمالي عدد الأقامات الممنوحة ٣ بالمائة في عام ١٩٧٦ أماالأشخاص الاخرون الذين يمنحون إقامة لغير هذه الأسباب ، فلا يشكلون نسبة تذكر وعددهم بالمئات فقط ، ويتكونون بصورة خاصة من الشخصيات التي تمنح إقامة استثنائية لأسباب سياسية ، وقد تم تجميع الأرقام التي يتضمنها الجدول من أعداد مختلفة من الكتاب الأحصائي السنوي الذي تصدره وزارة المالية السعودية .

(انظر أرقام الجدول في نهاية الموضوع)

توحي أرقام الجدولة أيضاً بدرجة عالية من عدم استقرار العمل ، فقد كان ينضم الى سوق العمل بين ٤٢٤ ألف في عام ١٩٧٦ الى ٦٤٠ ألف في ١٩٨٨ ، كما تدل أرقام دفاتر الأقامة الصادرة عن دوائر الهجرة ، الأمر الذي يشير الى ارتفاع عدد الذين يتخلّون عن عقود عملهم خلال اجازاتهم السنوية ، ان هذا الأستنتاج يمكن استخلاصه من جمع جزئي لأرقام بعض السنوات المتتابعة مع أرقام تأشيرات الخروج والعودة لسنة واحدة ، ولنأخذ السنوات ٧٩ – ١٩٨٢ ، وهي سنوات الذروة في النشاط الأقتصادي كمثال ، فسنجد ان الفرق بين عدد القادمين والمغادرين خلال العامين ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ كان سلبيا ، حيث زاد عدد المغادرين خلال السنتين بـ ١٨١ر١ مليون عن عدد القادمين ، على الرغم من أن ٣ر١ مليون شخص قد حصلوا على أذونات إقامة جديدة ، بينما كان ٢١٦ ألفا ، و ٤ر٢٥٢ ألفا قد الغيت اذونات اقامتهم ، وهي التي يُعبر عنها بتأشيرة خروج بدون عودة ، وتدل على انتهاء ، أوانهاء عقود عملهم .

وفي العام ١٩٨٢ على سبيل المثال حصل ٦٦٣ ألفا من القادمين الجدد على أذونات إقامة بينما جدد ٩٤ر١ مليون إقاماتهم ، إن مجموع الرقمين يشير الى ان مثل هذا العدد على الاقل من العاملين الاجانب كان موجودا في البلاد في هذه السنة ، أن العدد الكبير جدا من تراخيص الأقامة التي تمنح سنويا ، يدل على نسبة

عالية من الذين يغادرون بسبب انتهاء عملهم أوبسبب إنهاء عقودهم أوعدم رغبتهم في العودة بعد التمتع بإجازاتهم السنوية ، وعكس هذا الأحتمال غير وارد ، لأن إضافة ٦٠٠ ألف عامل سنويا الى سوق العمل ، يعني ان عدد الأجانب يجب ان يكون أكبر من عدد مواطني البلاد المحليين ، وهو خلاف الإفتراضات المقبولة حول التركيب السكاني في المملكة .

ان الأرقام السابقة تساعد على تعزيز الافتراض الذي وضعناه لحجم العمالة في المملكة ، والتي قدرناها بحوالي الثلاثة ملايين .

تركيب قوة العمل الأجنبية

من حسن الحظ فان معظم الوافدين للعمل في المملكة ينتمون الى البلاد العربية و الاسلامية ، وتشير الأرقام المطلقة لعدد القادمين والمغادرين الى تفوق ظاهر للعرب والمسلمين ، الذين يشكلون نسبة لاتقل عن ثلاثة أرباع العدد الأجمالي ، ويكشف الجدول عن هذه الحقيقة ، لقد اخترنا القادمين والمغادرين من ثلاث دول اسلامية هي تركيا وبنغلادش وباكستان ، كمؤشر على عدد المسلمين غير العرب ، للمقارنة مع إجمالي القادمين والمغادرين .

(انظر الجدول الثاني في نهاية الموضوع)

ويوضح الجدول ان نسبة الوافدين العرب زائدا الوافدين من ثلاث دول إسلامية تعتبر مصدرا رئيسيا للعمالة يتروح بين ٧٢ الى ٨٠ بالمائة من الأجمالي العام .

أما عن تصنيف المقيمين الاجانب حسب جنسياتهم ، فلا تتوفر لدينا معطيات كافية ، لكن ربما يمكن الاستفادة من الأرقام المتعلقة بتصنيف الدين في دوائر الهجرة ، حيث يمنح المسلمون دفاتر إقامة مختلفة الشكل عن غير المسلمين ، ويستفاد منها للتمييز بين الفئتين في دخول الأراضي المقدسة في مكة المكرمة ، التي يمنع دخولها على غير المسلمين ، اذ تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الداخلية ، ألى انها قد أصدرت ٢٢٨ ألف دفتر إقامة لغير المسلمين و ٢ر٣٨٥ ألف دفتر للمسلمين بنسبة ٨ر٦٢ بالمائة من المجموع سنة ١٩٨٢ ، و في سنة ١٩٨٩ اصدرت ٢ر٢٢٨ ألف دفتر لغير المسلمين و ٤٦٢ ألف دفتر للمسلمين بنسبة ٦٢ بالمائة من المجموع .

وقبل أزمة الخليج في اغسطس ١٩٩٠ كان اليمنيون يشكلون اكبر عدد من العمال الوافدين من الدول العربية ، يأتي بعدهم المصريون ثم الفلسطينيون والاردنيون ، ومن الدول الأسلامية فان باكستان هي المصدر الرئيسي للعمالة الوافدة تتلوها تركيا ، ومن الدول غير الإسلامية فان الهند وكوريا الجنوبية والفلبين هي المصادر الرئيسية لليد العاملة في المملكة ، وفي شهر ديسمبر الماضي أشار وزير العمل الفلبيني الى ما يمكن اعتباره اتجاها لإحلال العمالة الفلبينية ، محل اليمنيين الذين تمّ ابعاد الجانب الاعظم منهم في سبتمبر من العام الاسبق ، نتيجة لموقف الحكومة اليمنية المؤيد للعراق في ازمة الخليج ، فقد قال الوزير وربن توريز الذي كان يزور المملكة ، ان مايزيد على ٣٢٥ ألف فلبيني يعملون حاليا في المملكة ، وأن ١٠٠٠٠ آلاف عامل جديد ينضمون شهريا الى العمل فيها ، وكانت تقديرات سابقة قد أشارت الى ان عدد العمال الفلبينيين في المملكة لم يتجاوز رقم ١٨٠ ألفا في نهاية الثمانينات .

وعلى اي حال فثمة دلائل متعددة على ان تغييرات رئيسية تطرأ على تركيب قوة العمل الوافدة في المملكة منذ ازمة الخليج ، باتجاه تقليص عدد الفلسطينيين والاردنيين ، وزيادة عدد المصريين ، حيث قالت مصادر في القطاع الخاص ان الجهات الرسمية تطلب من المؤسسات التجارية التي قدمت طلبات جديدة لاستقدام عمال من الخارج ، ان تضع في اعتبارها تحديد نسبة لاتقل عن عشرة في المائة من التاشيرات التي تطلبها للعمال المصريين ، كما ان من المتوقع اعطاء تسهيلات اضافية من شأنها ان تزيد نسبة العمال القادمين من دول شرق آسيا ، كما اوردنا سلفا بالنسبة للفلبين .

وقد شهد النصف الأول من عقد الثمانينات تحولات مهمة في تركيب قوة العمل ، نتجت عن إعادة تقيم السياسات الحكومية تجاه العمالة الوافدة ، وقد أدت مشاركة عدد من الوافدين في حركة الأخوان التي اقتحمت المسجد الحرام الى تصاعد الشعور بمخاطر العمالة الوافدة على استقرار النظام السياسي .

وفي تقديرنا ان العام ١٤٠٠ هجرية (١٩٨٠) يعتبر حدا فاصلا في تطور أوضاع العمالة الأجنبية في المملكة ، فقد شهد ابعاد الآلاف من العمال الوافدين ، كما تم وضع قيود إضافية على استخدام العاملين الذين تطلبهم المؤسسات المحلية ، حيث وضعت مقاييس تتعلق بحجم رأسمالها وأعمالها الفعلية أو المتعاقدة عليها ، لتقرير عدد أذونات الاستقدام التي يمكن ان تمنح لها ، وفي نهاية هذا العام ايضا منع العمال من استقدام زوجاتهم وأبنائهم (١٨) في سبيل الحد من اتجاه العمال الى الأستقرار .

من ناحية أخرى فقد كان التوتر الامني مسيطرا على المنطقة ككل عقيب انتصار الثورة الاسلامية في ايران في فبراير ١٩٧٩ ، وعلى المملكة بصورة خاصة اثر الاضطراب الذي اثاره اقتحام المسجد الحرام ، ومظاهرات الشيعة في المنطقة الشرقية في نوفمبر من العام نفسه (محرم ١٤٠٠) ، وقد ترك هذا الاضطراب آثارا عميقة ، انعكست في تدهور الثقة بالاستقرار السياسي الأمر الذي أدى الى تراجع مؤقت للنشاط الأقتصادي ، وأدى بشكل طبيعي الى تراجع الطلب على قوة العمل الأجنبية .

وقد أدت القيود الموضوعة على استخدام اليد العاملة العربية ، ولاسيما منع العاملين من استقدام عائلاتهم ، والمبالغة في تصوير التأثيرات السياسية للعمال الوافدين من الدول العربية ، أدت الى تحول واسع للإعتماد على اليد العاملة غير العربية ، ولاسيما الآسيوية ، وقد جاء هذا الأتجاه متوافقا مع اتجاه مماثل عمّ جميع الأقطار الخليجية في تلك الفترة .

على أنه يمكن اضافة عامل آخر يتعلق خصوصا بالعمال المصريين ، الذين سجلوا أعلى معدل للتناقص بين عامي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ ، وهو انفتاح أبواب العمل في العراق ، الذي كان يوفر تسهيلات أفضل للعمال العرب تشمل حرية التنقل ، واختيار العمل دون الحاجة الى كفيل محلي ، ويوفر مستوى من المعيشة أقل تكلفة من نظيره في المملكة ، مما يعوض الفارق في الأجور بين البلدين ، وكان تقرير لوزارة الخارجية المصرية قد أشار الى ان عدد العاملين المصريين في المملكة قد وصل الى نصف مليون عام ١٩٧٨ (١٩) ، وتشير ارقام القدوم والمغادرة خلال العامين ١٩٨٠ ، ١٩٨١ الى تناقص كبير لعدد المصريين في المملكة ، فقد زاد عدد المغادرين ب ١٤٢ الف و ٢ر١٥٤ الف في السنتين المذكورتين .

العمالة الاجنبية كعامل تغيير وانعكاسات ذلك :

في الوقت الحاضر لايمكن اغفال مكانة ودور العمال المهاجرين عند دراسة عوامل التغيير في المجتمع السعودي ، انهم من ناحية احد العوامل البارزة التي اطلقت عملية التحديث ، ونقل المجتمع من الصورة الريفية ــ البدوية القديمة الى الصورة المدنية الراهنة ، وبالتالي فان وجودهم ونشاطهم يدخل في صلب الانعكاسات السلبية والايجابية لعملية التحديث السريع التي مرت بها البلاد ولاتزال .

وحينما نتحدث عن التغيير الذي شهدته البلاد ، فلابد من الاشارة الى عاملين رئيسيين ، مثّلا بوابتي التغيير ، التعليم وما أدى اليه من انفتاح على ثقافات العالم وانماط الحياة خارج محيط المملكة ، والاختلاط المباشر بالأجانب الذي أتاح عرض بعض تلك الانماط مجسّدة ، وقابلة للملاحظة والمشاهدة اليومية امام أبناء المجتمع ،

وتاتي اهمية العاملين المذكورين من حقيقة ان عددا غير قليل من سكان البلاد ، خارج المنطقة الشرقية والحجاز ، لم يكن حتى منتصف هذا القرن قد اختلط باحد من خارج منطقته ، او تعرف على اي نوع من الثقافات سوى الثقافة التقليدية ذات المنحى الديني ، لقد كان ينظر الى التعليم المدني باعتباره بابا للتعرف على الكفار والتاثر بهم ، كما كان جميع الاجانب ــ بما فيهم بعض ابناء المملكة ــ يُصنّفون في العرف التقليدي لسكان نجد والبادية السعودية ، باعتبارهم غير مسلمين او على الاقل ناقصي الاهلية الدينية ، اما لكونهم غير مسلمين بالفعل او لانهم يقومون بأعمال غير مقبولة في المذهب الوهابي ، وان كانت مقبولة في المذاهب الاخرى مثل التبرك بزيارة الرسول عليه الصلاة والسلام واصحابه واهل بيته ، او لأنهم يدخنون او يحلقون لحاهم ، وكان الاباء يحرصون على الحيلولة دون اختلاط ابنائهم بأمثال هؤلاء خوف التأثر بهم ، كما كان الزعماء الدينيون يحذرون الآباء من إرسال ابنائهم للدراسة المدنية باعتبار ان كل مايحتاجونه من العلم متوفر في المدارس التقليدية ــ الكتاتيب ــ وان العلوم التي تدرسها المدارس المدنية باب من ابواب النفوذ الشيطاني .

وعلى اي حال فلم يكن في البلاد سوى عدد محدود من المدارس في المراكز المدنية الرئيسية ، ولذلك لم يكن الامر حادا ، لكن حينما اصبحت الدولة قادرة على افتتاح المزيد من المدارس ، فقد كان لابد من الاعتماد على المعلمين الوافدين من الدول العربية الاخرى (٢٠) ، وهكذا ارتبط الانفتاح الثقافي من خلال المدارس ، مع التواصل بالمجتمعات الاجنبية ممثلة في ابنائها الذين شكلوا الطليعة الاولى التي اقامت النظام التعليمي الحاضر في المملكة .

لقد اضطرت الجهات الدينية التي مثّلت دور الحارس على النظام الاجتماعي التقليدي ، الى السكوت تجاه اصرار الحكومة على اقامة المدارس وفق النظام التعليمي الحديث ، وفي مرحلة اخرى اضطرت للاذعان لاصرار الحكومة على تعليم الاناث اسوة بالذكور ، على الرغم من انها نجحت في جعل تعليم البنات تحت ادارتها واشرافها ، ومع ذلك فهي تظهر اشد الحذر تجاه استخدام المدرسات الاجنبيات في مدارسها ، وسجلت رئاسة تعليم البنات اكبر معدل للسرعة في عملية السّعودة التي تستهدف رسميا احلال الموظفين السعوديين محل نظرائهم الاجانب في دوائر الدولة(٢١)، ان هذا يكشف من ناحية عن نوع من الاتهام لاتبالغ الهيئة الدينية في اخفائه ، موجه الى المعلمين الوافدين ، يحمّلهم المسئولية الكبرى في التغيير ، الذي انعكس مباشرة على شكل تفتت في النظام الاجتماعي القديم بما يتضمنه من قيم وهيكل علاقات وتقسيم ادوار ، بعضها يتعلق مباشرة بالهيئة الدينية ونفوذها الاجتماعي .

نشير ايضا الى الى اتساع التداخل بين العاملين الاجانب والمجتمع المحلي في السنوات الاخيرة ، قياسا الى ما كان عليه الحال قبل موجات الهجرة الكبيرة في السبعينات ، فعدا عن المهاجرين العرب كان المهاجرون من مجتمعات بعيدة مثل الامريكيين والاوروبيين ، موجودين بالفعل منذ الاربعينات الا ان وجودهم كان غير ظاهر ، ولم يكن معظمهم يعيش في وسط المجتمع ، كانت الجالية الامريكية والاوربية تتكون في الغالب من الخبراء وموظفي شركات البترول اضافة الى المدربين والفنيين العسكريين ، وقد اعدت ارامكو وشركات البترول الاخرى مدنا خاصة لسكنى موظفيها الاجانب ، معزولة عن المدن السعودية ، وكانوا يعيشون فيها بالطريقة التي اعتادوا عليها في بلدانهم ، لكن من دون ان يتصلوا بالمجتمع المحلي الا نادرا ، اما الخبراء الاجانب في القوات المسلحة فقد كانت علاقتهم بالمواطنين تقتصر على الجنود في المعسكرات (٢٢) .

ومع محدودية عدد الاجانب العاملين في البلاد قبل بداية السبعينات ، وقلة اختلاطهم بالمجتمع ، فإنه لمن قبيل المبالغة القول بان هذا الوجود كان خاليا من التاثيرات ، التي كان يمكن لو تكاثفت ان تظهر على شكل ازمة كتلك التي بدأت تظهر في السنوات الاخيرة .

لكن التزايد الانفجاري في عدد المهاجرين في العقدين الاخيرين ، وشدة اختلاطهم بالوسط الاجتماعي ، مع استحالة قيام حد ادنى من التفاهم بسبب الحواجز الثقافية والاجتماعية ، هو الذي اعطى للازمة مفهومها .

لقد فعل وجود المهاجرين الأجانب فعل المعول في الحدود التي كانت تحمي النظام الاجتماعي القديم ، لاسيما في اتجاه رفع الانغلاق الذي كان سائدا في المناطق التي بقيت حتى وقت متاخر مغلقة وتعيش نوعا من النقاء البدوي بسبب انعدام التواصل الثقافي والاجتماعي بينها وبين الخارج ، لاسباب دينية ، مثلما سلف بيانه ، او للحواجز الاجتماعية التي تاتي ضمن سياق النظام الاجتماعي ــ القيمي للقبيلة ، الوحدة الاجتماعية التقليدية التي يرجع اليها جزء كبير من سكان البلاد ، ولذلك فان تواجد الجاليات الاجنبية في البلاد ولاسيما المقيمة في وسط المجتمع المحلي ، وما تقوم به من ممارسات ضمن النمط الحياتي الذي جلبته معها من مجتمعاتها الاصلية ، وما يتركه ذلك من انعكاسات على المجتمع المحلي ، ولاسيما جيل الشباب الاكثر استعدادا للخروج عن النمط الاجتماعي ــ القيمي المعتاد ، ساعد على جعل مقاومة النظام التقليدي لتيارات التحديث تتجه صوب العمال المهاجرين ، باعتبارهم يقعون في قلب عملية التغيير ، ان جانبا مهما من التوتر الذي يطبع حياة العمال المهاجرين في المجتمع السعودي ، ناتج في الحقيقة عن المقاومة التي يظهرها النظام القديم لمحاولات تغييره ، و تظهر كمضمون لتقييم المجتمع المحلي ــ لاسيما القطاع الاكبر سنا والاكثر ميلا الى المحافظة على التقاليد ــ لدور الجاليات الاجنبية ، و اساس العلاقة التي يختارها مع هذه الجاليات ، بشكل اجمالي في معظم الاحيان ، او مع التفصيل بين جالية واخرى في احيان اخرى .

ان دور العمالة الاجنبية ضمن سياق التغيير الاجتماعي ، هو احد الاسباب التي تجعلها بين العناصر الحاضرة دائما عند بحث ظاهرة التوتر المصاحبة للتحديث في المجتمع .

الأرقام بالآلاف

السنة	١٩٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩
الفرق بين القادمين والمغادرين	١٦٥,٨	٢٦٠,١	٣٣٦,٢	٨٧,٢	٤٥٩,٩	٤١٢,٣	٧٦٥,٧	٢٩٦	١١٧,٤	٢٦٣,٨	٢٧,٦	١٧٢,٧	٣٣,١
دفاتر الإقامة الممنوحة	٢٢٦,٥	٤٢٤,٢	٥٢٢	٤٦٤,٢	٦٦٥,٨	٦٦٨,٩	٦٣٢,١	٦٦٣,١	٨٠٢,٩	٥٦٣,٧	٥٩١,٢	٦٤١,٢	٦١٥,٦
تأشيرات الخروج وعودة تجديد الإقامة	—	٤١٤,٧	٦٥١,٩	١٢٢١	١٣٩٤,٧	—	١٩٣٨,٧١	—	—	—	—	—	١٨١٣ ٢١٥٢,٢

حري بالذكر ان الذين يحصلون على تأشيرات عودة لا يعودون جميعهم ، وإن كان من المفترض أن يعود أغلبهم

السنة	مجموع القادمين	المغادرين	العرب ٪ من المجموع				المسلمون (الدول الثلاث)				٪ من المجموع	
			ق	٪	م	٪	ق	٪	م			
١٩٧٨	٢٣٨١,٤	٢٢٩٤,٢	١٤٦٣	٦١,٤	١٤٤٢,٩	٦٢,٩						
١٩٨٥	٤٢٣٢,١	٤١١٤,٧	٢٥١٧,٥	٥٩,٥	٢٥١٤,٩	٦١,١	٥٣٧	١٢,٧	٤٩٤,٣	١٢		
١٩٨٩	٤٨٤٧,٢	٤٨١٤,١	٣٢٩٥,٧	٦٨	٣٣١٨,٥	٦٩	٤٨٧,٧	١٠	٤٨١,٦	١٠		

الهوامش

١) وزارة المالية ، الكتاب الاحصائي لعام ١٩٨٩ ، صفحات متفرقة .
٢) سعد الدين ابراهيم ، النظام الإجتماعي العربي الجديد ، ص ٨٧
٣) مؤسسة النقد السعودي ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠ ، ص ٧٦
٤) فيصل السالم و جمال ظاهر ، العمالة في دول الخليج العربي ، ص ٦٦
٥) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦
٦) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخمسية الثالثة
٧) سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ ، خلال الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٠ ارتفع عدد طلاب المدارس الذكور فوق سن الثانية عشرة من ٨٩٣٢ الى ٦٠٤١٩ في جميع المراحل فوق الابتدائية
٨) يوجب قانون العمل على كل أجنبي يقيم في المملكة أن يكون له كفيل محلي ، ويقوم عدد كبير من المواطنين لاسيما من كبار السن بتقديم هذه الخدمة ، للعمال الراغبين في العمل في المملكة ، والذين لم يتيسر لهم الحصول على تعاقد مع مؤسسات محلية للعمل ، ولايترتب على الكفيل المحلي اي التزام عملي او تكاليف مالية ، ويقدم كل عامل أجرة مقطوعة أونسبة من دخله للكفيل الذي يحتفظ بجواز سفره ، وله الحق الكامل في تجديد إقامته أو إبعاده من البلاد اذا شاء . لقد طرأت تعديلات مهمة على التعليمات الخاصة باستقدام العمال منذ بداية الثمانينات وفي منتصفها ، بحيث لم يعد متيسرا استقدام أعداد كبيرة من العمال بهذه الطريقة ، ألا أن القانون لايزال ساريا ، ويمكن بسهولة إيجاد طرق للنفاذ من الثغرات ، وعلى هذا فسيبقى دور الكفيل مصدرا جيدا للدخل بالنسبة لهذه الفئة من المواطنين . لتصوير ظريف حول دور الكفيل ، راجع سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ص ٣١
٩) سعيد الغامدي ، البناء القبلي والتحضر ص ٣٠٠
١٠) كان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لعدد كبير جدا من النساء حتى النصف الاول من السبعينات ، وفي عام ١٩٧٤ كان عدد النساء العاملات في الزراعة ٢١٦ ألف امرأة ، ٣ ٩١ بالمائة منهن يعملن بصفة دائمة ، الغالبية منهن في مزارع عائلية بدون اجر فيما كان ٩١٦١ امرأة يعملن بالاجرة في مزارع غير عائلية ، وشكلت النساء نسبة تصل الى ٢,٣٣ بالمائة من اجمالي قوة العمل الزراعية في المملكة ، راجع بدوي خليل ابراهيم ، الاحصاءات الاقتصادية ، ص ٢١ ، ٢٢ لذن من المتوقع ان هذه النسب قد تعرضت لتغييرات رئيسية خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، بفعل الهجرة المكثفة من الريف الى المدن ،وما ادى اليه من تناقص مستمر في حجم قوة العمل في القطاع الزراعي . وقدر د . اسامة عبد الرحمن انه كان هناك مليون امرأة في سن العمل عام ١٩٧٨ لايستفاد منهن ، راجع اسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، ص ٢٢٦ .
١١) وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة
١٢) قدرت وزارة التخطيط ان السنة الثانية من الخطة التنموية الثالثة كانت ستوفر فرص عمل جديدة لخمسين الف امرأة سعودية ، وعزي ذلك الى التركيز على خطة سعودة الوظائف في قطاع التعليم النسوي . راجع المحيط السعودي ١٣٠ ، مارس ١٩٨٦ ، ص ١٧١
١٣) بيار ترازيان ، الاسعار والعقود والعائدات النفطية ، ص ٥٥
١٤) مؤسسة النقد العربي السعودي ، المصدر السابق ، ص ٢٧
١٥) المصدر ، ص ٢٩ ، ٧٧ .
١٦) The Economist U .I ., Saudi Arabia , Country Profile 1990 /1991
١٧) المحيط السعودي ١٠٧ ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٢٠
١٨) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، يناير ١٩٨١ .
١٩) سعد الدين ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ١٠٦
٢٠) ينقل أحمد عسّه عن حافظ وهبه قوله ، انه في اوائل حزيران ١٩٢٧ قامت ضجة بين علماء الدين ، الذين اجتمعوا في مكة واصدروا بيانا ضد ادارة المعارف ، لانها قررت تدريس مادتي الرسم والجغرافيا واللغات الاجنبية ، وكان تعليلهم ان الرسم هو التصوير وهو قطعي الحرمة ، واللغات الاجنبية ذريعة للوقوف على عقائد الكفار وعلومهم الفاسدة ، والجغرافيا تقول بكروية الارض ودورانها ، والكلام على النجوم والكواكب مما اخذ به علماء اليونان وانكره علماء السلف . احمد عسّه ، معجزة فوق الرمال ، ص ٧٧٨ .
٢١) يمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة سريعة لتطور نسبة السعوديات في كادر التدريس بكليات البنات ، مقارنة بالكليات الجامعية الخاصة بالذكور ، فبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ارتفعت حصة المدرسات السعوديات من ٤ بالمائة الى ٥ ٤٣ بالمائة ، بينما بقيت حصة السعوديين في الهيئات العلمية بالجامعات تدور حول الثلاثين بالمائة طوال العشر سنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ . راجع وزارة التعليم العالي ، تطور التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ص ١٦٥
٢٢) قدر وليام كوانت عدد الامريكيين العاملين في السعودية بـ ٤٠ ألف عام ١٩٨٠ ، معظمهم يعمل لصالح شركة الزيت ارامكو) راجع وليام كوانت ، السعودية في الثمانينات ص ١١٢. وقال تقرير للكونغرس الامريكي في ديسمبر ١٩٧٧ ، ان الامريكيين العاملين لصالح القوات المسلحة السعودية يبلغ ثلث اجمالي الامريكيين المقيمين في البلاد ويقوم على ادارتهم اربع لجان عدد اعضائها ٨٠٠ شخص . راجع (سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالاسلحة) .

خياران أمام دول الخليج

الوحدة والإصلاح السياسي أو الإنهيار !

أحد عشر عاماً مضت على قيام مجلس التعاون ، لكنه لم يستطع مجرد توحيد مواقف دوله في أخطر الأزمات

تحديان مهمان واجها قمة مجلس التعاون الخليجي الاخيرة في الكويت ، تحدي الوحدة ، وتحدي الاصلاح السياسي .

وبالرغم من أن هذين الموضوعين يشكلان حجر الزاوية لمستقبل النظام السياسي القائم في منطقة الخليج فان القادة الخليجيين اهملوا بحثهما وركزوا على موضوع الأمن .

لقد اثبتت حرب الخليج ، عجز انظمة الدفاع الخليجية في مواجهة اختبار أول استعراض للقوة ، مما حدا بها للاستعانة بجيوش ٢٧ دولة أخرى ، وأمام اجتياح الدبابات العراقية ، لاستراتيجية الأمن الخليجية ، سقطت شرعية تلك الحكومات ، واطروحتها السياسية .

فالحقيقة أن حرب الخليج لم تكشف فقط عن عقم سياسة الرئيس العراقي وعدوانيته ، ولكنها كشفت أيضا خطورة ارتهان البلاد ــ أي بلاد ــ لقرار رجل واحد ، سواء كان يمثله الملك ، او الرئيس ، او الحزب الحاكم ، أو الاسرة المالكة .

ومع تسارع الاحداث ، واقتراب اوروبا من الوحدة الكاملة ، السياسية والإقتصادية ، وتشكيل تحالفات اقتصادية وسياسية تتحكم في اكثر من ثلثي الكرة الارضية ، بات لزاما على مجلس التعاون الخليجي الذي شكل قبل عشر سنوات ان يقوم بتقييم دوره خلال الاعوام المنصرمة ، انطلاقا من الغاء التوجهات الانفصالية التي تميزت بها سياسات اقطاره الستة .

ولعل من الواضح ان همّ الوحدة بأي شكل واصلاح النظام السياسي ، ليسا فقط تطلع الشارع الخليجي ، ولكنهما مصدر ازعاج لأنظمة الحكم ، لذلك نلاحظ ان الاصلاحات ــ على قلتها ــ كانت محاولة فقط لتهدئة المشاعر الغاضبة لدى الجماهير ، ولم توضع كسياق متتابع .

امكانية الوحدة

باءت جهود بريطانيا في اقامة اتحاد فيدرالي بين مشيخات الخليج بالفشل ، وذلك قبل انسحابها في نهاية العام ١٩٧١ ، وكانت مساعي المخططين البريطانيين تنصب أساسا على اقامة اتحاد فيدرالي بين الامارات التسع (البحرين ، قطر ، ابوظبي ، دبي ، الشارقة ، عجمان ، أم القوين ، رأس الخيمة ، والفجيرة) ، لكن المساعي البريطانية اصطدمت بعقبات أدت الى نشوء ثلاث كيانات مستقلة هي : البحرين ، قطر ، ودولة الامارات العربية المتحدة .

كانت أهم تلك العقبات التي منعت قيام وحدة خليجية قبل عشرين عاما هي : طبيعة الانظمة العشائرية في مشيخات الخليج ، بل أن تلك الطبيعة لم توفر حتى الحد الادنى من العلاقات التي تمنع قيام الحروب والنزاعات ، حدودية واقليمية ، بعضها لايزال قائما حتى اليوم .

لقد أدى اكتشاف الثروة النفطية في منطقة الخليج الى تكريس الاستقلال لتلك المشيخات وبروز نزاعات جديدة ، يطمح اصحابها لكسب مناطق استراتيجية او الحفاظ على مواقع أخرى .

واذا كانت صورة منطقة الخليج في الثمانينات تبدو كبرميل من البارود يعوم فوق بحيرة نفط ، فإن صورتها في التسعينات قد تغّيرت ، وأهم موارد تلك التغيرات هو أن البرميل يهدد بالأنفجار ! .

منطقة الخليج في التسعينات

طرأت على العالم ، ومنطقة الخليج بشكل خاص متغيرات سوف تساهم بشكل فاعل في رسم خارطة التغيير المستقبلية لهذه المنطقة ، أهم تلك المتغيرات عالميا هي انقلاب الوضع في أوروبا الشرقية ، و محليا حرب الخليج .

تشبه إلى حد بعيد أنظمة الحكم في دول الخليج ، الانظمة البائدة في اوروبا الشرقية ، من حيث الاستفراد بالحكم والمركزية الشديدة ، وسطوة رجال الأمن ، وتفشي الفساد السياسي ، وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه التغيرات على مصير المنطقة ، ومن هنا جاءت دعوة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، في القمة الخليجة التاسعة التي عقدت في مسقط ، الى تشكيل لجنة خليجية لدراسة التغيرات في اوروبا الشرقية ، وعمدت رئاسة اللجنة الى السلطان قابوس ، ثم لوزير خارجيته ، يوسف بن علوي عبدالله على مستوى

وزراء الخارجية ، ولم تشارك المملكة العربية السعودية في تلك اللجنة ، ورفعت اللجنة تقريرها الى القمة التالية في الدوحة ، لكن أجواء الغزو العراقي للكويت منع مناقشة تقريرها كما منع مناقشة أي بنود أخرى .

وتكمن أهمية تلك التغيرات ، أنها وضعت للمرة الاولى ــ تقريباً ــ قواعد النظام الجديد ، الذي يصطدم مع ثوابت ظلت حاكمة عقودا من الزمن ، تتركز أساسا على عبادة القائد ، وتهميش دور عامة الناس .

الحزب الحاكم ، كالعائلة المالكة ، والزعيم الاوحد ، كالملك والامير ، النموذجان متشابهان جدا حتى وإن فرق بينهما اليمين واليسار ، وما لم يقبل في أوروبا الشرقية لن يقبل في غيرها ، ومبادىء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، واطلاق حرية التعبير ، والعمل السياسي والمعارضة ، كما كانت مطالب الناس في أوروبا الشرقية فانها ايضا مطالب الناس في الخليج .

العامل الثاني ، هو حرب الخليج ، التي قلبت جميع الموازين السياسية والامنية والاقتصادية لدول الخليج ، ووضعت تلك الدول امام تحدي الوجود والزوال لولا تدخل القوات الدولية لدحر العراق .

بعد أزمة الخليج ، استشعرت دول المنطقة الحاجة الى الأمن لكنها سعت الى توقيع اتفاقيات منفردة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، للحماية ، ورغم هذه الاتفاقيات فان دول الخليج لاتزال تشعر أنها بتعدت عن تحقيق استراتيجية الدفاع ، الامن المشترك ، الذي بدونه لايمكن أن تحقق أية مشاريع أمنية أودفاعية منفردة ، ذلك فإن قمة قادة دول مجلس التعاون في الكويت ، لها وضع استثنائي ، أولا ، لأنها تأتي بعد أزمة الخليج ، ومن المفترض ان جيب على تساؤلات ظلت عالقة منذ الازمة تعتمد أساسا على قدرة دول الخليج ــ منفردة ــ على مواجهة ازمات مماثلة ، البحث عن بدائل استراتيجية للأمن لمشترك ، ومناقشة فشل خطط التسليح لعسكرية الخليجية التي استهلكت خلال عشر سنوات أكثر من مائة مليار دولار ، فشل النظام السياسي في تبني الدفاع عن الكويت والسعودية ، مما حدا به للاستعانة بجيوش القوات الدولية .

وثانيا : أن القمة تأتي بعد تنامي المطالبة بالاصلاح السياسي في بلدان الخليج ، ومرة أخرى أيضا ، فشل الحلول الجزئية والمنفردة في تلبية طموحات شعوب المنطقة في الاصلاح السياسي . من المعلوم أن كل دولة خليجية ، سعت الى تبني سياسة مستقلة لترتيب اوضاعها الداخلية ، تتركز تلك السياسات على تهدئة التطلع الشعبي نحو الاصلاح الشامل الذي لاتتحمل الحكومات القائمة انعكاسات الاقدام عليه عاجلا ، لكن على أي حال فإن ما تحقق من اصلاح رغم ضالته يعتبر بحد ذاته تطورا ملموسا ، لأنه أولا ، يشكل اعترافا من جانب الحكومات بالحاجة اليه ، ويفتح الطريق الى خطوات من الاصلاح اكثر ملاءمة ، وثانيا وهو الاهم أن بعض دول الخليج التي طبقت بعض تلك الاصلاحات الجزئية ، تحررت من الضغوط السعودية لمنع ومصادرة أي اصلاح مجاور مهما كان حجمه .

لقد أعلنت الكويت ، أنها تزمع اعادة مجلس الامة في اكتوبر القادم ، بعد أن كان حله الامير الحالي في ٣ أيلول / تموز ١٩٨٦ بضغوط سعودية ، كما تم تخفيف الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام ، وشهدت الكويت بعد التحرير تنامي الحياة الديمقراطية بالرغم من الشوائب التي رافقتها ، أما عمان فقد أعلنت في الثالث عشر من نوفمبر الماضي قيام مجلس شورى يتمتع بصلاحيات واسعة ، ومددت الامارات العمل بالدستور المؤقت سنة واحدة ، ولم يحقق الاصلاح السياسي فيها تقدما أكثر ، وقامت البحرين خلال العام والنصف المنصرم بخطوة ليست مرتبطة بالاصلاح بشكل مباشر ، لكن المحللين الخليجيين يولونها اهتماما ، كونها تتعارض مع سياسة السعودية ، وهي من الحالات النادرة التي تسجل البحرين فيها استقلالا عن القرار السعودي ، تلك الخطوة كانت التصريح لمحطتي تلفزيون « سي . إن . إن »الامريكية و « بي . بي . سي »البريطانية ببث اخبارهما من اراضيها ، وهي خطوة جريئة للغاية سيما وأنها تأتي في وقت تشدد السعودية المراقبة على وسائل الاعلام وتحرص على توقيع اتفاقيات « الشرف الاعلامي » التي تلزم دول الخليج بسياسة اعلامية موحدة ولم تسجل قطر اي تطور في مجال الاصلاح السياسي ، لكن علاقتها مع المملكة توترت كثيرا بسبب ماتعتقده قطر من انحياز سعودي للبحرين ، في نزاعها معها حول فشت الديبل ، وامتعاض السعودية من توقيع قطر اتفاقية ضخمة مع ايران لتزويدها بالمياه بقيمة ١٣ مليار دولار ، وما تتصوره السعودية من ان قطر تسعى لتحالف منفصل مع طهران ، يحفظها من انتقام الرياض .

امارات الخليج تسعى لاصلاحات داخلية جزئية ، لكن الرابط بينها يتمثل في ان اي تطور ايجابي ، من الصعب أن يبقى أسير حدوده ، فالمملكة وهي اكبر الشقيقات الست ، لا تستطيع ان تنأى بنفسها عن التطورات التي في الجوار ، خاصة أذا اضفنا انحسار تأثيرها الاقليمي بعد حرب الخليج ، وكان وعد الملك فهد الاخير باعلان النظام الاساسي للحكم « الدستور »، ونظام المقاطعات ، ومجلس الشورى ، خلال « شهر ونصف » ، ــ انتهت فعليا في ٣٠ ديسمبر / كانون الاول ــ محاولة لتهدئة المطالبة الداخلية بالاصلاح السياسي ، ولمجاراة ولو شكلية للتطورات الاقليمية .

قضية الأمن

سعت دول الخليج بشكل فردي لضمان أمنها بتوقيع اتفاقيات تعاون امني ودفاعي مع الولايات المتحدة ، لكن افتقار دول المنطقة الى استراتيجية متكاملة للأمن جعل تلك الجهود تضيع عبثا .

فالولايات المتحدة التي أرسلت جيشها لتحرير الكويت أشتكت غير مرة من عجز دول الخليج عن الدفاع عن نفسها وحثت تلك الدول على تشكيل حلف دفاعي قادر على كبح جماح التهديدات الاقليمية ، وينظر الى فشل تشكيل جيش خليجي موحد ، على أنه نكسة جديدة لنظام الامن الدفاعي لهذه المنطقة القليلة السكان ، كما أن الشكوك التي تنتاب بعض قادة مجلس التعاون تجاه اشقائهم العرب ، تجعل من المستحيل نجاح خطة عربية لأمن الخليج كالتي سعى اليها إعلان دمشق .

دراسة

دور المشاركة الشعبية في صياغة القرار السياسي ومستقبل الديمقراطية في المنطقة

ورقة مقدمة لندوة : « الوحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي »
« منظور مستقبلي »

اعداد : د . عبد اللطيف محمود آل محمود

الاستاذ المساعد للدراسات الاسلامية بجامعة البحرين

سيكون حديثي في المحاور التالية :

المحور الاول : ظروف البحث عن الوحدة بين دول مجلس التعاون .

المحور الثاني : الأسباب التي أخّرت قيام الوحدة بين دول مجلس التعاون .

المحور الثالث : تصّور لمستقبل دول مجلس التعاون .

المحور الرابع : المشاركة الشعبية .

ظروف البحث عن الوحدة بين دول مجلس التعاون :

إن الظروف التي مرّت بها منطقة الخليج من أحتلال العراق لدولة الكويت الشقيقة يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ . والهزة العنيفة التي أصيبت بها شعوب ودول الخليج والامة العربية والامة الاسلامية ودول العالم جمعاء وما تلى ذلك من تطورات سياسية وعسكرية وما أنكشف للجميع حكاما ومحكومين من عورات وسوءات في دولنا على المستوى الرسمي والشعبي ، في نطاق الدولة والنطاق الاقليمي والنطاق الاممي العربي والاسلامي ، جعلت الدعوة الى الوحدة والبحث فيها ومناقشة أمر تحقيقها ينتقل من الصعيد الرسمي لدول مجلس التعاون الى الصعيد الشعبي .

فلقد سعت حكومات دول الخليج العربية الست الى اقامة نظام اقليمي تحت أسم مجلس التعاون الخليجي ، وكانت الشعوب في المنطقة تأمل الكثير من هذا المجلس الذي مضى على انشائه أحد عشر عاما ، وعلّقت عليه الكثير من الطموحات ، خاصة وأنه قد جاء في مرحلة مرت فيه الامة العربية بتفكك لم تنفع معه أدوية الجامعة العربية ، وجاءت أزمة أحتلال الكويت ثم تحريرها لتكشف ضعف هذا المجلس وفشله في خطواته السابقة التي لم تحقق لشعوب المنطقة ماكانت تصبوا اليه ، اذ تبين لها أن هذا المجلس أقام وحدة بين حكومات دول مجلس التعاون ، ولم يهتم بتقوية الوحدة بين شعوبها ، بل هناك شعور بين الناس أن التعامل بين حكومات دول مجلس التعاون الخليجي قد أصبح أكثر عسرا من الفترة السابقة لقيام المجلس .

ومن هنا أخذت الشعوب على عاتقها التفكير بصوت مسموع عن الوحدة بين شعوب دول مجلس التعاون الخليجي ، في الوقت الذي قام فيه وفاق دولى بين الدول المتقدمة ، وسارت دول في شرق العالم وغربه على طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية من أجل مستقبل أفضل للانسان الذي يعيش على أراضيها .

غير أن الوحدة التي تتطلع اليها شعوب دول منطقة الخليج العربي تختلف عن الوحدات التي تدعو اليها دول العالم الشرقي والغربي .

فإذا كانت دعوة تلك الدول الى وحدة سياسية مبنية على أسس أقتصادية أو وحدة أقتصادية مرتكزة على منطلقات سياسية في زمن لم يصبح فيه للدول الصغيرة مكانا مؤثراً أو كريما ، فإن شعوب دول مجلس التعاون الخليجي ترنوا الى أكثر من ذلك لما بينها من روابط الدين واللغة والقربى والنسب والمحبة والفة القلوب التي لم تؤثر فيها ــ بفضل الله ــ تجزؤ اراضيها الى دول متعددة ، ولا اختلاف الواقع بين قادة أنظمتها وحكوماتها على الحدود والمصالح في بعض الاحيان اضافة الى مابينها من تقارب في التقاليد والعادات والاعراف ، والمصالح المشتركة .

المحور الثاني : الاسباب التي أخرّت قيام الوحدة بين دول مجلس التعاون :

إن الاسباب الكامنة وراء تأخر قيام الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، يمكن أن أقسمها الى قسمين : أسباب عامة تشترك فيها مع الامة العربية ، وأسباب خاصة بدول المجلس .

الاسباب العامة المشتركة مع الامة العربية :

تتمثل هذه الاسباب فيما يلي :

١ ــ تفكيك الامة العربية ، « مركز العالم الاسلامي » الى دول متعددة على أيدي ورثة الخلافة العثمانية ، وأعدائها ، حيث كانت دول الجزيرة العربية مع غيرها من بقاع الاسلام موّحدة منذ توحيدها في دولة واحدة على يد رسول الله « صلى الله عليه

وآله وصحبه وسلم » فكل ناحية أنما كانت تمثل ولاية من دولة واحدة الى أن ضعفت الدولة الاسلامية وقُطّعت أوصالها لتحقيق مآرب وخطط الدول الاستعمارية الغربية المغتصبة ضد الاسلام وأهله .

٢ ــ ضعف الانتماء الحضاري للدين ، الذي وحّد الامة العربية وجعلها مركزاً للأمة الاسلامية بعد ان اصيب قادة الدول الغربية السياسيين وكثير من القيادات الفكرية بداء التقليد للغرب ، « تقليد المغلوب للغالب ، كما يشير اليه أبن خلدون في مقدمته » بل وصل الأمر في كثير من الأحيان الى درجة الحرب مع أحكام الاسلام وقواعده وقيمه واصوله وأنظمته ، وما أصبح مركز العالم الاسلامي « أعني العالم العربي »مهتما بحضارته وأنظمته الاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية التي يتميز بها عن غيره من الحضارات على مر القرون من مجيء الاسلام .

٣ ــ الشتات السياسي لحكومات دول العالم العربي ومنها دول الخليج التي أعتمدت على تنمية روح الوطن والانتماء الى المكان على حساب روح الامة العربية والاسلامية ، والانفصال في التخطيط للتنمية ، ومع الاعتداد بالنفس حداً وصل الى الكبرياء .

٤ ــ تعدد التوجهات الفكرية لأبناء الأمة العربية بين تيارات كبرى منها القومية المتنكرة للاسلام ، والالحادية المادية المحاربة له ، على أختلاف مناهجها باسم العلمانية والتقدم ، مما أدى الى تمزق الصف العربي والتقاتل والتحارب وازهاق الارواح ، وانتشار الضغينة بين أبناء المجتمع الواحد ، بل والاسرة الواحدة ، وقيام الشللية في الحكم على حساب بناء الدولة وتقدمها .

الاسباب الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي :

وتتمثل هذه الاسباب فيما يلي :

١ ــ الجمع في الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فالأنظمة الحاكمة ، إما أنها لا توجد فيها مجالس تشريعية بتاتا أو توجد فيها مجالس استشارية ، او أنه قد تم أجهاض تجربة المجالس التشريعية فيها عندما وصلت المناقشات الى ما يمس أهواء

*** الأنظمة الحاكمة في الخليج ، أما أنها لاتوجد فيها مجالس تشريعية بتاتاً أو تم اجهاض تجربة تلك المجالس عندما وصلت المناقشات الى مايمس أهواء الحكام ومصالحهم**

الحكام ومصالحهم ، وعزلت الشعوب بالتالي عن المشاركة في ادارة الدولة مشاركة فعالة حقيقية .

٢ ــ الأبتعاد عن نظرية الحكم التي ألزم الله بها نبيه داوود عليه السلام وذكرها في قرآنه الكريم : « يا داوود إنها جعلناك خليفة في الارض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب أليم بما نسوا يوم الحساب » (سورة ص آية ٢٦) .

والأخذ بنظرية الملك التي نعاها الله عز وجل على فرعون بقوله تعالى في القرآن الكريم : « ونادى فرعون في قومه قال ياقومي أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتي أفلا تبصرون » (سورة الزخرف اية ٥١) حتى انه وجد من الحكام من يرى أن دخل الدولة ملك له يتصرف فيه كما يشاء ، ويرى ان ما يصل الى الناس أنما هي نعمة من انعامه ، وتفضل عليه ، وتكرم منه ، وكثيراً ما غابت الفواصل والحدود بين أموال الحاكم واموال الدولة لصالح الحاكم ، وهو لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون .

وقد سار الحكام ردحا من الزمان على ما وضعه المستشار الانجليزي ابان وجوده في دول الخليج بان ثلث دخل البترول للحاكم ، كما أشار بذلك بلجريف في مذكراته .

٣ ــ الخلط بين الحاكم وعائلة الحاكم ، وعدم وجود ضوابط لهذا التداخل ، حتى أصبح أبناء وبنات عشيرة الحاكم حكاماً ، وظيفتهم الرسمية أنهم من العائلة الحاكمة مهما بعد النسب ، يأخذون على هذه الوظيفة رواتب من خزانة الدولة دون أي عمل سوى الولاء للحاكم مما أدى الى ازدياد عددهم من العشرات الى المئات والالوف الى ظواهر منها :

أ ــ تعطيل طاقاتهم ، فهم لا يستطيعون الاندماج في المجتمع والتعامل فيه كبعض أفراده لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات .

ب ــ شعور بعض منهم بأنهم سادة يجب أن يطاعوا في كل مايأمرون وينهون لأنهم من العائلة الحاكمة .

ج ــ حصولهم على أمتيازات كثيرة ، لا يحصل عليها أي مواطن ، رغم ثرائهم ، كأعفائهم من ضريبة الجمارك ورسوم الخدمات عن كهرباء وماء وهاتف وبلدية وغير ذلك .

د ــ محاولة أسترضائهم بأي طريقة من الطرق كتوليتهم مناصب في الدولة ليسوا أهلا لها واقطاعهم الاقطاعات ليوزعوها قسائما يبيعونها لمصلحتهم الخاصة .

هـ ــ حصولهم على حصانة تمنع من مساءلتهم عما يرتكبونه من مخالفات شرعية وقانونية ، وأحيانا يتم التدخل لمنع هذه المساءلة .

و ــ تبديد بعضهم للثروات التي وصلت الى أيديهم من غير تعب ولا نصب داخل البلاد وخارجها بسبب أنشغالهم باللهو واللعب والملذات المحرمة ، « فالشباب والفراغ والجدة .. مفسدة للمرء أي مفسدة » ، وتسلط المنافقين عليهم واستغلالهم ونهب أموالهم بالطرق القانونية وغير القانونية متوسلين الى ذلك بشهوات الجيوب والبطون والفروج .

٤ ــ عدم وجود دساتير في بعض دول الخليج تضبط القواعد العامة للدولة وتبّين الحقوق والواجبات وتوضح اختصاصات السلطة وما الى ذلك من قواعد تسير عليها الدولة في النظام الحديث .

ولابد هنا من التفرقة بين القول بأن القرآن الكريم دستور المسلمين ، والقول بأن القرآن دستور الدولة ، لأن معنى الدستور في الجملتين مختلف ، فالدستور في الجملة الاولى مراد به معناه العام ، أي أن القرآن

موجه للحياة الاسلامية في جميع جوانبها ، والدستور في الجملة الثانية له معنى اصطلاحي يدل على قانون له مقدمات ومحتويات خاصة كما يعرفه رجال القانون الدستوري .

٥ ــ غياب النظام القضائي المتكامل الشامل للمحاكم الادارية والمحاكم الدستورية للفصل في المنازعات التي تقوم بين الجهات الادارية وبين السلطة التنفيذية والمواطنين ومن خلالها تتم مراقبة للقوانين وتطبيقها .

٦ ــ أدخال القبلية والعائلية والطائفية ، في لعبة التوازن الخطرة لحكم الدولة .

٧ ــ غياب الاعلام بجميع وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة ــ بل منعه بحكم القانون ــ عن كشف المخالفات الادارية والمالية والسلوكية العامة التي تظهر من المستغلين للمناصب الرسمية والوظائف العامة مما أدى الى أستشرائها وتأثيرها السلبي في الاداء الحكومي والرسمي للدولة .

المحور الثالث : تصور لمستقبل الخليج :

إنه لا يمكن أن نضع تصوراً لمستقبل الخليج مقتصرين في رؤيتنا على الوضع الراهن قبيل الأزمة وبعدها ، بل لابد أن ننطلق في تصوره من رسالة أمتنا وماضيها الحضاري ، وحاضرها الواقعي ، ومركزها الاسلامي ، وعلاقاتها بالامة العربية والامة الاسلامية ، والعالم أجمع ، ومن أهمية الجزيرة العربية والخليج ، للعالم العربي ، والاسلامي ، والدولي .

ومن هنا أعرض مشروعا لورقة حول الرؤيا المستقبلية لدول مجلس التعاون من خمسة عشر نقطة :

أولاً : أمام التطورات العالمية ، وقيام الوفاق الدولي ، والسير على طريق الوحدة الاقتصادية ، والسياسية ، في الدول الغربية والشرقية .

تقيم دول مجلس التعاون الخليجي كيانا سياسيا واحدا على أساس من الاتحاد المركزي « الفيدرالي » ، يتولى السياسة الخارجية والاقتصادية والدفاعية والامنية ، له علم واحد ، وعملة واحدة ، وجيش واحد ، وسياسة خارجية واحدة ، وتمثيل خارجي واحد ، وتوجه واحد .

تكون رئاسة هذا الاتحاد دورية ، بين حكام الدول المنضمة اليه ، على أن تترك لكل دولة شؤونها الداخلية والمحلية .

ثانياً : حيث ان منطقة شبه الجزيرة العربية هي مركز الاسلام ، ومنها انطلق نور الله لهداية البشر ، وظهرت الحضارة الاسلامية التي أدّت دورها فيما مضى ، فإن دين الدولة المركزية وكل عضو فيها هو الاسلام ، والشريعة الاسلامية هي مصدر جميع القوانين الصادرة فيها .

وهذا الكيان مطالب بالعمل على النهوض بالحضارة الاسلامية من جديد على أسس الاسلام ، الذي لايقبل الله منا غيره ، وهو الصالح لكل زمان ومكان .

ثالثاً : لأقامة دولة ذات كيان قوي تحفظ حقوق جميع المواطنين والمقيمين والعابرين ، وليؤدي كل منهم واجبه ، ويأخذ حقه لابد من أقامة سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقل بعضها عن بعض ، مع التعاون فيما بينها على مستوى الدولة الاتحادية المركزية ، وعلى مستوى كل دولة عضو بفيها .

رابعاً : أمام المحنة التي أظهرت ضعف جيوش المنطقة عن الدفاع عنها أمام العدوان ، لابد من أقامة جيش موّحد قوي ، يؤسس على أفضل الأساليب والوسائل والاسلحة ، والانظمة والتدريب الدوري ، ليكونوا مهيئين لجيش الدولة عند الاقتضاء ، مع الاهتمام بالنفس والاخلاق وروح البذل والجهاد مع الطاقة البدنية .

خامساً : حيث أن العلاقة بين الدولة والافراد ينبغي أن تكون ثابتة ومنتظمة ، سواء على نطاق الدولة المركزية او الدولة العضو فيها لابد من وجود دستور للدولة الاتحادية ودستور لكل دولة عضو فيها ينظم العلاقات ، يبّين الحقوق والواجبات .

سادساً : حيث أن الوحدة بين الشعوب أساسها مايستقر في القلوب ويؤلف بينها ، لابد من النظر الى التربية نظرة تنطلق من التصور الاسلامي للانسان والكون والحياة ، ولخالقها وللعلاقة بين الانسان وربه ، وللحياة الدنيا والحياة الاخرة ، من غير أغفال أو هدم للحقائق التي هدانا اليها الاسلام في وحيه المنزل الذي لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فهو الذي ألّف بين قلوب العرب المتنافرة ، والاجناس المتباعدة ، وهو الكفيل بهذا التأليف في كل الاوقات ، والانطلاق من غير أستخفاف او تهاون بالعلوم المادية وما يتعلق بها من اختراعات وابتكارات لابد من تطويرها ، والمضي بها قدماً ، وتسخيرها لمصلحة الدولة والمواطنين ، والامة العربية ، والامة الاسلامية ، والانسانية جمعاء .

سابعاً : حيث أن لروح الاتكالية وعدم المبالاة واهدار الطاقات والاوقات والثروات أنما تأتي من عدم أخذ رأي المواطنين وعدم مشاركتهم في وضع الاهداف والخطط ، لابد من أن يكون للمواطن دور في أختيار أعضاء المجالس التشريعية المركزية ، والمجالس التشريعية والبلدية المحلية .

وتكون هذه المجالس دورية ، رأيها ملزم للحكام والمحكومين ، شريطة ألا تخالف مبادىء الاسلام وقواعده المعروفة ، والدستور الموضوع .

ثامناً : لأن المجتمع يقوم بكل أفراده ، لابد من الاستفادة من جميع الطاقات الفكرية في الدولة ، وذلك لا يكون إلا باتاحة جو من الحرية المسؤولة في نطاق القانون ، يعبر صاحبه عنه بالوسائل الاعلامية المتاحة من غير حجر او تضييق في نطاق الضوابط الشرعية والقانونية والاخلاقية .

تاسعاً : لأن الاموال والثروات العامة منحة من الله عز وجل لعباده ، لابد من النظر اليها على أنها حق مشترك بين الحكام والمحكومين ، والتصرف فيها بما تستوجبه المصلحة العامة للدولة وللمواطنين والمقيمين ، كل بحسب الواجبات الملقاة على عاتقه ضمن القواعد المنضبطة ، التي تتضمنها تشريعات الدولة المركزية ، وتشريعات الدول الاعضاء فيها .

عاشراً : حتى لا تضيع المسؤوليات ، وتكون الأمانة مغنماً ، والوظيفة وسيلة للغنى غير المشروع ، لا بد من وضع الضوابط والقواعد لمساءلة كل من يتولى وظيفة من وظائف الدولة العامة ، كبيراً كان أم صغيراً ، شاملاً جميع أعضاء السلطة التنفيذية ، امام الجهات المختصة بمحاسبته ،فلا أحد فوق المساءلة .

حادي عشر : لأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ، لا بد من اقامة

العدالة الاجتماعية التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية ، وغيرها مما تقدمه الدولة المركزية أو الدولة العضو فيها أو تطلبه .

وفي هذا الصدد لا بد من وضع القواعد التي تضبط تصرفات أبناء عشيرة الحاكم ، وتحديد حقوقها وواجباتها بحيث لا تنتقل حقوق الحاكم وواجباته وامتيازاته بصفته حاكماً ، الى أفراد عشيرته بالتقاليد والاعراف ، ويعاملون كبقية أفراد المجتمع ليندمجوا معهم ويستفاد من طاقاتهم وقدراتهم في بناء الدولة دون محاباة او محسوبية ، او حصانة .

ثاني عشر : حيث أن المسلمين أمة واحدة تجمعهم الاخوة الايمانية فإن أمر العقائد والعبادات متروكة لمجتهدي المذاهب التي ينتمي اليها الافراد ، وحسابهم الى ربهم ، أما السلوك الاجتماعي والعمل الدنيوي فإنه مضبوط بضوابط الاسلام والقانون وقواعدهما .

ثاني عشر : حيث أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم ولغة العرب والمسلمين فلا بد من اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة المركزية وللدول الاعضاء فيها ، وعلى الدولة المركزية بالاضافة الى استعمالها في جميع معاملاتها أن تهتم بنشرها ، وتعريب العلوم التي يحتاجها أبناء العرب المسلمين المنشورة باللغات الاخرى ، حتى تستعيد اللغة العربية مكانتها وتصبح لغة العلم والفكر والبحث والحديث .

رابع عشر : حيث أن دول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والأمة الأسلامية ، لا بد من أن تعمل الدولة المركزية على الترابط والتعاون مع الدول العربية والاسلامية ، وتشترك مع دولها لتحقيق مصالحهم المشتركة والدفاع عن حقوقهم ورد الاعتداء عليهم .

خامس عشر : وحيث أن الارض تجمع أبناء الاجناس والحضارات المختلفة ، الشرقية والغربية ، فلا بد من أن تكون العلاقة بين الدولة المركزية ودول الحضارات الأخرى الغربية منها والشرقية ، قائمة على أساس من التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون لمصلحة الطرفين ومصلحة الانسانية جمعاء ، دون استغلال أو فرض هيمنة أو استصغار أو استعمار .

المحور الرابع : المشاركة الشعبية :

لا ينبغي النظر الى المشاركة الشعبية على أنها شكل من أشكال الترضية التي يمكن أن يقدمها الحاكم أو الحكومة الى المواطنين ، بل يجب النظر اليها على أنها وسيلة حضارية لبناء الدولة الحديثة ، وعلى الجميع حاكماً ومحكومين المحافظة عليها والتعاون على استمراريتها في جميع الظروف للوصول الى غاياتها التي منها :

أ ــ أقامة العدالة الاجتماعية في الدولة .

ب ــ المحافظة على ثروات الدولة من الهدر والسفه والتبذير .

ج ــ منع استغلال السلطة والوظيفة للمصالح الخاصة .

د ــ الاستفادة من الطاقات الفكرية ووجهات النظر المختلفة للوصول الى أفضل الاتجاهات والخطط التي تسير عليها الدولة .

هـ ــ منع الاساءة الى الدولة ، والى أي فرد من أفراد المجتمع .

و ــ إيصال الحقوق الى أصحابها ومنع الظلم عن الناس .

ولا ينبغي أن تكون المشاركة الشعبية على منحى واحد ، بل يجب أن تشمل جميع القطاعات في الدولة ، من المجالس التشريعية والمجالس البلدية والمحلية التي تقدم خدمات للمجتمع .

كما تكون المشاركة الشعبية في أجهزة الاعلام لمناقشة مايدور في الدولة من قضايا وأحكام .

ولا شك أن المشاركة الشعبية في المجالس التشريعية سواء في الوضع الراهن لدول مجلس التعاون الخليجي ، أو عند المضي لتحقيق إتحاد بينها ، لها أهمية كبرى لتحقيق أغراض المشاركة السابق ذكرها .

وحيث أن المجالس التشريعية تقوم بمهام خطيرة في بناء الدولة الحديثة ومسيرتها من وضع التشريعات القانونية ، واقرار التصرف في أموال الدولة ، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية ، فإنه لا مناص لدول مجلس التعاون الخليجي من المضي فيها بصورة صحيحة .

لقد سارت دول العالم المتقدم خطوات واسعة في مجال المشاركة الشعبية والرقابة الشعبية بحيث ظهرت نتائجها الايجابية واضحة جلية للعيان ، وكانت المشاركة الشعبية سبباً رئيسياً من أسباب تقدمها ونهضتها .

وفي الوقت الذي نسعى فيه الى نفض التراب عن حضارتنا واعادة الكرامة لأمتنا والقوة لدولنا ، فإن المشاركة الشعبية هي وسيلتنا بعد أن مضت العقود من السنوات يتقدم غيرنا ونتأخر عن ركب التقدم .. بل نتقهقر .

ولا يضيرنا هنا الأخذ بوسيلة رآها غيرنا ، مادمنا نضبطها بضوابط حضارتنا التي لازالت مصادرها بين أيدينا .

ولقد سارت بعض دول الخليج في مسار المشاركة الشعبية كالكويت والبحرين ، لولا أنها أصطدمت بعدم التقدير والمسؤولية في المشاركة الشعبية حيناً ، وبحظوظ النفس والأهل والمصالح الخاصة أحيانا أخرى ، عندما لم تصبح حضارة أمتنا هي همنا الأكبر وهدفنا الواضح .

إن دول مجلس التعاون الخليجي إذا ارادت ــ ولا مناص لها إلا أن تريد ــ أن يكون لها دور ريادي في عالمها العربي والاسلامي والدولي ، وارادت تحقيق الكرامة لأهلها حكاما ومحكومين ، مدعوة لتحقيق المشاركة الشعبية في سياسة الدولة ، وذلك لا يتم الا اذا :

١ ــ وجدت مجالس تشريعية ينتخب أعضاؤها انتخاباً حراً مباشراً .

٢ ــ لا يكون رأي المجالس التشريعية استشاريا .

٣ ــ أختصاص المجالس التشريعية هو أختصاص المجالس التشريعية في الدول المتقدمة .

٤ ــ إطلاق الحرية لوسائل الاعلام المختلفة لمناقشة الامور الادارية والمالية والسلوكية العامة وكشف المخالفات الواقعة من أصحاب الوظائف العامة .

وفي دستور الكويت ودستور البحرين ما يتيح تحقيق هذه المشاركة ، ونأمل أن يعمل بها في جميع دول مجلس التعاون الخليجي عما قريب ويعود العمل بالدستور في الكويت والبحرين .

والله الهادي الى سواء السبيل

رسالة غضب الى جبار

كيف كان العام الذي انقضى في بلادنا ،

نفترض ان اي عاقل لابد ان يقف وهو يودع عاما كاملا من حياته ، مقارنا مافعل بما كان يجب ان يفعل .

ونفترض ان كل مواطن في بلادنا العزيزة سيقف مع نفسه متأملا ماذا كسب خلال سنة مرت وماذا خسر ، وما هو فاعل بنفسه في السنة القادمة .

سنة كنا نعيشها كحاضر حيّ توشك الان ان تصبح شيئا من التاريخ . ولاندري حقا من منا يتأمل التاريخ ، ومن يتفرج على حركته كما لو كان يشاهد فيلما يعرض على شاشة غريبة ، ثمة اناس لايشعرون بحركة الزمن ولايسألون عن الأيام باقية هي ام تمضي .

ومن سوء الحظ فإن من يحكموننا لايريدون سوى هذا ، وبالتحديد هذا ، ان لايشعر الانسان بحركة الزمن ، وأن لايسأل عن الايام واقفة هي أم تمضي .

سنين طويلة عاشتها بلادنا ، جرت فيها من التحولات ما لايوصف لعظمته واتساعه ، وامتداد آثاره ، ومع ذلك فان الزمن بقي واقفا عندها ، وكأن هنا نقطة النهاية .

ونتحدث هنا بالخصوص عن قضية اصلاح النظام السياسي ، الذي اصبحت الحاجة اليه موضع اتفاق ليس بين الشعب وحسب ، بل بينه وبين الحكومة ايضا ، وليس ادل على ذلك من الوعود المتكررة التي يطلقها اركان الحكم بين فترة واخرى حول (قرب) اعلان القانون الأساسي ــ الدستور ــ واقامة مجلس الشورى وتطبيق نظام المقاطعات ، والتي كان آخرها وعد الملك فهد في منتصف نوفمبر الماضي بأن هذه الأنظمة سوف تعلن خلال شهر الى شهر ونصف ، وها هو الشهر مرّ والنصف اللاحق انتهى ولايبدو في الأفق ان الصدق سوف يبين ، والواضح ان الوعد سيلحق اخوانه الذين سبقوه خلال الثلاثين عاما الماضية ، ولاندري فلعل ثلاثين عاما أخرى قد تمرّ قبل ان تتحرك بلادنا الخطوة الأولى في هذا الطريق ، هذا بالطبع اذا بقي السادة الحاكمون على اكتافنا كل هذا الزمن .

من المؤسف حقا ان احدا من اولئك الناس لايأخذه الخجل فيسكت ، وينكفيء على نفسه ، هذا ونحن لانفترض ان تدركه نوبة شرف فيحل عنا ويريحنا من اجل ان يستريح فلم تجر العادة عندهم بهذا ، ولا يؤمل من احدهم نوبات كهذه .

الملك يسافر الى المدينة المنورة شرفها الله بساكنها ، فلايجد مايتحدث عنه سوى المكارم التي تفضل بها على الناس مفصلا عدد الجامعات التي اقيمت في البلاد ، وعدد المطارات ، ومسافة الكيلومترات من الطرق وما الى ذلك ، وحينما يتحدث في مقابلة مع التلفزيون فهو لايجد غير هذا الحديث ، وهو يستقبل الجنود والضباط فيعيد عليهم ذات السيرة ، وكأن الرجل قد حشر في بطنه شريط مسجل يعيد القراءة كلما قابل احدا من الناس .

كفى يارجل فقد اصبح الامر مخجلا ، وثقيلا ، ومكرورا ومثيرا للسخرية ، ليس بين ابناء البلاد الأخرى الذين خبروا الحياة في ظل

لايرى حركة الزمن

كيف سنستقبل العام الجديد ؟

العدالة والحرية والديمقراطية ، وشاركوا في تقرير حاضرهم ومستقبلهم ، واختيار من يمثلهم ويحكمهم ، بل وحتى بين مواطنينا ، متعلميهم بالخصوص ممن خبروا معاني المواطنة وانسانية الانسان وشراكته في وطنه ، وليتك كنت جليس المجالس حينما تظهر خطيبا على التلفزيون لترى عدد الذين يضحكون ويسخرون ويعلّقون .

من تريد ان تقنع بهذا الكلام ، من الذي بنى الوطن وحفظه ، وحوّله عامرا بعد الخراب ؟

انت ؟

اخوانك ؟

عائلتك ؟

رجالك ؟

من الذي فعل كل هذا ؟

اليس ابناء هذا الشعب ، وكل بناء ونجار وحمال وفلاح وكاتب وحاسب وجندي وتاجر و غيرهم من ابناء هذا الشعب ، ومن الملايين من ابناء الشعوب الأخرى الشقيقة والصديقة الذين ضحّوا وخدموا وبذلوا اعمارهم حتى اصبح البلد بلدا مثلما هو اليوم ؟.

هل دفعت المال الذي بنيت به هذه البلاد ؟

اليس مال الله الذي رزقه لهذا الشعب من فضله ، اليس مال الشعب ــ يا رجل ــ وهل تظن ان البلاد كانت ستبقى خرابا لو كان الحاكم شخصا غيرك ؟.

لعمري لو حكم حمار وكان بيده كل هذه المليارات من الأموال ، لما فعل اقل مما فعل الذين يفخرون بهذه الأعمال .

يصعب عليكم هذا الكلام ، وتودون لو نظرنا الى المبررات ، وتحدثنا بدرجة اقل من القسوة ، اليس كذلك ؟.

حسنا ...

لاتدهشنا كل العمارات والسيارات والمطارات والجامعات ، وكل ما بني في وطننا وفي اي مكان ، ولن نعتبرها فضلا من احد الا الله الذي رزقنا المال الذي بنينا به مابنينا ، ولولا فضل الله ونعمته الواسعة لما كانت بلادنا اليوم باحسن حالا من الصومال ، وغيرها من البلاد الصحراوية الفقيرة ، وعلى اي حال فليس هذا هو ما يثير اشجاننا .

الذي نريده بكل بساطة هو الحرية ، والأمان في وطننا ولاشيء بعد ذلك .

والذي يريده كل مواطن من شعبنا هو بكل بساطة الحرية ، والأمان في وطنه ولاشيء بعد ذلك .

إذا كنتم تعتبرون المطارات والشوارع والسيارات فضلا فتعالوا نتحاسب على المقابل الذي حصلتم عليه خلال بنائها ، واذا كنتم تريدون الحكم فالحكم يبقى مع العدل والظلم ظلمات .

تطلعوا الى حال المستبدين وكيف اصبحوا ، وانظروا المقهورين في اوطانهم كيف اصبحوا بقدرة الله قاهرين ، خافوا الله ان كنتم تعرفونه ايها الناس ، خافوا دعوات المقهورين والمظلومين والمعذبين والغرباء في اوطانهم ، فالاخرة قريبة والله حاضر والحساب لايغفل ذرة مهما تضاءلت ، واعلموا ان ظلم عباد الله سواد وجه في الدنيا والاخرة ، والموعد غدا والحساب .

هل كان تعيينه مكافأة أم احتواءاً ؟

القصيبي سفيراً للمملكة في لندن

يتسلم قريباً الدكتور غازي القصيبي ، سفير مملكة الحالي في البحرين ، منصبه الجديد سفير للبلاد في لندن ، خلفاً لعميد السلك دبلوماسي الشيخ ناصر المنقور ، الذي يتوقع أن حال الى التقاعد بناء على رغبته ، أو يعين سفير للبلاد في سويسرا .

بالطبع لم يكن قرار تعيين سفير جديد للمملكة ي لندن مفاجأة للمراقبين ، فقد طرح هذا موضوع منذ وقت غير قصير بناء على رغبة منقور نفسه ، والذي يشعر أنه كبر في السن ، أنه ان الأوان له كي يستريح بعد فترة طويلة ن العمل الدبلوماسي خارج المملكة زادت على لعقدين من السنين .

وكان المنقور قد تولى العديد من المهام لدبلوماسية في الولايات المتحدة واليابان ، كما نه تولى وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في عهد الملك سعود لمدة ستة أشهر « من ١١ بتمبر ١٩٦١ وحتى ١٥ مارس ١٩٦٢ » .. كان المنقور من المحسوبين ــ كما قال ــ على تنظيم نجد الفتاة الذي برز في بداية لستينات إبان الصراع بين الملك سعود وأخيه لي العهد ورئيس الوزراء الأمير ــ الملك فيما بعد ــ فيصل .

المفاجأة كانت في تعيين الدكتور غازي لقصيبي .. الذي يعترف حتى معارضوه بكفاءته وإخلاصه ، وإن كانت هناك تهم موجهة ضده تجعل من الكفاءة والإخلاص اللتان يتمتع بهما قليلي القيمة .

وأساس المفاجأة هو :

أولاً : أن الدكتور القصيبي يعتبر أحد أهم المعارضين للتيار السلفي في المملكة ، في حين يعدّه أقطاب ذلك التيار بأنه « زعيم العلمانيين » في البلاد .. وأنه أحد أهم منظريهم .. وتعيين القصيبي وترقيته الى هذا المنصب ، تعني ضمناً أن الملك فهد إنحاز الى التيار الليبرالي ــ العلماني ، ووضع نفسه في معركة مفتوحة مع التيار السلفي ورموزه المتشددين .

ثانياً : الصورة التي يعرفها الكثير من المواطنين هي أن الدكتور القصيبي كان داعية للإصلاح الإداري ، وقد قدّم نموذجاً متميزاً في الأداء حين كان وزيراً للصناعة والكهرباء ثم وزيراً للصحة .. كما أن صورة جديدة بدأت تتشكّل في أذهان بعض المثقفين من أن الدكتور القصيبي هو أحد دعاة الحريات والإصلاح السياسي في المملكة ، وقد امتاز بشجاعة نادرة عبّر عنها في مقالاته وكتبه التي أصدرها عقب الغزو العراقي للكويت .. ولهذا فإنه لم يكن ينتظر من القصيبي الذي أطاح به طموحه وسمعته من الوزارة ــ وزارة الصحة ــ أن يقيم تحالفاً مع دعاة الإستبداد في العائلة المالكة ، من الرافضين لمنح أيّ حق للشعب في المشاركة في تقرير مصيره ، خاصة وأن من يعين القصيبي سفيراً اليوم ، هو الذي أطاح به بالأمس من الوزارة حين سلب منه بعض الأضواء .

ثالثاً : يأتي تعيين القصيبي بعد أن قام الأخير بدور إعلامي كبير في خدمة السياسة الحكومية ، وفي « تلميع » الملك فهد . لقد اشتهرت مقالات القصيبي في الشرق الاوسط « في عين العاصفة » بأنها مقالات إثارة في الحرب الإعلامية التي خاضتها المملكة ضد طاغية العراق ، الذي أسبغ عليه القصيبي نفسه الكثير من المديح فيما مضى .. وقد نالت تلك المقالات شهرة بسبب حبكها الجيد ، وإن كانت دون مستوى القصيبي ، وهناك الكثيرون من أصدقائه ــ العرب والغربيين ــ الذين اعترضوا على تسخيره لقلمه في حروب الأنظمة الإعلامية ، خاصة اذا كانت اللغة المستخدمة « سوقية » لا تليقُ بالمقام الذي يضع القصيبي فيه نفسه .

بعد هذا اصدر القصيبي كتابيه ، أحدهما ضد التيار السلفي ، كان هدف القصيبي منه تحريض النظام الديكتاتوري لضرب معارضيه ومنتقديه .. ويومها اتهم القصيبي من قبل معارضيه ، بأنه قام بعمل بالنيابة عن العائلة المالكة التي استشعرت بالخطر بعد تحرك التيار السلفي ضدها .

أما الكتاب الآخر ، فقد حوى الكثير من المديح للملك فهد ، وقد استعرضنا الكتابين في أعداد سابقة من المجلة .

فهل كان النشاط الإعلامي الكبير الذي قام به القصيبي ، وتأكيده لولائه للملك فهد ــ حتى وإن كان من قبيل المجاملة ــ هو السبب الرئيسي الذي مكنه من الترقية ليحتل مبنى سفارة المملكة في لندن ؟ .

ما الذي تسعى له العائلة المالكة من خلال تعيين القصيبي ؟ .. هل كانت تريد مجرد مكافأته على صنائعه الجميلة في حربها الإعلامية ضد صدام حسين ، وفي حربها الداخلية ضد التيار السلفي ؟ أم كانت تريد إحتواء نشاطه المثير وإن لم يكن خطيراً .

أم أن العائلة المالكة أرادت بتعيين القصيبي ، إستثمار مكانة الرجل الشعبية وعلى الصعيد الخارجي ، لتحسين صورتها المستبدّة ، ريثما تمرّ الأزمة ، فتعود الى لفظه ، كما فعلت من قبل حين عينته وزيراً للصحة ؟ .

ربما كانت العائلة المالكة تريد أن تحقق واحداً أو أكثر من هذه الأمور .. ولكنها بالطبع لم تعين القصيبي لكفاءته ــ وإن كان مشهوداً له بالكفاءة ــ ، لأن الكفاءة في بلد اللاقانون ليست شرطاً لكي يكون المواطن مؤهلاً لتولّي منصباً رسمياً .. كما لم تعيّنه لجرأته التي كثيراً ما أحرجت أمراء العائلة المالكة .. هناك أمور تحكم متولي المنصب من بينها : الإقليم ، والعائلة ، والمذهب وغير ذلك من الأمور التافهة .. وبديهي ان اختيار القصيبي ــ إضافة الى ما ذكرناه عنه ــ ذا علاقة بهذه المواضيع .. فالرجل أولاً من عائلة نجدية في الأساس ، وإن كان القصيبي لم يولد ويتربى في نجد ، بل ولد في الأحساء سنة ١٩٤٠ ، وتربى وتعلم في البحرين حيث انتقل إليها وهو في الخامسة ، وتلقى في البحرين تعليمه حتى الثانوي ثم انتقل الى مصر لدراسة الحقوق فالى كاليفورنيا لدراسة العلاقات الدولية حيث نال شهادة الماجستير ، ثم ارتحل الى لندن لينال شهادة الدكتوراة من جامعة لندن .

إرتبطت عائلة القصيبي تاريخياً بالعائلة المالكة ، فهي كعائلة تجارية إتخذت من البحرين مقراً لها ، وكان عبد العزيز وعبد الله القصيبي ممثلين للملك عبد العزيز في البحرين ، وقد إشتهر إسم عبد الله كأحد مسببي الفتنة الطائفية في البحرين والتي إندلعت بتحريض عبد الله عام ١٩٢٣ نتج عنها مقتلة في صفوف الشيعة هناك والذين يشكلون فيها أغلبيّة السكان ، مما اضطر المقيم البريطاني في بوشهر الى طرده .. وكانت عائلة القصيبي كثيراً ما دعمت الملك مادياً ، بل وكانت تقرضه الكثير من الأموال لمواجهة متطلبات الدولة التي لم تكن لها موارد تعينها ، اللهم إلا راتب الدعم البريطاني الذي بدأ منذ عام ١٩١٥ وتوقف في ١٩٢٤م .

لهذا ــ من وجهة نظر البعض ــ لم تكن هناك غضاضة من تعيين القصيبي ، حتى وإن حمل فكراً مخالفاً للعائلة المالكة ، طالما أنه لم يوجّه النقد المباشر لها ، وطالما هو على إستعداد لخدمة مشروعها السياسي ، بقلمه ولسانه وسمعته أيضاً ، بغضّ النظر عمّا يخطّط له هو ويسعى إليه ، إذ يبدو أن القصيبي لايزال يحمل مشروعه التغييري الخاص به ، والله أعلم .

المباحث تعزل امام المسجد الجامعي بعد انتقاده مشاركة السعودية في مباحثات السلام

رغم ان المسئولين حاولوا التخفيف من اهمية مشاركة السعودية في مؤتمر مدريد للسلام في مقابل الإعتراضات الواسعة النطاق التي ظهرت في الأوساط الشعبية ، الا ان القضية استمرت في التفاعل ، لاسيما بعد وصول انباء الإجتماع الشهير بين السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان و ٦٠ من زعماء الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة وبينهم شخصيات ذات مكانة في المخابرات الإسرائيلية ، واعضاء في حزب الليكود والأحزاب الدينية اليهودية التي تنادي بطرد الفلسطينيين وتهويد الأراضي الفلسطينية .

وقد تحدث عديد من العلماء والشخصيات مع المسئولين الحكوميين في الأمر ، كما تقرر تشكيل وفد لمقابلة الملك وتقديم احتجاج اليه حول الموضوع ، لكن الملك رفض استقبال الوفد وابلغ اصحاب الشأن بان الملك مشغول ، ولايرغب في ان يسمع احدا ينتقد السياسة الخارجية للحكومة ، ويقال ان تقريعاً شديدا وُجّه الى شخصية دينية مهمة من المقربين للعائلة الحاكمة ، لأنه حسبما قيل شارك في مناقشة للمعترضين على مشاركة الحكومة في محادثات السلام ، وقيل له ان مهمات رجال الدين يجب ان لاتتجاوز امور الكتب والمساجد ، واذا تحرك احد منهم خارج هذا النطاق بدون اتفاق فانه سيقضي بقية عمره في السجن ، وطلب منه ان يذكّر الجماعة الذين اشتركوا معه بمصير الإخوان .

لكن مع ذلك فان النقاشات ماتزال محتدمة في مختلف الأوساط ، وبصورة علنية في كثير من الأحيان ، وقد بلغنا ان تعميما سريا صدر الى عمداء الجامعات بمنع اي نقاش للقضية في الكليات ، كما تم فصل بعض ائمة المساجد الذين تطرقوا للموضوع سلبا او ايجابا ، بدعوى انهم ادخلوا المنابر في السياسة ، وفي جامعة الرياض وجهت ادارة المباحث تحذيرا شديدا الى الدكتور حمدان الحمدان رئيس قسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية الذي كان قد انتقد موقف الحكومة خلال مؤتمر مدريد ، كما منع من التقدم لإمامة الجماعة في مسجد الجامعة .

وكان الدكتور الحمدان قد تحدث مفصلا حول حرمة العمل مع اجهزة التجسس ومراقبة المسلمين والتسبب في الإضرار بهم ، وذلك ردا على معلومات نُقلت اليه مفادها ان تقريرا عن حديث سابق له ، قد وصل الى ايدي المباحث بواسطة احد جواسيسها المكلفين بمراقبة مسجد الجامعة .

وقد كلفت ادارة المباحث شخصا آخر لإمامة الجماعة ، لكن معظم الطلبة الذين كانوا يحرصون على حضور الصلاة بدأوا في التخلف عنها ، وفي يوم الجمعة بعد اسبوعين من الحادثة ، استبق الحمدان قيام الإمام المعين من قبل المباحث للخطبة ، فتلى على الحاضرين الأمر الذي وصله والذي ينص على ايقافه عن امامة الجماعة ، وتهديده بالعقوبات الشديدة اذا تقدم للصلاة في اي مكان قبل حصوله على ترخيص من الإدارة المذكورة .

وبعد ان انهى الحمدان كلامه نهض الدكتور محمد المسعري وهو من الأساتذة المعروفين بمعارضتهم للحكم ، وقرأ على الحاضرين تعميما سريا اصدره وزير الحج والأوقاف بناء على تعليمات من وزير الداخلية ، يوجه خطباء المساجد الى تحاشي الحديث عن مشاركة السعودية في مباحثات السلام ، وتجنب اي ذكر لليهود او فلسطين او كل مايمتّ او يشير الى الموضوع باي صلة ، خشية اثارة البلبلة او استغلال الموضوع من قبل المغرضين ، كما ورد في البيان ، وهو الإصطلاح الذي تطلقه الأجهزة الحكومية على معارضي سياساتها . وقد اثارت تلك الكلمات ضجة في المسجد ، ورفض بعض الحاضرين الصلاة وراء إمام المباحث ، كما استدعي عدد كبير من رجال الشرطة بثياب مدنية خشية ان تتطور الأمور الى احتجاج عام .

وعلى اثر هذا الحادث عقد مجموعة من اساتذة الجامعة السعوديين في كلية التربية اجتماعا لتدارس الأمر ، وقرروا تشكيل لجنة خاصة لدراسة الموقف خشية من تطور سلبي محتمل ، خاصة وان بعضهم قد طرح احتمال اقدام المباحث على اعتقال الأستاذين المسعري والحمدان .

الأمير مشعل يتصدى لرجال الهيئة ، ومخاوف من جزر خارج نفوذها

قال مسئولون كبار في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انهم يخشون من ان يقوم الأمراء والنافذون بتشكيل ما اسموه بجزر امنة ، لايستطيع رجال الهيئة مراقبة مايحدث داخلها .

وقد اثيرت هذه المخاوف بعد قيام الأمير مشعل بن عبد العزيز ، بطرد اعضاء فريق للتفتيش تابع للهيئة عندما كانوا يعتزمون دخول اسواق الشعلة ، وهي مجمع تجاري ضخم يملكه الأمير مشعل في العاصمة الرياض .

والأمير مشعل وهو شقيق الملك من اشد الأمراء عداوة للهيئة ورجالها ، الأمر الذي جعله محل غضب علماء الدين المتشددين ، وكان بعد عزله من امارة مكة المكرمة قد اتجه الى التجارة وركز اعماله في الاستثمار العقاري ، وهو يملك مجمعات عقارية ضخمة في معظم المدن الرئيسية في المملكة يطلق على معظمها اسم اسواق الشعلة ، وقد اقامها بعد ان حصل على منح من بلديات المدن على شكل اراض في الوسط التجاري ، مخصصة للحدائق او الخدمات العامة ، لكنها بيعت له باسعار يقال انها تقل عن واحد في المائة من قيمتها الحقيقية .

ويقول التجار ان رجال الهيئة يخشون من التفتيش في المجمعات التجارية المملوكة لأمراء ، الأمر الذي ادى الى زيادة اقبال رجال الأعمال على استئجار المحلات فيها مما رفع اسعارها ، ويشغل معظم هذه المجمعات تجار الملابس النسائية .

وقد رفعت الهيئة الموضوع الى الشرطة التي اعتذرت عن عدم قدرتها على التدخل في الموضوع ، كما ان الأمير سلمان حاكم الرياض الذي طُلب منه التدخل ، دعا رجال الهيئة الى تناسي الموضوع ، منعا لاثارة الجدل بينهم وبين الأمراء ، ويقال ان الملك طلب من الأمير مشعل الاعتذار لرئيس الهيئة في مقابل وعد بعدم الإقتراب مرة اخرى من ممتلكاته ، الا ان الأمير رفض الإعتذار وهدد بكسر رقبة اي شخص من الهيئة ياتي مرة اخرى الى المجمع .

وقد علمت (الجزيرة العربية) ان عددا من الشباب المناصرين للهيئة يحاولون القيام بما يمكن اعتباره استعراضا للقوة في اسواق الشعلة ومحلات اخرى يملكها امراء ، على الرغم من ان ضباطا في المباحث قد بدأوا اتصالات بمن يعتقد انه قد يشارك في تلك الخطوة ومع بعض ابائهم لحثهم على تجنب اي عمل يفسر بانه تحد للعائلة الحاكمة ، محذرين من ان بعض الأمراء قد لايتورع عن قتل اي شخص منهم فيما لو اثير غضبه ، ومعلوم ان دم اي شخص ضائع اذا كان خصمه هو الأمير .

المعارضة العراقية مترددة في عقد مؤتمرها العام في الرياض

موقع العراق المتغيّر في التصور السعودي لنظام الأمن في الخليج

حمزة الحسن

لم تعد العاصمة السعودية ـ الرياض ـ مكاناًمؤكداًللمؤتمر العام للمعارضة العراقية كما كان مقررا ، على الرغم من انها مازالت خيارا مطروحا ، حسبما صرح اكثر من مصدر في المعارضة .

وكان من المقرر ان ينعقد المؤتمر المذكور في الرياض او الطائف ، في يناير الجاري بعد توافق بين ايران والمملكة ومعظم اطراف المعارضة ، لكن يبدو ان الزيارة التي قام بها اللواء محمد العتيبي ، المكلف بشئون العراق في مكتب الأمير تركي الفيصل مدير ادارة المخابرات السعودية للعاصمة الإيرانية في نهاية نوفمبر الماضي ، قد بدلت موقف المعارضة ولاسيما لجنة العمل المشترك ، وهي التحالف الرئيسي للمهاجرين العراقيين ، بحيث لم يعد معظمهم يفضل عقد هذا المؤتمر في المملكة ، او برعايتها .

وقد اصبحت الحكومة السعودية التي كانت حليفا وثيقا لنظام الرئيس صدام حسين قبل ان يحتل الكويت ، مؤيدا اساسيا لفكرة الإطاحة به منذ هزيمة قواته في الحرب مع القوات الأمريكية والحليفة في الخليج .

ومنذ فبراير الماضي دخلت الحكومة السعودية على خط المعارضة العراقية ، في جهد يستهدف رسميا المشاركة في صناعة النظام السياسي لعراق ما بعد صدام حسين .

وقد ايدت المملكة في السابق العديد من جماعات المعارضة في الدول العربية والإسلامية ، ودعمتها ماليا وسياسيا ، كما سعت الى التاثير في الإتجاهات السياسية

*** التغيير السياسي في العراق ، يثير المخاوف التاريخية للعائلة الحاكمة ، والمشاركة الحالية في صناعة النظام السياسي محاولة لتحييد انعكاسات التغيير .**

للعديد من الأنظمة العربية وغيرها بدرجة وصلت احيانا الى السعي او المشاركة في تغييرها ، لكن تلك الأحداث جميعا جرت في دائرة من التكتم الشديد ، المعروف عن السياسة السعودية ، بحيث يمكن القول ان عقد المؤتمر العراقي المذكور ، او تبني المعارضة العراقية بهذه الصورة هو تعبير عن تغيير ملحوظ في فلسفة واساليب السياسة الخارجية السعودية ، لاسيما في علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي .

لقد ايدت الحكومة ا لسعودية المعارضة اليمنية ضد مختلف الحكومات التي قامت في صنعاء او عدن قبل الوحدة وبعدها ، وايدت المعارضة الإيرانية والسودانية والليبية والسورية وغيرها ، كما موّلت انقلابات العسكر في باكستان وتركيا ودعمت ماليا اليمين اليوناني في الإنتخابات ، وعصابات الكونترا في نيكاراغوا ، لكن فيما خلا افغانستان فلم يشر اي مسئول سعودي الى ان المملكة تتبنى رسميا مثل هذه السياسات ، بل كان الإنكار هو الغالب في تصريحات المسئولين او تعليقات الصحافة المحلية ، وفي العادة فان المبرر الذي يطرح هو عدم الرغبة في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى .

وليس من المستبعد في حقيقة الأمر ان يكون ذلك التغيير هو احد النتائج المترتبة على ازمة الخليج ، والتي اشارت مجلة « الجزيرة العربية » في عدد نوفمبر الماضي ، الى انها شجعت الحكومة على اعادة تقييم سياساتها الخارجية ، واساليبها في التعامل مع الدول الأخرى ، انعكست بوضوح على علاقاتها العربية والإسلامية ، حتى على الحلفاء الذين كانوا يوصفون بانهم تقليديين فيما مضى .

تنقسم المعارضة العراقية الى اربعة تيارات اساسية ، الإسلامي والثقل الرئيسي فيه للتنظيمات الشيعية التي تدعمها سياسيا ايران وسوريا ، ويضم هذا التيار ايضا فصائل صغيرة من السنة العرب والاكراد الذين يتبنون المشروع السياسي الاسلامي ، والتيار الكردي وهو يحضى بتعاطف غربي ودعم من الدولتين السابقتين ايضا ، والتيار اليساري ويضم الفصائل الماركسية والقومية ، وأخيرا تيار اليمين التقليدي الذي يحظى بدعم السعودية ، وهو على وجه التقريب الأضعف بين جماعات المعارضة ويتمثل اساسا في شخصيات سياسية ، ممن يمكن اعتبارهم الحرس القديم الذي شارك

بصورة او باخرى في الحكومات السابقة اضافة الى زعماء عشائر وعسكريين .
وقد تحالفت معظم فصائل التيارات الثلاثة الاولى في التحالف المعروف باسم لجنة العمل المشترك ، ومركز الثقل فيه للشيعة والأكراد ، الذين يتمتع كل منهم بقوة عسكرية وقاعدة شعبية بارزة ، بينما يفتقر التياران الأخيران الى مثل هذه المميزات ، وهو ما يجعلهما مفتاح الحل لأي مشروع يتعلق بالعراق ، وربما لهذا السبب بالذات اصبحا عقدة الحلول المطروحة في الوقت الراهن .

خمسة شروط سعودية قبل المؤتمر

يبدو حسب مصادر المعارضة ان لجنة العمل المشترك والفصائل الشيعية على وجه الخصوص ، غير راضية عما تعتبره محاولات من جانب المخابرات السعودية لفرض وصاية على عملها السياسي ، ولاسيما تحديد سياسات مسبقة قبل مناقشتها من جانب اطراف المعارضة ذاتها ، وكان اللواء العتيبي الذي الحّ على التعجيل في عقد المؤتمر في السعودية ، قد طلب من الزعماء الذين التقاهم الموافقة مسبقا على خمسة شروط :

الأول : ان تتمثل المعارضة الإسلامية بشخصيات مدنية ، وان يختفي رجال الدين من الواجهة .

الثاني : ان تتخلى الحركة الاسلامية عن المطالبة بنسبة محددة من ا لتمثيل لكل طرف ، في المؤتمر او الهيئات المنبثقة عنه ، و ايكال تحديد النسب الى اللجنة المكلفة بالاعداد للمؤتمر والدعوة اليه ، والتي ستشكلها المخابرات السعودية ، وكانت الحركة الاسلامية تصر على ان تتمثل التيارات وفقا لحجمها السياسي او التنظيمي ، بينما اصرت السعودية والجماعات المؤيدة لها على نسب متساوية دون النظر الى اي اعتبارات غير عددية .

الثالث : تعهد التنظيمات الإسلامية سلفا بحل فيلق بدر ، وهو الجيش النظامي للمعارضة الشيعية ، والذي يقدر عد ده بحوالي اربعين الف مقاتل ، معظمهم من جنود وضباط الجيش العراقي السابقين ، وان لايسمح لاي من جنوده بالدخول بصفة عسكرية الى العراق عند حدوث اي تطورات في الاوضاع الداخلية .

الرابع : ان تتولى الحكومة السعودية تنظيم المؤتمر واختيار المدعوين ، الذين سيحضرون بدعوة موجهة اليهم بصفتهم الشخصية ، ولن يكون لتنظيمات المعارضة حق تحديد ممثليها الى المؤتمر .

الخامس : تحديد هدف المعارضة وعملها السياسي باسقاط صدام حسين وزمرته دون البحث في تغيير للنظام باي اتجاه ، وفي هذا السياق فالمطلوب من المعارضة ان تتعهد بتأييد أي عملية تغيير محتملة ، تطال صدام حسين حتى لو كانت من العصبة الحاكمة ذاتها .

وفيما يبدو فان المعارضة فوجئت بهذه الشروط ، ووجدت ان ما ستحصل عليه في المقابل من خروج الى الواجهة السياسية ، لايتناسب والاثار النهائية للقبول بهذه التعهدات .

ان المغزى الواضح من اشتراط ابتعاد رجال الدين من الواجهة ، هو تلافي المعارضة المحتملة من جانب الغرب الذي لايحبذ فكرة المشاركة الواسعة لرجال الدين في النظام السياسي العراقي ، لاسيما بعد تجربته المريرة مع الجمهورية الإسلامية ، خاصة وان ظهورهم في اي مؤتمر عام يسلط بصورة اتوماتيكية الأضواء عليهم ، بالنظر الى مايمثلونه من قوة على الصعيد العسكري والشعبي وبالتالي السياسي ، اما الشرط الثاني فيقصد منه ضمان حصة متساوية للشخصيات الحليفة للسعودية ، والتي لاتحظى باعتبار او ثقل كبير ضمن التوازنات السياسية للمعارضة ، ويستهدف الثالث منع المعارضة الإسلامية من استعمال قوتها العسكرية في التاثير على توازن القوى على الأرض في حال الشروع باي تغيير اساسي في النظام القائم ، خاصة مع مايقال من ان الولايات المتحدة والسعودية تميلان الى تنظيم انقلاب عسكري ، للإطاحة بالرئيس العراقي مع الحفاظ على مؤسسة الدولة العراقية ، ولايخفى الغرض من الشرط الرابع والذي يتضح منه الرغبة في التحكم بالتوازن داخل المؤتمر ، وفي الهيئات التي ستنبثق منه والتي يقال ان من بينها حكومة منفى تمثل المعارضة .

التصور السعودي للأمن الأقليمي

من المتفق عليه ان ازمة الخليج التي انتهت عسكريا منذ حوالي العام من الزمن ، ماتزال اثارها السياسية نابضة بالحياة وهي ستبقى كذلك الى امد بعيد في المستقبل ، ومن بين ابرز تلك الآثار نشير بالخصوص الى سقوط نظام الأمن الأقليمي ، وتوازنات القوى التي كانت قائمة في الخليج قبل اغسطس من العام ١٩٩٠ ، وإذا كانت الأزمة قد فتحت الباب امام نوع من تغيير المواقع في التحالف السياسي بين الخليج والمحيط العربي ، وهو من اركان نظام الأمن السائد ، فان دول الخليج ذاتها سرعان ما قللت من اهمية هذه التغييرات ، او بصورة ادق لم تسمح لها بان تأخذ حجما في نظام الأمن اكبر مما كان لحلفاء الماضي ، ويظهر ذلك بصورة خاصة في استعجال خروج القوات المصرية والسورية من المنطقة ، وعقد معاهدات الحماية بين دولتين على الأقل ــ الكويت والبحرين ــ وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ثم الغاء الشق المتعلق بالتعاون العسكري بين دول الخليج وكل من مصر وسوريا ، الذي سبق ان تقرر في اعلان دمشق المعروف .

وفي الحال الراهن فان نظام الأمن المتفق عليه مع البلدين المذكورين ، لايعدو في الحقيقة جانب التطمين ، ولايتعداه الى ان يكون مؤثرا او فاعلا ، عندما يستدعي الأمر طلب الحماية المادية ، وهو بهذا الحال لايختلف كثيرا عن الحال الذي كان سائدا قبل الأزمة ، وان كان قد حصل بعض التغيير بحلول سوريا ومصر محل العراق ، بينما لم تكن الأولى على وجه الخصوص مصنّفة كحليف فيما مضى .

ان هذا يقودنا الى التساؤل عن التصور الخليجي الرسمي لنظام الأمن ، الذي ينبغي ان يسود بعد الأزمة .

حسبما يظهر فليس هناك اتفاق بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون ، بل ولايبدو ان بينها قدر من التقارب في وجهات النظر يمكن اعتباره قاعدة للاتفاق في المستقبل القريب ، والذي يبدو من مجمل التطورات ان هناك مايشبه الإتفاق الضمني ، على ان يترك الأمر لكل دولة لتقوم بمعالجة حاجاتها

بمفردها ، وان يتفهم الاخرون نتائج تلك المعالجات ، واذا لم يكن هناك اتفاق بهذه الشاكلة ، فلنقل ان هذا هو الواقع الذي حدث ، والذي نستطيع استنتاجه من مجموعة خطوات ، اقدم عليها اعضاء في المجلس بصورة منفردة رغم اتفاق سابق يقضي بان يشارك الجميع ، في البحث عن الصيغة الموحدة للأمن الأقليمي ، والذي يشمل التحالفات الدولية والإقليمية ، على اعتبار ان الخليج يشكل منطقة امنية واحدة ، ومن بين تلك الخطوات ، قرار البحرين والكويت بعقد معاهدة حماية مع الولايات المتحدة وبريطانيا ، دون سائر اعضاء المجلس الاخرين ــ توجد اتفاقية حماية بين السعودية وواشنطن منذ العام ١٩٧٤ ــ وقرار قطر بالتحالف مع ايران ، والذي كشف عنه في زيارة ولي العهد حمد بن خليفة ال ثاني الى طهران ، وتوقيعه اتفاقات مع حكومتها وصفت بانها الأهمّ والأوسع نطاقا بين ايران واي دولة خليجية اخرى منذ سقوط الشاه السابق ، في مقابل اتجاه سلطنة عمان ، التي اختارت اعادة تطبيع علاقاتها مع الدول التي ايدت العراق خلال الأزمة ــ اليمن والاردن خصوصا ــ على الرغم من الموقف المتشدد الذي مازالت تتخذه دول الخليج الاخرى ، والذي ظهر بوضوح في القمة الاسلامية التي عقدت اخيرا في دكار ، العاصمة السنغالية .

ومثل بقية الدول الأعضاء في المجلس فإن المملكة تتجه هي الأخرى الى صياغة تصورها الخاص لمشروع الأمن الاقليمي ، ولأنها تعتبر نفسها ــ وهي كذلك ــ قطب الرحى في اي مشروع من هذا النوع ، وبالنظر للعلاقة الهيكلية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، فان المشروع الذي ستختاره المملكة سيكون على الأرجح جزءا من ترتيب اوسع لنظام الأمن والعلاقات ، في منطقة الشرق الأوسط كلها ، يدخل في ضمنه حل القضية الفلسطينية ، واعادة صياغة العلاقات بينها وبين الدول غير العربية القريبة ، او المتداخلة سياسيا او اقتصاديا مع اقليم الشرق الأوسط ، مثل تركيا وايران ودول شبه القارة الهندية وربما الجمهوريات الإسلامية التي كانت في الماضي جزءا من الإتحاد السوفييتي .

ومنذ سنوات طويلة ، كانت السياسة الخارجية للمملكة ، لاسيما في مايتعلق بالشق الأمني ، تسير متوازية مع السياسات الخارجية للولايات المتحدة ، وتَعزّز هذا الإتجاه منذ توقيع معاهدة ١٩٧٤ التي نصت ايضا على هذا التنسيق ، لكن كان هناك باستمرار هامش واسع من التميّز ، يظهر خصوصا في تقييم الرياض لعلاقتها مع الأطراف العربية والاسلامية ، ومثاله علاقاتها ممع الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة كانظمة معادية لسياساتها ، وللجماعات الاسلامية التي وصفها الأمريكيون دائما بالتطرف ومعاداة الغرب ، اضافة بالطبع الى ترددها في السير وراء مخططات السلام الأمريكية بذات الدرجة من الحماسة التي تحتاجها واشنطن ، ومثاله الموقف السعودي من معاهدة كمب ديفيد .

لكن من الواضح ان هامش التمايز هذا بدأ يضيق منذ انقشاع ازمة الخليج ، بدرجة اصبح من الصعب معها العثور على اي نقاط افتراق في السياسة الخارجية ، والموقف من القضايا الإقليمية والدولية بين كل من العاصمتين ، سنجد أدلة على هذا المُدعى في علاقة المملكة بحلفاء العراق في الأزمة ، والدول التي اتخذت جانب الحياد ، وفي موقفها من المشكلة الأفغانية ، التي كشفت عما يمكن اعتباره انقلابا في الموقف السعودي من المجاهدين ، وأخيرا في الموقف من جهود السلام الأمريكية المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

التصور السعودي لنظام الأمن الإقليمي للخليج اذن ، يرتكز على تصور اوسع نطاقا مما كان مطروحا حتى الان ، ويتجاوز الجدل القائم حول عروبة الأمن الخليجي ، مثلما تدعو مصر او اقليميته مثلما تدعو ايران ، إنه في الحقيقة جزء من مشروع دولي ، متناغم مع التصور الذي تدعو اليه الولايات المتحدة للنظام العالمي بعد سقوط الشيوعية .

على هذه القاعدة يمكن تصور الموقف السعودي من العراق ، وجهودها شبه المعلنة في العمل على اسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وصياغة مستقبل هذا البلد .

إن المملكة تسعى دون موارية الى اقامة نظام في العراق لايمثل بعد اليوم تهديدا لنظامها السياسي او حدودها الاقليمية ، او توازن القوى الراهن بينها وبين دول الجوار الإقليمي ، لقد مثل العراق على الدوام مصدر تهديد للحكم السعودي ، يزيد من خطورته عدد سكانه الكبير ، والتناقض التاريخي بينه وبين السعودية ، وطموحات السيطرة التي مثلت ــ منذ الأربعينات ــ أحد عناصر سياسته ، من هذا المنظور كانت السعودية شديدة الاهتمام بعقد معاهدة اعتداء معه فور فراغ قواته من الحرب ضد ايران ، هذه المعاهدة التي اعتبرت الأولى بين دولتين عربيتين خلال التاريخ الحديث .

لكن تلك المعاهدة لم تردع العراق عن تهديد الحدود السعودية بعد ان غزا الكويت ، وهو على اي حال يملك من القوى العسكرية والإحتياط البشري ما لاقبل للمملكة بمعادلته محليا .

اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد كانت تحتاج الى العراق يوما لصد الزحف الإيراني وتحييد الثورة التي كانت تهدد منابع النفط ، وهو بعد ان انهى بنجاح هذه المهمّة لم يعد له من دور فعلي يقوم به ، وكان مطلوبا منه ان يعود الى الهدوء ، رقما ضمن ارقام المخطط الأمريكي في الشرق الأوسط ، وكانت واشنطن مهتمّة بالخصوص بتجريده من السلاح الذي ساعده في مواجهة ايران ، خشية ان يهدد التوازن الحرج بين العرب واسرائيل ، هذا التوازن الذي يعتبر رجحان الكفة الإسرائيلية اساسا للسلام وفق المنظور الغربي .

ولايبدو ان الامريكيين كانوا ياخذون بجد ، احتمال تهديد العراق لدول الخليج في المدى القصير ، وهذا مايرجح كون الأمريكيين قد فوجئوا باجتياح قواته للأراضي الكويتية ، في اغسطس من العام ١٩٩٠ ، وبذلك فان تركيز الولايات المتحدة على العراق قبل الأزمة كان منصبا على تجريده من القوة العسكرية والسلاح المخلّ بالتوازن مع اسرائيل ، اما اليوم ، فقد صنف العراق كخطر حاضر ومستقبلي ليس على اسرائيل فحسب ، بل على مجمل النظام الذي تسعى واشنطن لاقراره في الشرق الأوسط والعالم العربي ، خاصة بعد ان اظهر مرونة غير متوقعة في استقطاب

القوى المعارضة للغرب في المنطقة خلال الأزمة .

وعلى ذلك فإن الحل الذي تسعى اليه واشنطن والرياض كلاهما ، يبدأ باعادة تنظيم الوضع في العراق ، باتجاه تحييد احتمالات التنامي المستقبلي في قوته ، بالدرجة التي يمكن معها ان يصبح مرة اخرى قادرا على الأخلال بموازين القوة في الشرق الأوسط ، وفي اعتقاد الأمريكيين والسعوديين ان اسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين هو مفتاح هذا المشروع .

لقد وقع صدام حسين على جميع الإتفاقات التي اعدتها الولايات المتحدة بصورة مباشرة او في اطار الأمم المتحدة ، ومن شأن تلك الإتفاقات ان تجعل هذا البلد خاضعا للمراقبة المباشرة لسنين طويلة ، لكن سيبقى من المؤكد ان الإتفاقات السياسية لن تكون ذات قيمة كبيرة في ظل نظام غير مضمون الولاء ، وهو الامر الذي لا يستطيع الأمريكيون ضمانه مع صدام حسين ، الذي على اي حال لن يكون موثوقا حتى لو اعلن الاستسلام الكامل والدخول في بيت الطاعة الأمريكي ، والسبب الواضح هو مرونته الحركية الهائلة في الإنتقال من موقع الى موقع ، والتي جعلته ينتقل خلال الازمة من محمول على اكتاف الغرب ليحارب ايران ، الى عدو شرس مستعد للمغامرة في حرب شاملة ضد الولايات المتحدة والتحالف الغربي كله .

خيارات حرجة

منذ انتصار الثورة الإسلامية في ايران تمّ اعادة تصوير دور الدولة العراقية الإستراتيجي في الشرق الأوسط ، لتلعب دور الحاجز بين العالم العربي و ايران ، التي كانت تتحدث عن تصدير التغيير الى منطقة الخليج الغنية بمصالح الغرب البترولية ، وهو نفس الدور الذي كانت ايران ــ الشاه تلعبه بين الإتحاد السوفيتي ومنطقة النفوذ الأمريكي شمال المحيط الهندي ، والتي تضم بالإضافة الى الخليج دول شبه القارة الهندية .

وحسب تقدير الغرب والمملكة كلاهما ، فانه لايزال ثمة حاجة الى ان يقوم العراق بهذا الدور ، بالنظر الى انه لاتوجد ضمانات اكيدة بعدم عودة ايران الى ممارسة تطلعاتها القديمة ، او على اقل التقادير استثمار الفارق الكبير بين قوتها وقوة الدول الأخرى في الخليج ، في الضغط على هذه الأخيرة من اجل اهداف معينة ، قد لاتكون بالضرورة منسجمة مع الترتيب الأمريكي للإستراتيجية في المنطقة ، وبالنسبة للسعودية بالخصوص ، فانها تنظر الى التوازن بين القوى الأساسية المحيطة بالخليج والمؤثرة فيه ، باعتباره ضرورة لمنع احداها من التدخل المنفرد وممارسة الضغط على دوله الضعيفة ، ومع خروج العراق من الدائرة فان ايران اصبحت هي الدولة الأقوى في المنطقة ، لاسيما مع استمرار الشك في قيام مصر بدور المعادل الإستراتيجي للقوة الإيرانية ، بعد اختلافها مع دول الخليج حول مفهوم الأمن المقرر في اعلان دمشق .

ان سقوط القوة العراقية ، واحتمال سقوط صدام حسين هو مايجعل السعودية ودول الخليج ، وبالطبع الولايات المتحدة ، شديدة القلق من تغيّر متفاقم في موازين القوى قد ينتهي الى القبول قسرا بانعكاسات التفوق الإيراني ، القابل للتطور تدريجيا الى نوع من الهيمنة او الإشراف ، ويزيد من خطورة هذا الإحتمال حقيقة ان سقوط النظام العراقي في حالة وقوعه ، قد ينتهي حتما الى سيطرة المعارضة الشيعية التي تملك بالإضافة الى الرصيد الشعبي ــ ٧٠ بالمائة من السكان ــ قوة عسكرية منظمة وتحالفا راسخا مع الجارين الأقوى والأكثر تاثيرا ــ ايران وسوريا ــ وقد اشار الى مثل هذا الخطر الذي يستشعره السعوديون ، الشيخ سفر الحوالي في رسالته الشهيرة الى الحكومة ، عن طريق الشيخ بن باز (نشرت الجزيرة العربية مقتطفات مفصلة منها في عدد أغسطس ١٩٩١) حينما تحدث عن مخاوفه من قيام قوس رافضي ــ وهو التعبير الذي يطلقه زعماء المذهب الوهابي على الشيعة ــ يمتد من الصين الى البحر الأبيض المتوسط ، يضم شمال افغانستان ذي الأغلبية الشيعية وبعض جمهوريات جنوب الإتحاد السوفيتي السابق ، التي تضم عدد كبيرا من الشيعة ، وايران والعراق بالإضافة الى سوريا ولبنان ، ان الصراع ضد الشيعة هو احد الملامح المهمّة للمذهب الوهابي ، وهو المذهب الرسمي للعائلة الحاكمة الذي تستمد من تبنيه المشروعية الدينية لنظامها السياسي ، وخلال المائة سنة الاخيرة اتخذ الصراع على السيادة الاقليمية بين العراق وحكام العائلة السعودية العنوان المذهبي ، باعتباره صراعا بين الشيعة العراقيين والوهابيين في نجد .

ومن الواضح ان معظم الخيارات المطروحة كسيناريو للمستقبل المنظور ، ليست مريحة للعائلة الحاكمة السعودية ، فبقاء صدام حسين على راس السلطة في العراق يطرح امكانية تحالفه مع ايران ، التي لم تبالغ في اخفاء امكانية اقدامها على هذا الخيار فيما لو جاءت ترتيبات الأمن الأقليمي في غير صالحها ، وإذا سقط النظام العراقي باي صورة فسوف ينفتح الباب امام سيطرة المعارضة الاسلامية ، ولاسيما الشيعية على الحكم ، او على الأقل تحوّلها الى قوة موجهة للسياسات ، ايا كان شكل الحكم الذي سيخلف صدام حسين .

وفي كلا الحالين فسيكون العراق مجالا استراتيجيا مفتوحا للتمدد الأيراني ، سياسيا وثقافيا ، بالنظر الى قدرة ايران على التعجيل في اعادة تنظيم اوضاعها ومعالجة اثار الحرب ، وهي قد خطت فعلا خطوات واسعة في هذا الإطار ، في مقابل عجز العراق المتوقع ان يستمر لعدة سنين قادمة . ان هذا الخيار لايتاثر كثيرا بتوافق ايران مع المخطط الغربي في المنطقة ، او اختلافها معه ، فالسعي للنفوذ واستثمار القوة هو خيار طبيعي لايتأثر بالصداقة والعداوة ، رغم انه يتخذ اساليب مختلفة . يأتي هذا الإحتمال في الوقت الذي ماتزال الولايات الأمريكية ، شديدة القلق من انبعاث شديد ومتعاظم للتيار السياسي الاسلامي .

الخيارات اذن ضيقة امام السعودية ، فتطور الأوضاع في العراق ، بوجود صدام حسين او مع سقوطه ستحوله على الأرجح الى مصدر للمتاعب ، على الأمن الداخلي ، كما على النفوذ السياسي للمملكة ، إن هذا هو مايجعل السياسيين السعوديين شديدي الإهتمام بالمشاركة عن قرب في صناعة هذه التطورات ، حرصا على ان تجري في

اشرعتهم بدل ان تكون في الإتجاه المضاد ، وهي على الرغم من انها غير واثقة من الأمور ستجري في الإتجاه الذي ترغبه ، الا ان هذه المشاركة المبكرة في تغيير النظام ، والتعاون القريب مع الدول الأخرى الفاعلة في الشأن العراقي ، سيمكنها من تنظيم جريان بعض الأحداث بالطريقة التي تقلل — في اسوأ الفروض — من انعكاساتها السلبية على سياسات العائلة الحاكمة ، ان هذا ايضا هو ما يجعل من السهولة بمكان ، فهم خلفية الإلتزامات التي تطلب الرياض من المعارضة التعهّد بها في مقابل دعمها سياسيا وماديا .

سيناريوهات محتملة لتغيير نظام الحكم

كان المخطط الأمريكي للهجوم على العراق يتضمن في البداية الحاق ضربات جسيمة بالجيش العراقي ، ولاسيما بالقوات الخاصة والحرس الجمهوري والسعي لتغيير النظام ، وقال اكثر من خبير امريكي ان الجزء من الخطة ا لذي يتضمن الإطاحة بالرئيس العراقي ، قد تم ايقافه بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية وانتشارها الى المدن الرئيسية بما فيها العاصمة بغداد ، وقال المحللون — بمن فيهم باحثون واستشاريون يعملون لوزارة الخارجية الامريكية — يومها ان المخطط الأمريكي كان يتضمن قيام عدد من ضباط الجيش بالإستيلاء على الحكم ، وتعيين مجلس قيادة عسكري يضم اثني عشر ضابطا ، يتولى السلطة لفترة انتقالية تمهيدا لتنظيم الاوضاع ، وكان مبرر الإنقلاب هو الحيلولة دون تفتت الدولة ، وانهيار مؤسساتها مما يجعل الساحة مفتوحة امام سيطرة التحالف الذي تؤيده ايران وسوريا ، وبالتالي تمدد ايران ، ان العداء للمشروع الغربي ، وبالتبع للسياسة السعودية ، هو احد القواسم المشتركة بين اعضاء هذا ا لتحالف — لجنة العمل المشترك — .

وفي تقدير الأمريكيين فان اي تغيير في الحكم يومذاك ، رغم توفر امكاناته ، كان سيجعل من المستحيل على اي جهة ضبط الشارع ، فالجماهير الثائرة كانت ستفسر سقوط النظام باعتباره نتيجة لانتفاضتها ، وكانت ستطلب الثمن على صورة تقرير المستقبل السياسي للبلاد وفق توجهاتها ، وهو الأمر الذي خشي منه الأمريكيون .

المشروع الأمريكي للتغيير في العراق يقوم اذن على فكرة الإطاحة بصدام حسين ، ورجاله المقربين فقط مع الحفاظ على مؤسسة الدولة والقوات المسلحة ، وعدم القبول بان يقرر الشعب باي وسيلة ، اي نوع من المستقبل السياسي سيبنى في عراق ما بعد صدام حسين ، وحسب الأنباء التي تتسرب عن النقاشات التي دارت بين اقطاب في المعارضة الليبرالية وبين مسئولين امريكيين ، فان هؤلاء ابلغوا العراقيين بوضوح ، انهم لن يساعدوا على اي تغيير ياتي اليهم بنظام شبيه للنظام الايراني او السوري ، كما انهم لن يساعدوا في اقامة نظام غير ملتزم بالمعايير الدولية التي تعتبرها واشنطن ضرورية لعضوية اي دولة في المجتمع العالمي ، وقال الأمريكيون ايضا انهم لايرغبون في رؤية صدام على راس السلطة لفترة طويلة ، لكنهم يريدون معرفة النظام البديل الذي سياتي خلفه قبل تقرير العمل على اطاحته .

بين المطالب الامريكية — السعودية ، ومخاوف المعارضة ، يبدو ان الأمل في عقد مؤتمر قريب لها ، وخصوصا في العاصمة السعودية آخذ في التضاؤل ، ولم تدل المعارضة العراقية باي بيان رسمي حول مكان المؤتمر ، المقرر عقده خلال الأسابيع القليلة القادمة ، كما أنها لم تعلن رسميا ان الرياض ستكون هي مكان المؤتمر ، لكن مبادرة قيل انها استبقت المحادثات مع السعودية جاءت من فرع لجنة العمل في دمشق وتضمنت تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر ، هي دليل على ان هذا الفصيل الرئيسي من المعارضة ، لايرغب في عقد مؤتمر تحت الاشراف السعودي ، وأيا كان الأمر ، فان تدخل المملكة في الشأن العراقي رغم انه بادرة ايجابية من حيث انه يمثل اهتماما بقضايا واقعية ، ذات علاقة وثيقة بالأمن الوطني والعلاقات المستقبلية بينها وين الدول المجاورة ، الا انه ياتي هذه المرة من الباب الخطأ ونعني به المخطط الأمريكي ، وليس من باب المصلحة المطلقة لشعب المملكة والشعب العراقي ، ولاتخفى على اللبيب مرامي هذا النوع من الاستهداف .

عمليات تعذيب واختطاف للاجئين العراقيين في رفحا

أتهمت المنظمة العربية لحقوق الانسان ، السلطات السعودية بأساءة معاملة اللاجئين العراقيين في مخيم رفحا في شمالي البلاد .

وقال رئيس فرع المنظمة في لندن الدكتور عبد الحسين شعبان ، أن العديد من شباب المعسكرات اللاجئين تعرضوا لاعتداءات ، واهانة من قبل بعض المسؤولين والحراس والموظفين كان بينها أعتداءات صارخة على عدد من النساء ، أضافة الى معاناة هؤلاء اللاجئين بسبب عدم توفر المستلزمات الضرورية والاساسية لحياتهم ، فضلا عن سوء أوضاعهم الصحية وعدم توفر العلاج الكافي للمرضى وانعدام مياه الشرب الصالحة وسوء التغذية وانتشار الاوبئة .

وأصدر فرع المنظمة في لندن ، تصريحاً صحفيا ناشد سلطات المملكة تحسين أوضاع اللاجئين وأحترام كرامتهم ، ووقف أعمال الاعتداء والاهانة ضدهم .

وكانت أنباء قد تحدثت أخيرا عن تعرض هؤلاء اللاجئين ومعظمهم من جنوب العراق لاعتداءات من قبل رجال الأمن السعوديين ، وتحدثت أنباء أخرى عن فرار جماعي للاجئين حيث أعلن العراق عن وصول ١٣٥ لاجئاً من السعودية هربا من عمليات تعذيب واضطهاد تعرضوا لها ، وتحدثوا عن عمليات خطف وأعتداء تعرضت لها فتيات في معسكرات اللاجئين .

وقد قتل مالايقل عن ستة أشخاص في اشتباكات مع الشرطة السعودية ، التي تتولى حراسة المعسكرات ، ويعود بعض تلك الاشتباكات الى تدخل رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشدة ضد اللاجئين حيث قاموا بجلد بعضهم والاعتداء على اخرين بحجة أدائهم شعائر تتعارض مع الاسلام .

من الدولة المحافظة الى دولة التغيير المعوقات .. والمكاسب

فؤاد إبراهيم

يقسّم بعض المفكرين السياسيين الدول حسب أهدافها القومية إلى ست فئات ، ويصنّفون المملكة في فئة الدول المحافظة ــ سياسياً ــ ، وهي الدول التي يهمّها الإبقاء على أوضاعها القائمة ، وترفض أدنى تغيير فيها ،لأن ذلك يشكل أكبر ضرر عليها .

ويستدل هؤلاء المفكرين على ذلك ، بنمط الإدارة والحكم في المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى إستلام فهد الحكم في عام ١٩٨٢ ، هذا النمط الذي التزم نسقًا خاصًا منذ قيام العرش السعودي وحتى الوقت الراهن ، وإن أخذ شكلاًمختلفاً في عهد الملكين الأخيرين (خالد وفهد) .

فقد كان عهد عبد العزيز يتميز بسلطة الفرد الحاكم ، الذي يمسك بكافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وهي سلطة ورثها الملوك السعوديون فيما بعد ، وكان عبد العزيز يختلف عن أبنائه الملوك اللاحقين .. كونه الشخصية التاريخية التي قام عليها عبء بناء المملكة ، ولذلك لم يجرؤ أحد على مزاحمتها ومنافستها في سلطانها ، وقد فصّل الملك المؤسس البلاد على مقاسه هو واعتبرها ملكاً شخصياً له ، ولذلك بقيت دون مؤسسات حكم ، سوى وزارة المالية متمثلة في شخص عبدالله السليمان ، الذي لم يكن و زير مالية دولة بقدر ما كان وزير مالية الملك وحريمه .. إضافة الى ذلك كانت هناك وزارة تهتم بالشؤون الخارجية ، وكون هذه الوظيفة تتطلب السفر إلى خارج البلاد ، لذلك عهد عبد العزيز الى إبنه فيصل بإدراتها ، خاصة وأنه كان نائباً للملك في الحجاز حيث تقع وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية ، ومع هذا كانت مجمل العلاقات الخارجية لا يبت فيها سوى الملك إبن سعود نفسه .

كان عبد العزيز معارضاً لكل تغيير يجرده من بعض سلطانه الواسع ، ويذكر المؤرخون أنه حينما سيطر على الحجاز في عام ١٩٢٤م ــ ١٩٢٦ ، إستجاب لواقع الحجاز التشريعي لفترة من الوقت في سبيل تمكين سلطانه في هذا الإقليم الصعب ، ولكن ما لبث أن عطل كل التشريعات القائمة وأجبر الحجازيين على الإلتزام بما جاء من احكام في المذهب الحنبلي ، أما مجلس الشورى الحجازي الذي ترأسه الملك فيصل ــ حاكم الحجاز انذاك ــ فقد بقي مجلساً صورياً ودون صلاحيات اشتراعية معتبرة .

وبطبيعة الحال فإن وضع الحجاز لا يعكس صورة نظام الحكم ، بالقدر الذي تعكسه أوضاع الأقاليم الأخرى ، فقد عاشت المنطقة الشرقية وضعاً قاسياً قياساً بأقاليم الجزيرة العربية ، حيث فرض حكام إبن سعود من عائلة جلوي ، نظاماً صارماً في إدارة هذه المنطقة التي كان يفترض أن تعيش أوضاعاً أفضل لوجود ثروات إقتصادية كبيرة فيها .

وبعد موت عبد العزيز ، لم تتبدل صيغة نظام الحكم ، فالذي حدث هو أن موقع الزعامة بقي فارغاً ، فجاء سعود الى الحكم دون تأهيل للزعامة وقيادة البلاد على طريقة والده ، وكان متساهلاً في إدارة الدولة ، بسبب إنشغالاته الخاصة واهتمامه بملذات الدنيا ، ومما أثار خوف إخوانه ، هو شعورهم بأن سعوداً أرخى حبل الحكم السعودي لكي يجتازه أناس من غير العائلة المالكة ، أمثال أحمد الشقيري والشيخ يوسف ياسين وعبدالله الطريقي وعبد الله السويل ، مما دعاهم الى تشكيل تكتل من أمراء العائلة الحاكمة بقيادة فيصل في وجه الملك سعود وإجباره على التنازل عن السلطة .

وبعد ضغوط مكثفة مارسها التكتل على مجلس الوزراء وكبار علماء الدين في المملكة ، إستجاب سعود وسلّم فيصل الحكم في عام ١٩٦٤م ، فسعى الأخير لصناعة زعامة جديدة للبلاد ، فعطّل كافة التنظيمات الجارية ، وجمّد نشاط مجلس الشورى الحجازي ، وعزل عددا من الوزراء من ذوي الميول القومية واستبدلهم بوزراء موالين للأسرة المالكة ، ونصّب نفسه رئيساً لمجلس الوزراء ، ووضع تشريعات جديدة تخوله ممارسة السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، إضافة الى إدارته للسياسة الداخلية والخارجية ، وإشرافه المباشر على السياسة النفطية للمملكة ، وكان في حقيقة الأمر يسعى إلى تقليد والده في الإدارة ، ولذلك لم يشهد عهد فيصل سوى المزيد من التشدد ، رغم التحولات التي جرت في تلك الحقبة الزمنية في الشارع العربي وانتقال تموجاتها الى داخل السعودية والتي كان من المفترض أن تستجيب الحكومة لها ولو نسبياً ، إلا أن الملك فيصل قابلها بمزيد من التشدد ، فقام بحملة إعتقالات واسعة ضد المطالبين بالإصلاح ، متناسياًالوعد الذي اطلقه في عهد الملك سعود حينما كان يتولى ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء بوضع نظام أساسي ومجلس شورى للبلاد ، إلا أن عهده خلا من تلك الوعود ، فانتهج سياسة حكم واحدة دون حساب لتطور البلد وحاجاته للكفاءات الوطنية المتنوعة ، خوفا من تشتت القطبية السياسية في الحكم .

وبعد مقتل فيصل عام ١٩٧٥م ، تسلّم خالد الحكم وكان يعكس النموذج البريطاني ، فكان يملك ولا يحكم ، ويرجع أكثر الباحثين السبب في ذلك الى ضعف الخبرة السياسية ، والأمراض التي كان يعاني منها الملك طيلة سنوات حكمه ، وهذا ما أتاح لولي عهده فهد فرصة تولي الإدارة الفعلية للبلاد ، وأن يصبح القائد الحقيقي للدولة ، حيث أصبح على رأس مجلس الأمن الوطني ، ومسك بزمام القضايا الكبرى كالنفط ، والسياسة الإقتصادية ، والعلاقات الدولية ، وموضوع الدفاع ، بل إستفاد من موقعه كولي للعهد في الإعداد للمرحلة القادمة التي يكون فيها على رأس الدولة .

وكان من حسن الطالع أن عهد خالد شهد نشاطاً شعبياً باتجاه الإصلاح السياسي والذي برز بوضوح في انتفاضة الحرم في مطلع عام ١٤٠٠ هـ ، وانتفاضة المحرم في المنطقة الشرقية في نفس العام ، وهذا النشاط كان كافياًلأن يضغط على الحكومة باتجاه اصلاح الأوضاع الداخلية للبلاد ، إلا أن العائق الأساسي

في عدم استجابة الحكومة يكمن في هاجس الخوف من انفلات مقاليد الحكم من يد العائلة المالكة ، في ظل غياب الزعيم القوي والقادر على حسم الأمور والمالك لسلطة القرار في البلاد ، وفي ظل نزاع على استحقاقات السلطة داخل عائلة آل سعود ، وهذا الأمر دفع الحكومة السعودية الى اعتماد العنف كوسيلة رد على النشاطات المطلبية ، الى جانب اللعب بورقة الوعود التي أطلقها ولي العهد فهد — آنذاك — بعد قمع انتفاضة المحرم في المنطقة الشرقية .

وصل فهد الى الحكم في عام ١٩٨٢م ، بطريقة غير مألوفة في العائلة المالكة متجاوزاً اخوين له يكبرانه في السن سعد وناصر ، وكانت سياسة الملك فهد قائمة على تعزيز سلطانه السياسي وتقوية زعامته للبلاد ، والهيمنة على المفاصل الرئيسية للدولة ، يظهر ذلك في تنصيب إبنه محمد بن فهد أميراً على المنطقة الشرقية ، وعزل بعض الوزراء الطموحين أمثال غازي القصيبي ، وأحمد زكي يماني ، وتنصيب وزراء موالين لشخص فهد ، مثال ذلك هشام الناظر ، وعبد العزيز الزامل ، وفيصل الحجيلان ، وغيرهم .. وقد كان هذا ضمن مشروع طموح للملك يستهدف إزالة كافة العقبات التي تعترض طريق الزعامة التي سلكها الملك فهد منذ وصوله الى دفة الحكم .

من جهة أخرى ، عمل الملك فهد على تكريس سلطة الجناح السديري والذي يضم أشقائه الستة « سلطان ، ونايف ، وسلمان ، وعبد الرحمن ، واحمد ، وتركي » ، حيث يمسك هذا الجناح بوزارات السيادة وكل المناصب المهمة في الدولة .

ومن جهة ثالثة ، فإن من سمات حكم الملك فهد .. إصطدامه بعديد من التيارات السياسية والإجتماعية الداخلية ، سواء تلك التي تنحو منحى إصلاحياً أو معارضاً يسعى لتقويض الحكم العائلي من أساسه .

الإصلاح السياسي .. وأجنحة الحكم

يطرح تساؤل حول الموقف داخل العائلة المالكة من موضوع الإصلاح ، وهل لتلك المواقف علاقة بنزاع الأجنحة ؟

وبمقدار ما لهذا السؤال من أهمية ، إلا أن الجواب عليه يتطلب دراسة طريقة التفكير الحاكمة في كل جناح من أجنحة الحكم ، وطبيعةالتباين في ميزان القوى بينها ، والمواقع التي تلتقي أو تتقاطع فيها هذه الأجنحة :

— يكاد يكون التكتل السديري من أشد أجنحة الحكم التي تجنح الى تجاوز موضوع الإصلاحات السياسية في البلاد لأنه سيكون — من وجهة نظر السديريين — الخاسر الأكبر من هذه العملية ، فرغم إقرار رأس التكتل فهد بفساد نظام الحكم ، واعترافه بأن أوضاع الدولة « بحاجة الى إعادة نظر من أولها الى آخرها » ، إلا أن هذا الإقرار لا يعكس رغبة التكتل في التغيير ، لأنها تتطلب التنازل عن بعض المكتسبات ، والقبول بأطراف اخرى جديدة تتقاسم الحكم مع عائلة آل سعود ، وقد ينتهي الى تقليص صلاحيات بعض العناصر القوية في التكتل وهذا الأمر استوعب الأخير خطره جيداً .

— يحمل بعض المحللين رأياً يشوبه بعض الريب من موقف جناح الأمير عبدالله من موضوع الإصلاح السياسي ، هذا الرأي يقول بمرونة هذا الجناح واستعداده للتجاوب مع العملية الإصلاحية في البلاد ، ولديه القابلية في التعاطي مع مختلف التيارات الإجتماعية والسياسية بعقلية منفتحة ، ويؤكد هؤلاء المحللون على أن هذه القابلية ناجمة عن العلاقات الواسعة التي أقامها عناصر هذا الجناح مع مختلف الجهات في داخل المملكة .

ويؤكد كثير من المحللين على أن العملية الإصلاحية قد تكسب هذا الجناح قوة في مقابل الجناح السديري الذي يلقى معارضة من جهات عديدة بما فيها المؤسسة الدينية الرسمية ، رغم محاولات عديدة بذلها أمير الرياض لكسب رجالها في جلسات مصالحة بعد أزمة الخليج .

— أما الفريق الآخر والذي يصعب أن نطلق عليه إسم جناح ، كونه غير خاضع لخطة موحدة أو أهداف مشتركة ، ويتشكل هذا الفريق من آل فيصل ، وعدد من أبناء عبد العزيز الذين لم يحصلوا على حصتهم في الحكم .

هذا الفريق لا يمتلك رصيدا من القوة كالتي يمتلكها الجناحان الآخران — الدفاع ، والحرس الوطني — وهو يحاول أن يكسب رضى أطراف الحكومة في سبيل الحفاظ على ما في يده من مناصب ، وهذا واضح من التزامه الصمت تجاه التجاوزات الحاصلة على صلاحياته كما يحصل في الغالب بالنسبة للسياسة الخارجية والتي أصبحت تدار في السنوات الأخيرة من قبل الأمير بندر ، السفير السعودي في واشنطن ، فضلا عن إخراج أكثر عناصر هذا الفريق من دائرة المفاضلة لإدارة واحدة من المؤسسات الحكومية ، والتي خضعت لعملية تقاسم من قبل عدد محدود من الأمراء في الجناحين السابقين .

ويعتقد البعض أن هذا الفريق يطمح الى وضع دستوري في البلاد ، وقانون يحدد صلاحيات الملك ، وقيام مؤسسات وطنية تتوفر فيها الضمانات الكافية لصيانة التشريعات التي يقررها الدستور . وهذا الطموح يعكس رغبة هذا الفريق في التخلص من الحصار الذي فرضه كبار الأقطاب في الحكومة ، والذي قد يخلق مناخا مناسبا للعمل السياسي خارج إطار المؤسسات الرسمية .

ولكن هذا التباين في المواقف لا يلغي إجماع الأجنحة المختلفة في العائلة المالكة ، على تعزيز سلطة آل سعود ومقاومة كافة المحاولات الرامية الى تهديد سلطانهم .

ومع هذا التباين في مواقف الأجنحة ، يبدو الرهان الأساسي على إستعداد العائلة المالكة للقبول بأصل موضوع الإصلاح السياسي ، ونقل الحكم من فئة النظم السياسية المحافظة الى فئة نظم التغيير التي تضمن حق المشاركة الشعبية في نظام الحكم والقبول بإسلوب التعدديات السياسية والثقافية والمذهبية كأساس ثابت من أساسيات منهج الحكم ، وكحق مقرر لكافة المواطنين على حد سواء .

في المقابل قد يكون شعور أمراء العائلة المالكة بالخوف من وقوع خسارة بسبب عملية التغيير السياسي ، أمراً مبالغ فيه ، وقد يكون غير واقعي ، وإن كانت الإصلاحات ستحدّ ظاهرا من صلاحيات العائلة المالكة ، ولكن الأمر الأهم أن تلك العمليّة هي السبيل الوحيد لضمان بقاء آل سعود في الحكم ، خاصّة في هذه الفترة بالتحديد وقبل أن تتطور أوضاع البلاد الى مستوى يصعب معه الإحاطة به .

وإلا فإن الحديث عن معادلة الربح والخسارة من عملية الإصلاح هو حديث تبريري غايته الهروب من المطالب الشعبية ، والخوف من ضياع الثروة الحاضرة على حساب مصير مجهول وقد يكون مخيفا ، ولكن التجارب الحديثة أثبتت عكس ذلك تماما ولعل أبرزها التجربة الديموقراطية في الأردن — وهي دولة ملكية — فقد استجاب الملك حسين للعمل المطلبي بعد هبة نيسان الشهيرة في معان — وقرر بدء عهد جديد يفسح الطريق ولو قليلا للمشاركة الشعبية عبر البرلمان والتعددية السياسية والحريات الصحفية والنقابية .. الخ ، وبالتالي تمكّن الملك حسين من إستيعاب الدرس والخروج منه باسلوب يضمن له العرش ويريحه من أزمات داخلية قد تأتي في وقت ما على العرش نفسه .

فهل الإصلاح — وإن كان فيه تنازلا — يستوجب هذا الخوف المفرط حتى يكون مبررا كافيا لعدم الإقدام عليه والعمل به .

شكوك حول حمى الأسهم في الأسواق المحلية

سؤال طرحته أكثر من جهة في داخل المملكة حول قضية الأسهم ، بعد أن أصبحت مادة الحديث في المجالس الخاصة والعامة ، وهل هناك من أغراض محددة يراد تنفيذها عبر إشغال الرأي العام الداخلي بهذا الموضوع ؟ .

لقد ظهرت بعض التحليلات بشأن هذا الموضوع باتجاهات مختلفة يمكن إجمالها على النحو التالي :

ـ ذهب البعض الى تفسير ما يجري من نقاشات حادة حول إرتفاع الأسهم وإنخفاضها وحركة العقارات في الأسواق المحلية ، بأن البلاد بدأت تشهد حركة تجارية نشطة فور إنتهاء أزمة الخليج ، وبدء مرحلة جديدة من النشاط الأقتصادي لإعادة إعمار ما دمرته الحرب ، وتحريك عجلة التنمية في البلاد ومنطقة الخليج بوجه عام ، وهذا ما دعا الشركات المحلية والأجنبية إلى التنافس على الأسواق الخليجية ، وبالتالي سعي هذه الشركات إلى كسب أكبر المناقصات التجارية المطروحة في تلك الأسواق .

ولذلك فإن حمى الأسهم التي يجري الحديث عنها هي نتيجة لذلك النشاط الإقتصادي الذي تشهده المنطقة ، وهي حالة طبيعية لا تستتبعها أيّة ملابسات ، ولطالما شهدت البلاد عمليات تنافس ، في أسواق الأسهم في المملكة .

ـ الرأي الآخر يرجع إتجاه الرأي العام الداخلي المتزايد لسوق الأسهم ، إلى الصفحات الإقتصادية التي خصصت مساحات واسعة لأخبار الأسهم والعقار ، إضافة الى الحملات الإعلانيةالكبيرة ، وطبيعة المناقشات الدائرة على صفحات الجرائد وإهتمامها البالغ بموضوع الأسهم ، مما أدى الى إثارة هذا الموضوع لدى المواطن ، وبالتالي تقديم مادة كلامية تنشغل بها المجالس العامة والخاصة في البلاد .

ويشير أصحاب هذا الرأي الي وجود خطة إعلامية مرسومة تهدف الى إلهاء المواطن بقضية الأسهم ، وإبعاد تفكيره عن قضايا اخرى قد تسبب إرباكا لخطط الحكومة الرامية إلى تصفية مخلفات الحرب وإعادة ترتيب أوضاعها السياسية على الصعيدين الداخلي والدولي .

ـ وهناك رأي ثالث يتبناه أكثر من طرف في داخل المملكة وخارجها ، ولاسيما بعض الداعين الى الإصلاح السياسي في نظام الحكم ، ويقوم هذا الرأي على بعض المعطيات الخاصة بالوضع الداخلي للمملكة ، وما يجري من ترتيبات لأوضاع المنطقة بصورة عامة .

يرى أصحاب الرأي الأخير هذا أن الصحف المحلية أو بعضها على الأقل تقوم بإطلاق الإثارات اليومية حول أوضاع أسواق الأسهم والعقارات ، وبث الدعايات المكثفة والمحملة بنذر وتكهنات غرضها إثارة إهتمام المواطن ، وزجه في معميات لا طائل منها ، الهدف من ورائها تحريف الأتجاه العام في البلاد الداعي إلى الإصلاح السياسي ، وتحويل هذا الإتجاه الى ميدان اخر يبتعد به عن مسار العمل المطلبي .

من جهة أخرى يعتقد القائلون بهذا الرأي ، بأن الزوبعة الإعلامية المثارة في داخل البلاد حول موضوع الأسهم والعقارات ، وما يدور من حديث حول احتمال وقوع كارثة في سوق الأسهم ، وتكرار تجربة (الأثنين الأسود) ، أو مناخ اخر في أسواق الأسهم ، إن هي إلا محاولة أخرى لتعمية الناس ، وإثارة مخاوفهم ، وخلق أجواء جديدة تكسب إهتمامات المواطن ، وتشغل حيزاً كبيراً من تفكيره ، في سبيل نزع طموحاته الكبرى ، وأبرزها العيش في ظل وضع سياسي يسمح له بمزاولة حقوقه المشروعة ، وحرياته الثابتة ضمن النصوص الدولية المتعارف عليها أو ضمن التعليمات التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف .

وسواء كانت وراء موضوع الأسهم المثار داخليا جهة حكومية أو غير حكومية ، فإن طرحه بهذه الطريقة بحيث يصبح المادة الخبرية التي تقدمها الصحافة المحلية في صباح كل يوم للمواطن ، لا يخدم مصلحة البلد وخاصة في هذه الفترة بالتحديد ، سيما وأن هناك إجماعاً على ضرورة إصلاح الأوضاع الداخلية وتصحيح الخلل الكبير في هياكل الحكم ، وهو ما أقره الملك نفسه ووعد به في أكثر من مناسبة .

وفي الأخير يجزم القائلون بهذا الرأي ، بأن أية كارثة في سوق الأسهم والعقار ستأخذ بعداً سياسياً ، وستتحمل الحكومة تبعات هذه الكارثة ، ولا مجال للمقارنة بين ما حصل في سوق المناخ بالكويت والذي إنتهى الى إلغاء مجلس الأمة ، وبين الكارثة التي تتحدث عنها الصحف المحلية ، وإرتباطها بعملية التغيير السياسي المرتقب ، لأن الأخيرة غير متوقفة على وقوع كارثة سوقية أو عدم وقوعها ، وإن كانت تساهم الى حد ما في تعطيلها بعض الوقت .

إلا أن الشيء المهم في موضوع الأسهم ، أنه يأتي في وقت تتزايد فيه المطالب الشعبيه بالتغيير ، وفي ظل وعد جديد اطلقه الملك فهد في منتصف شهر نوفمبر الماضي ، فهل يراد للأسهم أن تكون بديلا عن وعود الحكومة ؟ .

دراسة

أمن الخليج .. بين التوجه العربي والاجنبي

ورقة مقدّمة من الدكتور / خلدون النقيب

إلى ندوة « الوحـدة بين دول الخليج العربي : منظور مستقبلي »
الكويت ، ديسمبر ١٩٩١

تعريف :

إننا في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، وما بعد أزمة الخليج ، نعاني في الكويت ودول الخليج عامة ، من مجموعة من المعضلات ، أهمها معضلات الأمن القومي ، والتركيبة السكانية والسياسات التنموية . وأقول معضلات لأنها تبدو وكأنها تستحيل على الحل حسب المعطيات القائمة والمتوفرة لدى متخذ القرار . ويزيدها تعقيداً الحالة المحزنة من التمزق القومي التي نمّر بها هذه الأيام .

لنأخذ معضلة الأمن القومي ــ والتي هي موضعنا هذه الليلة ــ ، ولنفترض أن المقصود بالأمن القومي مجمل السياسات التي ترمي الى توفير الحماية للدولة والأمن للمواطنين وضمان حرية القرار السياسي أو استقلاله النسبي ، فالدولة التي لا يتمتع المواطنون فيها بالأمن لا يملكون الثقة بمؤسساتها ولا يفكرون بالاستثمار في حاضرهم أو التخطيط للمستقبل . والدولة التي لا ينبع القرار السياسي الذي تتخذه النخبة الحاكمة فيها من مصالحها الوطنية والقومية ليست دولة آمنة ، لأنها تبقى عرضة لتقلبات مصالح الدول الأخرى صاحبة القرار ، وعرضة لتقلبات السياسة الدولية .

المعضلة تكمن في ان موارد الدولة في دول مجلس التعاون الخليجي منفردة أو مجتمعة لا تكفي لتوفير الأمن ضد الأخطار الخارجية والداخلية حسب معطيات الوضع القائم ، ونلاحظ هنا درجة التداخل الكبيرة في المعضلات الكبرى التي تواجه هذه الدول : الأمن الاجتماعي الذي يضمن استقرار وانتظام المؤسسات السياسية مع الاعتبارات الحاكمة في السياسات السكانية والسياسات التنموية .

*** معضلة ــ الأمن القومي ــ تكمن أن دول مجلس التعاون منفردة أو مجتمعة ، لا تكفي لتوفير الأمن ضد الأخطار الخارجية والداخلية ، حسب مقتضيات الوضع القائم .**

مصادر تهديد الأمن القومي :

حتى يكتمل تصورنا لأبعاد معضلة الأمن القومي ، لابد لنا بداءة أن نجيب على هذا السؤال الحاسم : الأمن القومي ضد من ؟ أين يكمن مصدر التهديد لمصالحنا الوطنية والقومية في الخليج والجزيرة العربية ؟. إن مصدر التهديد الأول للأمن القومي في الخليج هو افراز رئيسي من افرازات الحرب الباردة الذي خلق أنظمة مستبدة توسعية مثل اسرائيل بمظلتها النووية الخاصة ، وإيران الشاهنشاهية ، وعراق صدام حسين ، وكل أنظمة الحكم العنصري ــ الطائفية ذات المطامح أو المطامع الاقليمية على حساب الدول الصغيرة أو الدول الأضعف .

وإذا كانت الحرب الباردة قد أنتهت بين الشرق والغرب في العالمين الأول والثاني ، فإن احتمال المواجهة بين الغرب ودول العالم الثالث (بما فيها دول الخليج) لم تنته بعد ، ومصدر التهديد هنا يعود الى أن لبلدان الخليج أولويات وطنية وقومية ، (في التصرف بالدخل من النفط ممثلاً) تختلف عن الأولويات التي تهتدي بها السياسة الغربية ، وهذا الخلاف طبيعي ومتوقع الحدوث ، فمع وجود مصلحة مشتركة ، في استمرار تدفق النفط الى الأسواق العالمية ، الا أن الخلاف حول طرق انفاق الدخل من النفط وأساليب استثماره ستبقى مصدرا من مصادر التهديد الخارجي لبلدان الخليج . ولكن هذا الأختلاف في حساب المصالح لا يؤدى بالضرورة الى الحروب والنزاعات المسلحة كما هو الحال في الإختلاف بين اليابان وأوروبا والولايات المتحدة .

ومصدر التهديد الثالث هو فقدان بلدان الخليج والجزيرة العربية للأستقرار الداخلي وللانتظام في العملية السياسية بسبب حرمان أغلبية السكان من حقوق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار . وفي بعض الأحيان يصل عدم أنتظام العملية السياسية الى حد الحرمان من حقوق المواطنة أصلاً . كلنا يعرف أن السياسة الداخلية لبلدان الخليج بنيّت في السابق على توازنات قبلية وطائفية كانت ملائمة لأوضاع كان الغرب يوفر فيها الحماية الخارجية لهذه البلدان . ولكننا الآن ازاء أوضاع دولية مستجدة تتطلب منا تحمل عبء توفير الاستقرار للجبهة الداخلية عن طريق مؤسسات اجتماعية وسياسية عصرية مبنية على أساس المواطنة والاندماج الوطني والحكم الدستوري ــ الديمقراطي .

الوضع الأمني القائم :

إن واحداً من أهم دروس أزمة الخليج والاحتلال العراقي للكويت هو عدم قدرة أي بلد واحد كبيراً كان أم صغيرا على توفير متطلبات أمنه القومي بمفرده ، وهنا مكمن المعضلة كما ذكرنا . كما أن واحداً من أهم

ملامح الاوضاع الدولية المستجدة هو التحوّل في السياسة الخارجية للولايات المتحدة من دور الشرطي الدولي الى دور الموازن الدولي ، وهذا أمر اقتضته بين أمور أخرى أعتبارات تتصل بالكلفة والمصاريف . وهذه التوازنات التي تقيمها الولايات المتحدة تقوم على شبكة أمنية من مؤسسات سياسية وأجهزة تفاوضية يحتكم إليها عند قيام خلاف او نزاع ، بالاضافة الى الترتيبات والتجهيزات العسكرية ، كما في حالة النزاع بين تركيا واليونان .

في هذا الاطار يجب أن نفهم ونفسر الموجة العالمية في التحول من التسلطية التي سادت في الستينات والسبعينات الى الديمقراطية التي بدأت تكتسب زخماً كبيراً في الثمانينات والتسعينات ، اذ كيف يمكن أو يعقل قيام شبكات أمنية أقليمية ودولية ، الدول الاعضاء فيها تحكمها نظم غير ديمقراطية ــ دستورية ، وبالتالي غير مستقرة داخليا . ويمكننا أن نختلف ما شاء الله لنا الاختلاف حول مدى صدق وجدية هذه الديمقراطيات الجديدة ، وبخاصة كون بعضها تستعمل فيها الانتخابات كأداة لقمع السكان والقوى السياسية المعارضة كما هو حاصل في الاردن وبعض الدول العربية الاخرى . ولكن الاصلاحات الديمقراطية على ضعفها في هذه البلدان تبقى مكسبا هاما يسمح باقامة مؤسسات سياسية واجتماعية مستقرة نسبيا بشكل أفضل من الترتيبات التقليدية .

سياسات الأمن القومي الحالية في دول الخليج :

كيف كانت إستجابة دول الخليج والجزيرة العربية الى درس الأزمة وتحولات الاوضاع الدولية في تقرير سياسات أمنها القومي ؟ .

يمكننا أن نرصد عدة ملامح لهذه السياسات على النحو التالي :

١ ــ الشلل شبه الكامل للعملية السياسية على المستوى الاقليمي بسبب عدم حسم نتيجة حرب الخليج ، وبقاء صدام حسين في الحكم . ويبدو أن السبب في عدم حسم نتيجة الحرب يعود الى محاولة الغرب إقامة توازن اقليمي يخدم غرضين مزدوجين : الاول ، هو منع العراق من التمزق الوطني

*** من مصادر تهديد الأمن الوطني ، فقدان بلدان الخليج والجزيرة العربية للأستقرار الداخلي وللأنتظام في العملية السياسية ، بسبب حرمان أغلبية السكان من حقوق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار .**

بسبب عدم وجود بديل عملي لنظام الحكم القائم . والثاني ، هو أن استمرار صدام حسين ونظام حكمه يمكن أن تكون أداة ضغط غير مباشرة على دول الخليج والجزيرة العربية ، ومن ثم اداة استنزاف لموارد هذه الدول المالية في المحافظة على معدّلات عالية للانفاق العسكري ــ التقني .

٢ ــ والملمح الثاني يتمثل في أن دول الخليج تعلم جيداً ان متطلبات الأمن القومي لا تقتصر على الانفاق العسكري ، لأن الحل العسكري هو آخر المطاف في السياسة الدولية ، وبسبب هذا الشلل السياسي الذي جعل بقاء صدام حسين في الحكم ، الشغل الشاغل لجميع الاجهزة الأمنية والدعائية والاعلامية ومصدر رعب متصل ، بدأت دول الخليج بزيادة الاعتماد على دبلوماسية دفتر الشيكات (حسب تعبير مجلة الايكنومست) فعادت وفود دول الخليج وصناديق استثمارها الى توزيع العطايا والهبات ، مثلما أجبرت الكويت على أعتبار ميزانية إعادة الاعمار قنوات لتقديم تعويضات لدول التحالف .

٣ ــ ولكن دول الخليج تعلم أيضا محدودية أثر دبلوماسية دفتر الشيكات . وبدلا من أن تتبني دول الخليج مشروع إقامة شبكة أمنية إقليمية للأمن الجماعي مبنية على جبهة داخلية مستقرة كما تقتضيها الاصلاحات الديمقراطية ، بالتعاون والتنسيق المتكافىء مع الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والتجمعات الاقليمية الاخرى في المنطقة العربية والعالم الثالث ، لجأت الى عقد اتفاقات عسكرية بحتة تمثلت في اعلان دمشق أو التفكير في إنشاء جيش خليجي موّحد ، أو التوقيع على ترتيبات دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة . وبدلاً من أن تعتبر دول الخليج هذه الاتفاقية خط الدفاع الاخير أعتبرتها خط الدفاع الاول ، وهذا في تقديري خطا مميت ، لأن مسألة الأمن القومي ليست عسكرية الا في النهاية .

ثم إن أي تحول في السياسة الخارجية الامريكية بسبب تغير القيادات أو تغير مقتضيات الأمن القومي الامريكي ، أو ظهور توازن دولي جديد ، تصبح سياسات الأمن القومي في دول الخليج تحت رحمة الله العلي القدير . ومتى ما وصلنا الى هذا المستوى في التفكير والتقدير تصبح المسألة ليست مسألة أمن قومي وانما بقاء ــ على حد قول الأخ جاسم السعدون ــ بقاء ليس النخبة الحاكمة وحدها وإنما شعوب المنطقة بأكملها .

التوجه العربي : مرة أخرى

أنا أعتقد أن الأمن القومي لدول الخليج سيبقى معضلة ما بقي تفكيرنا ينصب على المحافظة على الوضع القائم بمعطياته السياسية والاجتماعية التي تجاوزها الزمن . ولا مفر لنا من أن نواجه مصيرنا وقدرنا بطريقة تؤهلنا للمعيشة في عالم شديد التعقيد دائم التغير بحضارته التقنية واقتصاده الكوني .

ولذلك ، لا بد أن نتعامل مع مصادر التهديد لأمننا القومي بمرونة عالية مستمدة من الحسابات العقلانية والمصلحة القومية . بدلا من أن نتجول في بلدان العالم حاملين دفتر شيكاتنا ، فارضين أنفسنا عالة على حلفائنا ، منفرين جيراننا وأصدقائنا وكأننا نستطيع أن نشتري أمننا بدخل النفط .

فمصدر التهديد الأول للأمن القومي في

الخليج (الذي مرّ ذكره) اذا كان قد اضمحل بالنسبة للأنظمة المحلية المستبدة ، ذات المطامح والمطامع التوسعية ، فهو مازال قائما بالنسبة لأسرائيل . ومهما حاولنا أن نبعد الخطر الاسرائيلي عن تفكيرنا فهو ماثل قائم حسب جميع الحسابات والمؤمنون بمقولة أن اسرائيل قد فقدت أهميتها للغرب بسبب نهاية الحرب الباردة ينسون أن قيام أسرائيل قد حصل بناء على اتفاق الشرق والغرب ، بالرغم من الحرب الباردة ، وحظي قرار تقسيم فلسطين باجماع الدول الكبرى . والمؤمنون ان الدول الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة قد تغيرت من دول مصممة على اعاقة الديمقراطية في العالم الثالث الى دول داعية لها ينسون أن هذا التحول يدخل في حساب المصلحة وليس حباً للخير . فإذا جاءك خبر أن هناك دولة كبرى بالشكل الذي نفهمه تسعى للخير بنكران الذات اعلم ــ كما يقول ابن خلدون ــ أن هذه هي نهاية الحياة الدنيا وبداية الحياة الأخرى .

ولذلك فليس هناك من بديل لأن تكون سياسات الأمن القومي في الخليج ذات توجه عربي ، ليس حسب مقتضيات التعصب القومي او الديني ، وأنما حسب مقتضيات العصر ومتطلبات الأوضاع العربية المستجدة ، وصولا الى الحفاظ على الحرية النسبية للقرار السياسي والذي هو أحد الأسس الذي يقوم عليها الأمن القومي .

والهدف الأول الذي لابد أن تستهدفه هذه السياسات هو أقامة شبكة أمنية أقليمية « للأمن الجماعي » من دول الخليج تستند الى اصلاحات ديمقراطية ومؤسسات سياسية أقليمية ، وترتيبات تفاوضية ، وتحكيمية ، تتحمل عبء الاحتكاكات والخلافات الاقليمية ، وتكون الترتيبات العسكرية أحدهما مكملة لها . ويمكن أن توفر هذه الشبكة الأمنية الاقليمية الاطار المناسب والجماعي للاتفاقيات العسكرية والديبلوماسية مع الغرب وبقية التجمعات الاقليمية في العالم الثالث كعناصر مساعدة مؤازرة ، تعطي للترتيبات الأمنية الاقليمية في الخليج شرعية دولية . وذلك درءاً لمصادر الخطر الثاني الذي يتهدد الأمن القومي في المنطقة .

يجب أن يكون واضحا أن هذا لا يمنع ، ولن يمنع ، من قيام خلافات بين دول الخليج بعضها البعض ودول الجوار الجغرافي أو الغرب ، فهذه الخلافات مصدرها تباين تصورات الدول لمصالحها القومية . ولا تنتهي كل هذه الخلافات بالضرورة الى نزاعات مسلحة أو حروب ، فهذه طبيعة العلاقات بين الدول منذ أول التاريخ .

أن جو حسن النوايات السائد الآن في دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت يمنعنا من أن نتذكر حالة العالم قبل بداية الحرب الباردة ، أي قبل سنة ١٩٤٥ ، عندما كان الغرب يتحكم في مصائرنا ويقرر شئوننا ، ولم نفلت من قبضته الخانقة الا أثناء الحرب الباردة ولفترات يسيرة .

كما يجب أن يكون واضحا أن اقامة شبكات أمنية لا بد أن يكون مصحوبا بتحقيق

*** الدولة التي لا يتمتع المواطنون فيها بالأمن لا يملكون الثقة بمؤسساتها ، ولا يفكرون في الاستثمار في حاضرهم اوالتخطيط للمستقبل .**

قدر من التماثل في النظم السياسية والنظم الاقتصادية ، حسب ماهو واضح في حالة أوروبا . ولذلك فإن أفضل أستراتيجية للأمن القومي هي الأمن عن طريق التنمية .

ولا يمكن أن تحدث تنمية جدية على نطاق واسع في بلدان الخليج اذا لم تكن مصحوبة باستثمار في التنمية في البلدان العربية عامة والمشرقية بخاصة . فاستراتيجية من هذا النوع أكثر فاعلية وأبقى أثراً من دبلوماسية دفتر الشيكات لتقديم القروض والهبات . ولذلك اذا ما تبنت دول الخليج مشروع سوق عربية مشتركة على مراحل زمنية معقولة ستكون هذه أفضل استراتيجية للأمن القومي في الخليج على المدى الطويل .

الاجماع الوطني وخيارات النخبة :

إن دروس أزمة الخليج تعلمنا أن مصدر التهديد الثالث للأمن القومي ، أي استقرار الجبهة الداخلية هو الأساس الذي تقوم عليه جميع السياسات الخارجية . وهناك أجماع وطني شعبي في دول الخليج على المحافظة على كياناتها الوطنية . ولكن هناك اختلاف واضح بين النخبة والشعوب على كيفية المحافظة عى هذه الكيانات .

ولقد ثبت أن التنظيمات التقليدية في الحكم وتوزيع الدخل القومي ، وأستئثار النخبة الحاكمة في اتخاذ القرار مصادر للتوتر السياسي وعدم الاستقرار ومعوق عنيد لاقامة شبكة للأمن الجماعي والتكامل الاقليمي .

وازاء هذا الوضع ظهر أجماع وطني شعبي في مناسبات متعددة ومتكررة يدعو الى اقامة نظم تمثيلية منتخبة انتخابا مباشرا يوفر أساس متينا للجبهة الداخلية ، ويتلائم مع ضرورات الاندماج الوطني والقومي والابتعاد عن الصيغ القبلية والطائفية ، ويتمشى مع التيار الداعي ، للديمقراطية على نطاق العالم كله .

أن القرار في هذا الشأن هو قرار تتخذه النخبة الحاكمة ، ولكن شعوب دول الخليج بقادتها السياسيين ومثقفيها وقواها الاجتماعية مطالبة بالضغط على النخبة الحاكمة للاستجابة الى هذا الاجماع الشعبي ، وبخاصة عن طريق بلورة بدائل عقلانية مستنيرة للوضع القائم .

أن الاستناد الى الحسابات العقلانية ، والى الاجماع الوطنى الشعبي حول معالجة المعضلات الحيوية التي تواجه دول الخليج ، وتبني أستراتيجية قومية تنموية ، لهو أفضل السبل للخروج من حالة الشلل التي يسببها استمرار نظام حكم صدام حسين ، ومن حالة دفع الخلافات الى طريق مسدودة مثل الخلاف على جزر حوار وحول الحدود عامة ، ومن حالة المواجهة المستمرة بين النخبة الحاكمة وشعوب المنطقة خارج اطار المؤسسات الدستورية الشرعية الى اطار التوازنات القبلية والطائفية ، ومن حالة الجمود والتمزق القومي الى مشرق الوطن العربي ومغربه .

نصيحة الأمّة

محاسبة شاملة لممارسات العائلة المالكة

عبد الأمير موسى

شريط ومنشور ينددان بالفساد وينفيان إدعاءات آل سعود تطبيق الشريعة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد النبي الأمين ، أما بعد ..

قال ﷺ : « الدّين النصيحة » .. قيل لمن يا رسول الله ؟ .. قال : « لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

وقياماً بواجب النصيحة المفروض على الأمة ــ يا أخي الكريم ــ .. قام مجموعة من إخوانك من طلبة العلم بكتابة هذه النصيحة ، مقوّمين فيها أوضاع البلد السياسيّة والأمنيّة ، والإجتماعيّة ، والإقتصاديّة ، والإعلاميّة ، لتطّلع عليها ، فربّ مُبلغ أوعى من سامع ، ولعلك تصدع معهم بكلمة الحق والنصيحة للأمة حكاماً ومحكومين .

وإخوانك حينما كتبوا هذه النصيحة ، إلتزموا فيها منهج السلف الصالح ، وترسّموا فيها منهج أهل السنّة والجماعة ، إذ هو الحق الذي يعتقدون ، وإليه يدعون ، وبه يستمسكون في لجج الفتن ، وضلالات السُبُل التي يحارُ فيها الحليم ، ويضلّ فيها الدليل .

أخي الكريم .. هذا هو الجزء الثاني من شريط « النصيحة » ، وقد سبقه الجزء الأول الذي نرجو أن تكون قد إستمعت إليه ، وسوف يتلوه إن شاء الله أجزاء وأجزاء ، تجهر بما يتخافت به الناس في مجالسهم من نقد لما يرونه من منكر ، وبما يطالبون به من معروف وإصلاح ، ننشرها نصحاً للأمة ، ودرءاً للفتنة والعقوبة عنها .. وأي فتنة أعظم من فتنة ترك الدين ؟ ، وأي عقوبة أعظم من موت القلب ؟ .. قال تعالى : ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون ﴾ .

أخي الكريم إننا ما لجأنا إلى هذه الوسيلة ــ الشريط والمنشور ــ إلاّ لمّا أغلق الحاكم السُبُل الأخرى ، فمنع الخطباء والعلماء من الجهر بكلمة الحق والدعوة إليه ، وحال دون إصدار صحف ومجلات تقوم بواجب النصيحة للأمة والحسبة على الراعي والرعية .. وإلى لقاء آخر قريب بإذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ، والصلاة والسلام على البشير النذير المبعوث رحمة للعالمين ، وبعد ...

فإن أثقل الواجبات في الإسلام ، وأكبر المهمّات في دين الله ، هو القيام بولاية الأمر وسياسة الناس .. والمتحمّل لها على خطر جسيم ومصيبة عظيمة ، إلا أن يؤدي حقها ، كما قال النبي ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه : « يا أبا ذر : إنك ضعيف وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزيٌ وندامة ، إلاّ من أخذها بحقها وأدّى الذي عليه فيها » ، رواه مسلم .

ويفترض فيمن ابتلي بها ممن عرف الله وعرف قدر هذا الواجب ، ألاّ يعيش متمتعاً بالأمر والنهي ، ومتمتعاً بالتصرّف بالبلاد والعباد والأموال والأعراض ، بل يعيش همّ القيام بالواجب وأداء الأمانة ، والخوف من التقصير في حق الله تعالى ، كما قال عمر رضي الله عنه : « وددتُ لو أخرج منها كفافاً لا لي ولا علي » .

ثم ان صاحب السلطة في الإسلام مكلّف تكليفاً لا شك فيه في إنفاذ أمر الله فيما تحت سلطته ، وأدائه لهذا الواجب .. فرضٌ محتوم لا مِنّة فيه ولا تكرّم .. وتعطيله لهذا الواجب ، خيانةٌ للدين والأمة ، وجريمةٌ في حقّ الله وحقّ المسلمين .

وبناء على ذلك ، فإن حقوق الحاكم التي حدّدها الشرع ، ليست حقوقاً مطلقة لكل حاكم ولكل أمير ، بل هي حقوقٌ معلّقة ومربوطة بأدائه لهذا الواجب ، وقيامه بحقّ الله ، وإلاّ فلا طاعة له ولا كرامة ، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : « أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم » .. ولولا هذا الشرط ، ولولا القيام بهذا الواجب ، لكان حقّ الطاعة المشروع في دين الله حقاً لكل أمير أو رئيس ، مسلماً كان أو كافراً ، وهذا أمرٌ مستحيل في دين الله .

ومن أجل ذلك كانت الجريمة مغلّظة ، والخيانه مضاعفة ، والإثم عظيما ، على من سعى في غش أبناء أمّته ، والتلبيس عليهم ، وخداع علمائهم واستغفالهم بادعائه ما لم يعمل ، وزعمه ما لم يفعل ، أملاً بالتمتّع بهذا الحقّ الشرعي ، والتمكّن من رقاب الناس ، والإمساك بنواصيهم .

ولهذا كان لا بدّ لك ــ أيها الأخ الكريم ــ أن تعلم حقيقة الأمر ، ومدى قيام الحكام في هذه البلاد بأمر الله وتنفيذهم لواجبات الإسلام ، ومدى الصدق في دعوى تطبيق الشريعة ، فان هذا دين تدين الله به ، ومن حقّك أن تعرف الصواب فيه ، وهذه المهمّة لا يمكن القيام بها على وجه صحيح إلا باعتبار حقيقتين عظيمتين :

أولاهما : الإحتكام الى الكتاب والسنة دون غيرهما عند التنزيل الواقعي

لممارسات أهل السلطة ، والتجرد من كل مفهوم خاطىء ، أو مراعاة لأصحاب النفوذ .

وثانيهما : إعتبار أن هذا الدين شامل لكل شؤون الحياة وشؤون الدولة والمجتمع ، وإن الحاكم محاسب ، ليس على أدائه الصلاة وإقامته للشعائر فحسب ، بل على عمله بهذا الدين في كل مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإعلامية ، وفي القضاء والجيش والأمن ، وغير ذلك . ومن اعتقد أن بعض شؤون الدولة أو المجتمع يمكن إخراجها من هيمنة الإسلام وسلطان الشريعة ، فليراجع عقيدته وليصحح دينه ، وليجدد شهادته ، ولا شك إنه ممن قال الله تعالى فيه : ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزيٌ في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ، وما الله بغافل عما تعملون ﴾ .

ولعل حادثة واحدة تكفي لمعرفة كم تساوي الأمة في عين الحكام وأصحاب النفوذ ، وهي إقدام الدولة على إعداد عشرات الطائرات جاهزة للاقلاع معدة لهرب أبناء الأسرة وحاشيتهم ، بعد أن تعرضت البلاد للخطر في بداية أزمة الخليج ، مضحين بكل الأمة في سبيل سلامتهم وأمنهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وعملاً بهذين الاعتبارين ، إليك ــ أخي المسلم ــ إستعراض لما يلزمنا به الإسلام في النظام السياسي ، والنظام القضائي ، والعلاقات الخارجية والجيش والأمن والنظام الإقتصادي والنظام الإجتماعي والإعلام ، ومقارنة كل ذلك مع ممارسة الحكام ، عسى أن تخرج بتصور عن حقيقة دعوى تطبيق الشريعة ، وفق الله الجميع للصواب .

النظام السياسي

أما في النظام السياسي ، فان الإسلام يلزم الحاكم باتخاذ القرار على أساس من الشورى ، وتحقيق مصلحة الأمة ، ويلزمه بتعيين أهل الأمانة والنزاهة والقوة في مواقع المسؤولية ، كما يلزمه بمحاسبة الولاة ومراجعتهم حسابا شرعيا .

أما في الشورى ، فإن من قواعد الإسلام أن يبنى كل قرار سياسي يهم الأمة في الداخل والخارج على أساس من الشورى .. والقول بالشورى ثابت بالنص القطعي في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . ففي القرآن يقول تعالى : ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ ، ويقول : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ . وحياة المصطفى ﷺ وخلفائه الراشدين حافلة بتطبيق أمر الله في هذا الأصل العظيم ، فها هو عليه الصلاة والسلام يقف أمام الناس قبيل غزوة بدر ويقول : « أشيروا عليّ أيها الناس » ، فيأخذ برأيهم في المضي قدما للمعركة ، وإختيار الموقع المناسب ، وها هو يستشير أصحابه بشأن الأسرى ، ثم ها هو عليه الصلاة والسلام يستشيرهم في أحد وينزل على رأي أغلبيتهم رغم معارضته لرأيه هو عليه السلام ، وها هو ينزل عند رأي سلمان الفارسي في غزوة الخندق ، وينزل عند رأي المسلمين في عدم إعطاء المشركين ثلث ثمار المدينة لينصرفوا عنه ، ومواقف أخرى كثيرة حتى قال عنه أصحابه رضي الله عنهم : « ما رأينا أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ » .

فهل جاءت هذه الروايات لتلطيف المجالس وإضفاء جوّ من البركة عليها ، أم أنها نصوص شرعيّة ملزمة تستدعي التطبيق والإلتزام ؟ .

أخي الكريم : لا شك ان ما يعمله الحكام من حصر القرار السياسي على أفراد قلائل من أبناء تلك الأسرة الخاصة ، بل وتفرّد الحاكم الفرد بالقرار في أكثر الأحيان ، مناقض للشورى مناقضة صريحة ، ولسنا هنا في مقام ذكر عشرات القرارات السياسية المتخبطة المبنيّة على تلك الدائرة الضيّقة ، أو على رأي ذلك الفرد ، لأنك على علم بكثير منها .

ولكن لا بد من رد الشبهات التي يثيرها الحكام دفاعاً عن مواقعهم وادعاءا كاذبا بالقيام بهذا الواجب ، وتلبيسا على أهل العلم بأن بعض الممارسات التي يمارسونها تمثل الشورى الحقيقية ، بل تمثل غاية ما يريده الله من الحاكم ، ثم تُسرد عليك يا أخي أمثلة زائفة ، فيقال هذه مجالس الأمراء مفتوحة يحضرها وجهاء الناس والعلماء ، وهذه هيئة كبار العلماء تستشار في أكبر شؤون الدولة وقراراتها ، وكأن الأمة بلغت من السذاجة أقصى مبلغا ، حتى صارت تنطلي عليها هذه المخادعات ، والأولى بالقول أن هذه المجالس تكريس حقيقي لعملية الاستبداد ، وجرّب أنت بنفسك واحضر أحدها لترى موقع الحاكم من الناس ودرجة ازدرائه بهم واحتقاره لهم ، ثم انظر كم من قضايا السياسة حوّلت الى هيئة كبار العلماء ، إلاّ قضايا ضمن الحاكم فيها فتوى تناسب الدولة .. وباختصار فإن أمر الشورى الثابت في الكتاب والسنة معطّل تعطيلا كاملا ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله .

ولا تستغرب أخي الكريم ان تقدم الدولة بعد الضغوط الداخلية والخارجية على إنشاء مجلس صوري تسميه تلبيسا بـ « مجلس الشورى » ، وجوده شرّ من عدمه .. ولن تكون هناك شورى حقيقية حتى يتوفر فيها شرطان :

الأول : أن يكون أهل الشورى من أهل الإستقامه في دينهم والإتقان في معرفتهم وتخصصهم .

والثاني : أن يُعطى هؤلاء حقّ البتّ في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة ، وما عدا ذلك فهو مخادعة وتلبيس على الأمة واستغفال لأولي الأحلام والنهى .

مصلحة الأمة

أما فيما يتعلق بتحقيق مصلحة الأمة ، فإن تطبيق الشريعة يقتضي أن يتوخى الحاكم في قراره السياسي تحقيق مصلحة الأمة ، وانفاذ مقاصد الشريعة غير ملتفت الى المصلحة الشخصية ، لأن الحاكم ليس إلا راعيا قد استرعاه الله ، ولا بدّ له ان يتقي الله في ذلك . وهذا رسول الله ﷺ يحدد هذا الدور بقوله « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته .. الإمام راع ومسؤول عن رعيته » الحديث متفق عليه .

وهاهو عليه الصلاة والسلام ينذر الرعاة الغاشين لرعيتهم بقوله « ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلاّ حرم الله عليه الجنة » ، متفق عليه. وقوله « ما من أمير يلي أمور المسلمين ثم لا يجتهد وينصح لهم الا لم يدخل معهم الجنة » رواه مسلم .

إن نظرة سريعة للواقع تكشف لك يا أخي ، ان مصلحة الأمة في دينها ودنياها في الداخل والخارج وفي جميع شؤونها ، لا يمكن أن تتقدم على مصلحة الفئة المتسلطة ومن حولها . وإن كل قرار أو تعيين أو نظام أو سياسة إنما تراعي أولا مصلحة هذه الفئة ، ثم يُنظر الى مصلحة الأمة بعد ذلك ، وما سوف يقرأ عليك بعد قليل من أوضاع المال والجيش والأمن والإعلام والقضاء ، أدلّة دامغة على أن هذا واقع حقيقي مرّ ، لا يمكن إنكاره ولا تجاهله ، ولا تستبعد أن يكون المسؤول عنه قد وقع تحت دعاء الرسول ﷺ فيما ثبت عنه عند مسلم حين قال : « اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشقّ عليهم فشقّ عليه ، ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق بهم » ، ويا تعاسة من يدعو عليه محمد ﷺ .

تعيين المسؤولين

أخي الكريم .. أما فيما يتعلق بتعيين المسؤولين ، فان الواجب الشرعي يقتضي أن يستعمل الحاكم لوزارته وبطانته من يحضّه على الخير ، ويحذره من الشرّ ، كما قال ﷺ : « ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة ، إلا كانت له بطانتان .. بطانة تأمره بالمعروف وتحضّه عليه ، وبطانة تأمره بالشرّ وتحضّه عليه ، والمعصوم من عصمه الله » ، رواه البخاري . وقوله عليه السلام : « إذا أراد الله بالأمير خيرا ، جعل له وزير صدق ، إن نسي ذكّره ، وان ذكر أعانه » ، رواه أبو داود باسناد على شرط مسلم .

هذا في وزارته ، أما في ولايته أمور الناس والمسؤلين عنهم ، فيقول الله تعالى مخبرا عمّا قالته إبنة شعيب عليه السلام : ﴿ يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ ، وجاء في الحديث : « من قلّد رجلاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى منه ، فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين » .

سؤال : هل سمعتَ بأن أحد أفراد الأسرة الحاكمة مَثُل أمام القضاء بسبب تعاطي المخدرات أو المسكرات ، أو بسبب أكله حقوق الناس ، بل وحتى بسبب قتله نفساً مؤمنة بغير حق ؟ !

فاذا كانت هذه هي توجيهات الشريعة ، فماذا يقول الناس عمّن استوزر من الوزراء من يحارب الاسلام والتديّن صراحة ، من خلال الولاية التي تحت يده ، ومن ينقض على أموال المسلمين فيأكل منها ما يشاء ويعطي ما يشاء ويعطّل مصالح الناس ، ثم يعيّن من الأمراء وحكام المناطق ، ما بين جبّار متسلّط ، يحارب العلماء ويكيد لهم المكائد ، ويستعبد الناس ويهينهم ، وسفيه جاهل لا يعرف لأهل العلم والفضل قيمتهم واحترامهم ، وسكير مريض يقضي الأيام العديدة لا يفيق من سكره ، وآخر لا يعرف من امارته الاّ فنون النهب والإحتكار والاستغلال .. هذا فيما له تأثير على الناس .

أما في السلوك الشخصي الذي يفترض ان يكون فيه قدوة للناس ، فحدّث ولا حرج ، عن درجة الانحراف وسوء الممارسة ، ولا حول ولا قوة الا بالله .. حتى لقد أصبحت هذه الإنحرافات مادة دسمة للأعداء ، يؤلّفون بها الكتب ، وينشرون بها المقالات من أجل الإستهزاء بالبلد وأهله ، أما المخلص والمستقيم ، وصاحب القدرة والكفاءة ، والمجتهد في تحقيق مصالح الأمة ، فخارج دائرة التعيين والمسؤولية .. وكم من رجل من المشهود لهم بالحكمة ، ومن صاحب عقل مفكر ، وصاحب رأي ونظر ، أبعد عن هذه المراكز ومواقع التأثير .. أليس هذا كلّه — يا أخي الكريم — عصيان صريح لأوامر الله ورسوله ، يبعث على الأسى في نفس كل مسلم ؟ .

محاسبة الولاة

أخي الكريم ، أما فيما يتعلق بمحاسبة الولاة ، فإن الإلتزام بالشريعة يقتضي أن يكون الولاة عرضة للمحاسبة والمراقبة الشرعيّة الدقيقة ، و ذلك للتأكد من أدائه للواجب والمهمّة التي كُلّف بها ، ومدخل المال عليه ومخرجه ، وضمان عدم سوء استغلاله لنفوذه في ولايته .. فقد جاء في الحديث المتفق عليه ، أن النبي ﷺ استعمل إبن اللتبيّة على الصدقات ، فلما حاسبه قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إليّ . فقال النبي ﷺ : « ما بال الرجل منكم نستعمله على العمل ممّا ولاّنا الله ، فيقول هذا لكم وهذا أهدي إليّ ، أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيُهدى إليه أم لا » الحديث .

وهذا عمر يستدعي عمرو بن العاص من مصر ، ويحاسبه على سوء استغلاله لمنصبه ، لما ضرب إبنه الرجل القبطي ، ويُرسل محمد بن مسلمة للتأكد من حقيقة شكوى أهل العراق على سعد بن أبي وقاص ، ويأمره بحرق باب بيته ، محاربة لفكرة الاحتجاب عن الناس ، ويستدعي أمير حمص ويحاسبه على شكوى الناس ضده .. وقصص أخرى كثيرة للخلفاء الراشدين كلّها تصب في هذا المعنى .

لكنك — يا أخي الكريم — إذا رأيت واقع هذا البلد ، تبيّن لك درجة الابتعاد عن تطبيق هذا المبدأ العظيم .. فالأمراء هنا والوزراء لهم سلطة مطلقة في ولايتهم وحكمهم ، ولهم عهد اكيد بالبقاء في مناصبهم ، والاستمرار في أكل حقوق الناس ونهب أموالهم والتقصير في واجبهم .. إلاّ أن يصدر منهم جريمة واحدة هي إزعاج الحاكم أو إغضابه ، فحينئذ سيصدر الأمر بإبعادهم واهانتهم .. أمّا حقّ الله ، وحقّ المسلمين ، وحقّ الأمّة ، فلا كرامة له ولا اعتبار .

وانظر يا أخي كيف بقي بعض الوزراء في مناصبهم عقودا من الزمن ، وكأن هذا المنصب لا يصلح لغيرهم ، بل أن بعضهم ليتولى إدارة أكثر من وزارة في وقت واحد ، وكأن البلد خالية من الرجال الأكفاء . وانظر يا أخي كيف فضحت أحداث الخليج وزارة الدفاع ، وكشفت الغش الفظيع للأمّة في الجيش ، وكيف تمخّض الجبل عن فأرة ، وكيف ضاعت الآلاف المؤلفة من الملايين التي أفقت لبنانه ، ثم لا يكتفي بالسكوت عن المسؤول عن هذه الجريمة ، بل يُشكر على سرقته لأموال الأمة ، وإهماله للجيش ، وتعيين أبنائه في مراتب عالية ، ثم لا يخجل هو ومن وراءه من ترديد مقالة تطبيق الشريعة ، والإلتزام بالعقيدة ، والسهر على مصالح الأمة .

الإنظمة والقوانين

أخي الكريم .. وأما فيما يتعلق بالأنظمة واللوائح والقضاء والمحاكم ، فان الحاكم ملزم — بأمر الله — بتسيير جميع شؤون الدولة وأنظمتها ولوائحها التي يعمل بها الناس على أساس شرعي ، ويلتزم بهيمنة الشريعة على جميع أشكال القضاء والحكم بين الناس .. قال الله عز وجل : ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون ﴾ ، ويقول : ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ﴾ ، ويقول : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ .. ودلالات هذه الآيات وغيرها كثيرة صريحة واضحة قويه ، وليست مسألة هيّنة ، بل هي من مسائل العقيدة ، والقضية كفرٌ أو إسلام ، والتزام أو خروج من الملّة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « لا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله فهو كافر » ، وقد عدّ العلماء فيما نقله عنهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب : « من جعل غير هدي الرسول أكمل من هديه ، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه كافر ، وكذلك من اعتقد أن بعض الناس لا يجب عليه اتباع النبي ﷺ » . والأمر الخطير ان كثيرا ممن إلتبس عليه الأمر يظنون ان الحاكم لا ينطبق عليه هذا الوصف حتى يعلن الإعتقاد إعلانا ، وإلاّ فله الحق ان يحكم عمليا بما شاء من أنظمة الطاغوت ، ولن يقع في خطر الكفر حتى يعلن بلسانه تركه لما أنزل الله .. والحمد لله فقد تولّى الشيخ محمد بن إبراهيم الردّ على هؤلاء فقال : « من أعظم ذلك — أي من أعظم الكفر وأظهره — معاندة للشرع ، ومكابرة لأحكامه ، مشاقة لله ورسوله ، ايجاد المحاكم الوضعية التي مرجعها القانون الوضعي ، وأي كفر فوق هذا الكفر ، وأي مناقضة للشهادة بأن محمدا رسول الله بعد هذه المناقضة » .. إنتهى كلامه رحمه الله .

وبالرغم من هذا الخطر ، فقد أقدمت الدولة على سنّ عشرات الأنظمة واللوائح المستمدة من الشرق والغرب ، مما يناقض الاسلام .. وعلى سبيل المثال لا الحصر ، نذكر نظام مراقبة البنوك المحللة للربا ، ونظام التعرفة الجمركية المجيزة للمكوس ، ونظام العمل والعمال ، ونظام العلم الوطني ، وأعلام الدول الصديقة المحللة لشعائر الجاهلية ، وغيرها كثير .

كما أقدمت الدولة على انشاء محاكم غير شرعية لها سلطة قضائية كاملة ، بل حرمت القضاء الشرعي من النظر في بعض الأمور ، وجعلت كلمة الفصل فيها للقانون الوضعي ، ومن ذلك لجنة الأوراق التجارية بوزارة التجارة ، واللجان الجمركية ، وديوان المحاكمات العسكرية ، والمجالس التأديبية لقوات الأمن الداخلي ، ولجنة أمن الحدود ، وغيرها كثير .. وهذا فضلا عن المحاكمات الميدانية المرتجلة التي يقيمها صغار الضبّاط والجنود من رجال الشرطة والمرور ، ويتقمّصون فيها دور السلطة القضائية والتنفيذيّة ، بل والتشريعيّة ، وتصدر الأحكام الفوريّة بناءاً على المزاج والحالة النفسية في تلك اللحظة ، ثم لا تُقبل المراجعة ولا الطعن ولا الإستئناف ، وتنفّذ فوراً مهما بلغت من الظلم والجور ومخالفة ما أنزل الله على محمد ﷺ .

أخي الكريم : ليست هذه دعاوى كيديّة ، أو تهماً مختلقة ، بل هي حقائق ثابتة لا يسع أحد إنكارها ، ولولا قصر الوقت لتمكنت من سماع أمثلة أخرى وحقائق عن هذه النظم واللوائح والمحاكم الطاغوتية ، ولا بدّ من التكرار مرة أخرى أننا على خطر عظيم ، ولا بدّ لنا من التخلّص من هذه المصائب بالرجوع الى الله ، والتحاكم الى كتابه ، وإلاّ فالآيات السابقة ، والأحاديث وأقوال العلماء ليست عنّا ببعيد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

أخي الكريم : ان الشريعة مثلما هيمنت على جميع شؤون الحياة ، فهي المهيمنة على جميع الناس ، صغيرهم وكبيرهم ، شريفهم ووضيعهم ، حاكمهم ومحكومهم .. ولا يجوز أن يشذ عن حكم الله أحد ، وان من أخطر الأمور أن يفرق بين الناس ، وتكون فئة منهم غير قابلة للمثول أمام القضاء ، فلقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه غضب غضباً شديداً حينما حاول أسامة بن زيد الشفاعة للمرأة المخزومية ، فقال : « أتشفع في حدّ من حدود الله ؟ والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدها » . وقال عليه السلام : « إنما أهلك من كان قبلكم ، انهم اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحدّ » .

أخي الحبيب .. أليست الحال في هذه البلاد على خلاف ما يريده الله ورسوله ؟ .. وما ينطبق على ما أنذر به المصطفى ﷺ ؟ .. هل سمعت بأن أحد أفراد الأسرة الحاكمة مثُل أمام القضاء بسبب تعاطي المخدرات أو المسكرات ، أو بسبب أكله حقوق الناس وأموالهم ، بل وحتى بسبب قتله نفساً مؤمنة بغير حقّ ؟ ! .. هل سمعت أن أحدهم أقيم عليه حدّ الحرابة لتهريبه المخدرات ونشرها بين الناس ؟ .

من المؤكد انك لم تسمع ، وربما لن تسمع ، الا ان يشاء الله ، واذا حدث وحوكم أحد غيابيا ــ وقليلا ما يحدث ــ فمن هذا الذي يجرؤ على إنفاذ حكم الله فيه ؟ .. ولذا كثرت منهم الجرائم والمصائب ، لأن القضاء ليس لهم ، وإنما هو لغيرهم .. بل تصوّر ان أحد الأمراء تجاوز هذا الحدّ الى ما لا يخطر على بال عاقل ، وذلك حين أقدم أحد على استغلال نفوذه باعتقال وسجن أربعة من القضاة المخلصين ، ضارباً عرض الحائط بحصانتهم القضائية التي لا تجرؤ حتى أمم الكفر على تجاوزها . وحرصا من الدولة على ستر هذه الحوادث وتغطية هذه المخالفات ، فقد منعت تجديد النظام الإداري للقضاء ، وحرمته من التطوير في وسائل التوثيق والإتصال ، فانبرى العلمانيون وأعداء الدين ليغتنموا هذه الفرصة ولينسبوا هذا التقصير والفوضى لذات الشريعة ، والى النظام القضائي في الإسلام ، ولكن هيهات فان حبلهم قصير ووسيلتهم منقطعة ، والحمد لله .

العلاقات الخارجية

أخي الكريم : وأما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، فان الإسلام يلزم الحاكم بالتعامل مع الدول والشعوب الأخرى على أساس شرعي صحيح ، هدفه إعلاء كلمة الله ونشر الدعوة وقمع الكفر ، وغايته تأييد المسلمين ونصرتهم في كل مكان وزمان ، والبراءة من الكفار ومعاداتهم ، وبناء كل شكل من أشكال العلاقة على الكتاب والسنّة . فالقرآن حدد المواقف من الكفار تحديدا صريحا لا لبس فيه .. قال الله تعالى : ﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾ . وقال : ﴿ ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليهم ما اتخذوهم أولياء ﴾ . وقال جلّ وعلا : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم ﴾ . وقال : ﴿ ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون ﴾ .

وهكذا تتوالى الآيات في دلالة واضحة على أنه لا تجوز بأي حال من الأحوال موادة الكفار ولا محبتهم أو نصرتهم أو اعانتهم على المسلمين ، وأن المخالفة لهذا الأمر لا تُعد فسقاً وحسب ، بل كفراً مخرجاً عن الملّة ، وهذا معنى قوله تعالى : ﴿ ومن يتولّهم منكم فإنه منهم ﴾ . وان شئت فاقرأ رسالة الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بعنوان : « حكم موالاة أهل الشرك » .

وأما الموقف من المسلمين فيقول الله عز وجل : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ . ويقول جلّ وعلا : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ، ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ﴾ . وهكذا فحقّ المسلمين ــ وبخاصة الدعاة والمجاهدين ــ التأييد والمحبّة والمودّة والنصرة ، وهو حقّ شرعي ملزم بأمر الله ورسوله .

أخي الكريم : اذا اعتبرنا هذا هو الميزان في العلاقات مع الآخرين ، فكيف

مخصصات العائلة المالكة تصل الى ثلث ميزانية الدولة ، والأمراء سرقوا الأراضي وتقاسموا ناقلات النفط ، وحظوا بالمناقصات والإمتيازات ، والمدهش كيف تحولت أغنى دولة في العالم الى دولة مستدينة ؟ !

يقوم واقع هذه البلاد ؟ .

أما العلاقة مع الكفار ، فان أهل السلطة لا يكتفون بالتعاون والتأييد ، بل يتعدونه الى المودّة والتفاهم التامّ معهم في قضايا العالم ، ويعلنون ذلك بكل جرأة وتبجّح ، ويعدّون صداقتهم لبعض الأمم الكافرة صداقة تاريخية حضارية لا يرتقي اليها شكّ ولا تتزعزع ، ويلجأون الى هذه الدول الكافرة في كلّ أزمة ومشكلة ، ويستشيرونها في كل نازلة وحدث ، ويلتزمون بتوجيهاتها ، ولا يكتفون باقتراف هذه المخالفة بأنفسهم ، بل يعمدون الى ما هو أسوء من ذلك ، فيحاولون إزالة مفهوم الولاء والبراء من أذهان الناس ، حيث يعمّمون على الخطباء المنع من سبّ اليهود والنصارى ، ويُلزمون وزارة الاعلام بمنع كلّ جريدة أو مجلّة تنتقد أمريكا أو السياسة الغربية تصريحاً أو تلميحاً ، ويحاولون في بعض الأحيان تبرير كثير من التقصير في الداخل والخارج بضغوط أمريكية ، وكأن الضغط الأمريكي أمر ملزم لا مفر منه ولا يجوز عصيانه ، وهو فوق ما يريده الله ورسوله ، ويفتحون لهم البلد بحجّة حمايتها والدفاع عنها ، ويعمّمون على كل الإمارات بردع كل من يضايقهم ، ومعاقبة كل من ينزعج من وجودهم ، وأخذ التعهّد على كلّ من يحاول إنكار منكراتهم ويدافع عن كرامته وعرضه اذا مسّوها ، ويحاربون كل فتوى تعكّر صفو العلاقات معهم ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

أما العلاقة مع المسلمين من الدعاة والمصلحين والمجاهدين في العالم ، فانها تصفهم بانهم أصوليون ومخرّبون مشبوهون ، وتُساء سمعتهم من خلال وسائل الإعلام ، وتتبادل الدولة مع السلطات الأخرى الظالمة المعلومات والخبرات من أجل إيذائهم والتضييق عليهم .. وأما المجاهدون ، فلا يُقدّم لهم شيء إلا بإذن صريح ممن تسمّى بالدول العظمى .

وبعد أن اطمأنت الدولة على استمراء الناس وتعوّدهم على هذه الممارسات ، وصمتهم على كل هذه المخالفات ، قامت بما لا يخطر على بال ، وهو الإعتراف الصريح والقاء المشروعية على وجود اليهود الصهاينة في أرض فلسطين واغتصابهم لمسرى رسول الله ﷺ ، ومنافسة الأنظمة الطاغوتية في الحصول على رضا « إخوان القردة والخنازير » ، وبذل كلّ ما في وسعهم لتأمين سلامة من وصفهم القرآن الكريم بأنهم أشد الناس عداوة للذين آمنوا . ونسأل الله أن لا يأتي اليوم الذي تملأ فيه شركات اليهود أرض الجزيرة الطاهرة ، أو تدفع فيه هذه البلاد الأتاوة لليهود بعد ان دفعتها للنصارى .

أخي الكريم : لماذا هذا كلّه ؟ . هل هو غفلة أو نسيان أو خطأ عابر ، أم سياسة ماضية وتصرّف مقصود متعمّد ؟ . انها والله النذارة بالخطر والعذاب الأليم والعياذ بالله .

شؤون الجيش والدفاع

أخي الكريم : أما فيما يتعلّق بشؤون الجيش ، فإن الواجب الشرعي يقتضي أن ينفذ أمر الله عز وجل : ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ .. فهذه سياسة الإسلام الحربية ، الإعداد والإستعداد بالرجال وبالعتاد لتنفيذ أوامر الله القائل : ﴿ وجاهدوا في الله حقّ جهاده ﴾ ، والقائل : ﴿ قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ﴾ .. فالجهاد واجب شرعي على الحاكم في الإسلام ،

وأدنى درجة من درجاته هي : حماية ثغور المسلمين ، أو ما يسمى اليوم بالدفاع ، وأعلاها فتح البلاد وجمع العالم تحت راية الإسلام .. وواضح من أوامر الله أن المقصر في الإعداد والإستعداد عاص لله ورسوله ، وخائن للأمة ، ومورد للبلد موارد الهلاك والدمار . ولسنا في حاجة ان نثبت ان المسؤولين في هذا البلد قصروا في ذلك الى درجة الإهمال المتعمد ، فأخذوا آلاف الملايين بدعوى انها تصرف على الجيش ، حتى بلغت ميزانية الجيش مقدارا مساويا لميزانية الجيش المصري والعراقي والسوري والعدو اليهودي مجتمعة ، ولما جدّ الجدّ ودعت الحاجة ، تبيّن أن الجيش لا يستطيع الدفاع عن قرية صغيرة ، فضلا عن هذه الجزيرة المترامية الأطراف .

والعجيب يا أخي الكريم ، أن تتحول هذه الفضيحة المزرية الى قرار حكيم ، ورأي صائب ، وينسى كل شيء .. وتزداد المصيبة حين تعلم أنه بعد هذا الدرس القاسي المرير ، تعلن الدولة بلا خجل ولا حياء انها ستبقي قوة دولية للدفاع عن الخليج ، وكأن أهل هذه البلد سلبوا رجولتهم ، واعترفوا باستحالة القدرة على الدفاع عن أعراضهم وأنفسهم ، وكأن تكوين الجيش القوي المرعب للأعداء أمرٌ جاءت الشريعة بتحريمه والتحذير منه .. ولا يتغير وضع الجيش بشريا وعتادا وإعدادا بعد ذلك أي تغيير يذكر .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أخي الكريم .. وعند الحديث عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن من تبعات التمكين في الأرض ، أن يتصدى الحاكم للقيام بهذا الركن العظيم ، والقضاء على مظاهر الفساد وإظهار شعائر الإسلام ، قال الله تعالى : ﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور ﴾ .. فهو واجب من واجبات الحاكم نفسه ، وإذا قصّر فيه فهو آثم مخالف لأمر الله ، معطّل لواجب من واجبات الحاكم ، حيث ورد في الأثر : أن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

أما في هذه البلاد ، فإن الحاكم وأهل السلطة المتنفذين معه ، لم يكتفوا بارتكاب المنكرات بأنفسهم ، بل فرضوها على الناس ، من خلال المؤسسات الرسمية ، بل وسعوا الى إضعاف أي محاولة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحاربوا بقوة السلطة كل محاولات الدعوة البسيطة باللسان ، وتتبعوا المصلحين واحداً واحداً ، وبخاصة أصحاب المنابر من الخطباء وطلبة العلم . وتصور يا أخي أن الحاكم المكلف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يحارب الدعاة ويقف حائلاً بينهم وبين إصلاح الناس ، وقد يقول قائل إن هذه الدولة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس الحسبة بقوة السلطان ، ولكن الحقيقة التي يجب أن يعلمها من يقول هذا القول هي أن هذه المؤسسة تعتبر ورطة تورطت فيها الدولة ورثتها عمّن كان قبلها لا يسعها فعلا ولا التخلص منها ، ولذلك سعت الى قص أجنحتها وتجميد صلاحياتها وجعلها إسماً بلا مسمّى ، وصورة بلا حقيقة ، وحرصت على تشويه سمعتها وصورتها حتى تقف عن أداء رسالتها ، وتدفنها وهي حيّة ، وتحجب أعمال رجالها وانجازاتهم الكبيرة عن المجتمع .. وفي المقابل تتصدى لكل مخالفة ولو بسيطة بالنشر والتشهير في سيل من الشائعات والأكاذيب ، ناهيك عن التقصير عنهم في الإنفاق ، وتقليل الميزانية ، وحرمانهم من كل وسائل تيسير عملهم والإرتقاء بهم .

الحاكم .. وحماية أرواح الناس

أخي الكريم ومن مقتضيات الشريعة أن يسعى الحاكم لحماية أرواح الناس وممتلكاتهم وأعراضهم ويؤمّن لهم ما يريدون من الخصوصية في حياتهم ولا يتم هذا فهذه هي أوامر الله وأوامر رسوله صلى الله عليه وسلم الواضحة البيّنة قال الله تعالى « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا » . وقال جلّ وعلا « ولا تجسسوا » ويقول النبي عليه السلام « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه » رواه مسلم . ويقول « المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه » متفق عليه . ويقول في الحديث الصحيح « من ضارّ مسلما ضارّه الله » . وقد أسقط النبي صلى الله عليه وسلم القصاص عمن فقأ عين من يتجسس عليه من ثقب الباب . ولا شك أن من يقترف شيئا من إيذاء المسلمين أو مضايقتهم أو التجسس عليهم فقد اقترف إثماً مبيناً وأتى جريمة عظيمة ، وإذا كان المقصود بهذا الإيذاء والإزعاج احد المصلحين فان الجريمة تتحول الى حرب لله ورسوله كما في الحديث القدسي « من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب » رواه البخاري .

سلطة جهاز الأمن

أخي الكريم اذا قوّمنا الحال في هذا البلد بهذه المعايير فسترى عجبا وكأن الحكام يبحثون عن أي نص في القرآن والسنة حتى يخالفوا مدلوله بالضبط وإلا فكيف يفسّر إنشاء هذا الجهاز الضخم من المباحث والذي يبلغ تعداد أفراده أضعاف أعداد الجيش ويزوّد بأحدث الأجهزة ومهمته فقط التجسس على الناس وبالأخص المصلحين والدعاة ومضايقتهم والقبض عليهم دون أي أمر قضائي شرعي واستجوابهم بل وسجنهم وربما تعذيبهم وارهابهم في كثير من الأحيان قل لي بربك ماذا تسمي هذا ؟ ألوف مؤلفة من أفراد منتشرين في كل مدينة وقرية وبيت وشارع ولهم صلاحية التجسس على كل هاتف وسيارة ولم يسلم منهم حتى علماء هذا البلد ومشايخها الكبار أما متابعة الجريمة وتجارة المخدرات وتجارة الفساد وأفلام الخلاعة وبيوت الدعارة وغيرها مما يستحق المتابعة الحقيقية والمحاربة لو صدق الحاكم في تطبيق الشريعة ففي مأمن منهم إلا نزر يسير بل لا تكاد الأجهزة القليلة المخلصة كالهيئات تكشف وكراً للفساد أو عصابة مخدرات أو بيتاً للدعارة الاّ ويسارع المسؤلون بالتستر عليهم ويقومون بكل وقاحة بمعاقبة الذي قام بواجبه ، وأننا في هذا المقام نؤكد على الأخوة العاملين في جهاز المباحث والمخابرات أن عملهم اذا تضمن التجسس على المسلمين والدعاة والمصلحين وإيذاءً لهم فهو أشد من المحرمات والمال المأخوذ عليه سحتا كما أفتى بذلك كبار علماء هذا البلد ومن عاند وكابر ومضى في إيذائه فليبشر بالمصائب في نفسه وفي ذريته وماله بسبب دعاء الصالحين والمظلومين عليه ونظن أن كثيراً ممن يعملون في هذه الأجهزة قد لبس عليهم وعملوا فيه بجهل واجتهاد والأصل فيهم أنهم وقافون عند أوامر الله ونواهيه وهاقد تبين لهم حكم الله في هذه المهنة الخبيثة فليتوبوا وليتبرؤا منها ويحذروا زملائهم ويسلموا من دعوة المظلوم التي أخبر عنها صلى الله عليه وسلم بأنها « ليس بينها وبين الله حجاب » « والتائب من الذنب كمن لاذنب له ».

النظام الإقتصادي

أخي الكريم وأما ما يتعلق بالنظام الإقتصادي فان تعاليم الإسلام تهدف الى حماية المال العام والخاص وسلامة مدخله ومخرجه والتشجيع على دورانه وتنميته وحركته ومداولته بين الناس بالطرق المشروعة المباحة أما المال العام فان المقطوع به في الإسلام بلا شك ولا ريب أنه مال للمسلمين عامة لايجوز جمعه ولاصرفه إلاّ بحق ودور الحاكم فيه دور العامل المستأمن المكلف بتنفيذ أمر الله فيه ولايمكنه بأي حال من الأحوال أن يعد هذا المال ملكا له وان كان له فيه حق فلا يزيد عن راتب تحدده الأمة كما حددته من قبل لمن هو أشرف منه وما جاوز ذلك فهو غلول وأكل بالباطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « من اقتطع حق امرىء مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار فقال رجل وان كان شيئا يسيرا يارسول الله قال وان كان قضيبا من أراك » رواه مسلم . وقال « من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه كان غلولا يأتي به يوم القيامة » رواه مسلم . ودعنا نرى أخي الكريم كيف ضربت الدولة بهذه النصوص الشرعية عرض الحائط في طريقة جمع المال العام وحفظه وصرفه أما في جمعه فقد عمدت الوسائل المحرمة التالية :

أولا : الربا المحرم بالنص القطعي في الكتاب والسنة من خلال الإستثمار في البنوك الغربية الربوية وشراء المستندات الربوية في الخارج وبيعها في الداخل . ولا أظنك ياأخي الكريم بحاجة الى سماع أدلة تحريم الربا فقد عرفها كل مسلم .

ثانياً : وضع المكوس والجمارك على المسلمين من أبناء البلد وغيرهم

لا بدّ من إعادة النظر في مسألة طاعة أمراء الحكم السعودي .. لأن خضوع الشعب كان بسبب اعتقاده أنه يخضع لسلطة الدين ، أما الآن فإن كل شيء اختلف وتغيّر

ومعلوم في الشريعة أن المكوس والجمارك لاتوضع الاّ على الكفار كما ثبت ذلك عن عمر رضي الله عنه .

ثالثاً : جباية الضرائب من الناس وقد تحايلت الدولة في تسميتها خوفا من الحرج الشرعي فسمتها رسوما وقامت بجبايتها من الأفراد فضلا عن المؤسسات والشركات ومثال ذلك رسوم رخصة القيادة واستمارة السيارة والجواز والإقامة وغيرها ، ولا ينفع تخفيض هذه الرسوم فإنها لاتزال رسوما . ثم هناك الغرامات الكثيرة الموضوعة على كل تأخير أو خطأ أو مخالفة ، واستمع الى كلام الشيخ عبدالله بن حميد ، حين قال في الأربع الرسائل المفيدة صفحة ٤١ « ومن المنكرات الظاهرة ، الظلم قال عليه السلام « الظلم ظلمات يوم القيامة » فمن ذلك مايفعله بعض الأمراء من أخذ اموال الناس باسم التأديب والنكال وهذا حرام لأن الشارع قرر عقوبة كل ذنب وما لاتقرير فيه من الشارع ففيه تعزير بالضرب أو الحبس أوالكلام المخجل بما يراه الوالي رادعا لأمثاله أما أخذ الأموال عن الحدود فهذا محادة لله ولرسوله ، ومن القوانين الطاغوتية » انتهى كلامه رحمه الله .

أخي المسلم .. أن العجيب في الأمر هو أن اللجوء الى هذا الحرام وإثقال كواهل الناس ومحاربة الله ورسوله جاء بالرغم من وجود هذا الخير العظيم والثروة النفطية الهائلة التي تغني بلا شك عن كل ماهو حرام ولكن ومع الأسف الشديد فان الدولة لم تكتف بذلك ، بل عمدت الى جريمة نكراء لايمكن تبريرها ألا وهي اضافة الزكاة التي يجب ألا تصرف إلا في مصارفها التي نصّ عليها القران الى ميزانية الدولة العامة والتي تصرف بدون شك في غير مصارف الزكاة المشروعة .

نفقات المال العام

أ ــ في الداخل :

أخي الكريم هذه هي وسائل الدولة في جمع المال العام فماهي وسائلها في صرفه ؟

إن الأسلام يوجب على الحاكم صرف المال العام على مصالح المسلمين فقط كما يوجب عليه ترتيب الصرف على الأولويات دون تلاعب ، ومصالح المسلمين إنما يحددها أهل الحل والعقد ولايحددها الفرد المستبد أوالفئة المتسلطة ولاندري كيف يبرر الحكام صرف الأموال الطائلة وآلاف الملايين على القصور الخاصة الضخمة والملاعب الرياضية ومعارض الأمس واليوم في البلاد الكافرة وشراء أراضي الأمراء المغصوبة بحجة تمليكها للدولة ، في وقت تقتّر فيه الدولة على الصحة والتعليم والبحث العلمي والخدمات العامة ولاندري ماالذي يبرر بعد كل هذه السنين من الميزانيات الضخمة غياب شبكة للقطارات تخدم مدن هذا البلد الشاسع وحجاج بيت الله مع وجودها في كل بلاد العالم المتقدم والمتخلف .

ب ــ في الخارج :

هذا ياأخي عن الصرف في الداخل ، أما الصرف في الخارج فلا تدري ماهي الحيثيات الشرعية والأدبية التي تفسّر توزيع الهبات والقروض بمئات الملايين بل بآلافها على أنظمة الدول الأخرى ولو كانت كافرة وقد سمعت بما تناقلته وسائل الأعلام العالمية بأن الدولة دفعت مليارات الدولارات الى الدولة التي تمثل الإلحاد وتحارب المسلمين .

ولعلك لم تسمع عن الدعم المالي الذي يخرج من أرض الحرمين الى الصليبيين والشيوعيين أمثال جون غرنق وثوار الكونترا ثم بعد ذلك يحجب هذا المال تماما عمن يستحقه من المسلمين في العالم من مجاهدين ودعاة ومهاجرين فما تعد ذلك أخي الكريم أليست مخالفة صريحة ومناقضة لأوامر الله ورسوله .

أما المخالفات الأخرى فهي الظلم في الصرف عن الناس فالأسلام يوجب على الحاكم ان يصرف المال على الأمة كل على حسب حاجته وبقدر عطائه كما قال عمر رضي الله عنه « الرجل وبلائه والرجل وحاجته » . فهل وزع المال في هذا البلد على الناس حسب هذه القاعدة ؟ .

التلاعب بالمال العام :

أعلم ياأخي ان حصة الفئة المتنفذة ومن حولها من الأقرباء والحاشية من الصرف لايمكن ان تقارن بحصة أحد من عامة الناس ويااليت الفارق كان عند حد ما يصيب الناس من راتب متواضع وما لهؤلاء من رواتب هائلة من وظائف لايستحقونها وبدلات وتحسين أوضاع بل تعداه الى مصادر خاصة لا تكاد تلك الرواتب الضخمة تساوي عندها شيئا أهمها المخصصات المقررة مباشره من المال العام والتي لاتنكر أبدا في الميزانية العامة ويتكتم عليها بشكل كامل وتصل قيمة هذه المخصصات الى ثلث المال العام على أقل تقدير ومنها كذلك الهبات الكبرى لبعض الأمراء كالأراضي الشاسعة وناقلات النفط العملاقة ثم هناك الأستحواذ من قبل هذه الفئة على معظم المناقصات والإمتيازات والوكالات بمشاريع الحكومة والخدمات العامة والعقار ولقد تعوّد الناس على هذه الممارسة حتى صار طبيعيا ومقبولا في الحياة الإجتماعية ، أن يحرص صاحب المؤسسة أو الشركة على أن يشرك معه أميرا قبل أن يقدم على مناقصة بل لقد تبدلت الموازين والمقاييس حتى صار السارق المغتصب للإمتياز أو عقار يشكر رسميا عبر وسائل الأعلام على تقسيط قيمة المشروع على الدولة بدلا من قبضه دفعة واحدة .

أخي الكريم .. لقد أدت هذه الفوضى والتلاعب بالمال الحرام الى كارثة عظيمة فتحولت أغنى دولة في العالم ذات أكبر إحتياطي نفطي أنتجت في مدة من الزمن ما يكفي للصرف على قارة كاملة تحولت هذه الدولة في سنين معدودة الى دولة مستدينة فلا حول ولا قوة إلاّ بالله ، ولم تقنع هذه الكارثة أصحاب السلطان ليرتدعوا عن هذا الإنحراف بل لقد إستثمرت الدولة الديون وأكثرت الإقتراض من البنوك الغربية الى حد ينذر بغرقها تستهلك دخلها العام لعشرات السنين مما يجعل البلاد رهينة للقوى العظمى إقتصاديا بعد أن كانت كذلك سياسيا وعسكريا ، واعلم ياأخي الكريم أن الأوامر مازالت تصدر لمسؤولي المال العام في الدولة قاضية بتأمين مبالغ هائلة لإرضاء الدولة الفلانية أو الحزب الفلاني أو إسكات الصحيفة الفلانية بصرف النظر عمّ يترتب على إقتراض هذه المبالغ من دمار للإقتصاد .

أحوال المال الخاص :

هذا عن واقع الحال في المال العام فماذا عن المال الخاص ؟

إن الإسلام يوجب على الحاكم أن يشجع الحلال ويمنع الحرام ويأخذ على أيدي المتسلطين من أصحاب القوة والمستغلين لنفوذهم ممّن يعتدي على حقوق الناس ويغتصب ممتلكاتهم ، ويأكل أموالهم بالباطل وإذا ما نظر المسلم الى هذا البلد فسيرى الأمر معكوسا تماما فالحلال محارب والحرام مشجع وحكام هذا البلد لم يكتفوا بدعم المؤسسات الربوية المحلية والأجنبية وتقنين حمايتها وقت الأزمات بل ذهبوا الى أبعد من ذلك وارتكبوا أغرب ما يمكن أن يرتكب وهو منع البنوك الإسلامية بقوة السلطة وفرض نظم ولوائح في مؤسسة النقد تمنع إنشاء أي مصرف إسلامي ومع أن البنوك الإسلامية تعمل في معظم بلدان العالم بل وحتى الكافرة منها والملحدة كالإتحاد السوفيتي ، والأمر المحرّم الثاني الذي فرض على الناس هو الإحتكار الرسمي لاصحاب النفوذ وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال « المحتكر ملعون » عياذاً بالله أما الحرام الأخر المشجع في هذا البلد فهو الغصب وبالأخص غصب الأراضي والمزارع وسائر العقار وقد قال رسول الله ﷺ « ومن ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أراضي يوم القيامه » متفق عليه. وإن أردت أن تتحقق

من ذلك فاسئل أصحاب العقار فسيخبرونك أن الغاصب من أبناء الأسر المتنفذة لايكلفه ذلك إلاّ وضع ردم ترابي أو علامة مميزة عليها إسم الأمير ويرسل زبانيته لحمايتها ثم يصبح كل مطالب بحقه الثابت في هذه الأرض مجرماً يستحق العقوبة وغالبا ما يباشر هذا الغاصب العقوبة بنفسه دون رادع ولا وازع ولو طالب أحد بحقه يجبنه الجواب ! الجزيرة كلها ملك لآل فلان. ومما يحزّ في النفوس أن الأصل الشرعي الذي ينص على أن من أحيا أرضاً ميتة فهي له قد أبطل بقرار رسمي حتى يتحول الغصب الى عملية قانونية. أما الحرام الآخر الذي انتشر بشكل مخيف في السنوات الأخيرة من قبل أصحاب النفوذ فهو أكل أموال الناس بالباطل وتمثلت هذه الممارسة في أملاك يبيعها أفراد متنفذون ويقبضون ثمنها ثم لا يسلمونها أو أملاك يسلمونها ثم لا يحذّرون أشد الحذر من التعامل مع هذه الفئة لأنك حتى لو كتبت عقدا واضحا صريحا فيه حقك وأقرّ به المتنفذ فإنه يتملص منه ثم لا تجد من يخرج حقك منه فهو الدوله! وهو الحكومة ! وهو القوة والسلطة ! ، فطالبه إن شئت فلا جدوى من مطالبتك أبدا .

أخي الكريم .. هل بعد ذلك إلاّ البلاء والنقمة والفقر والضيق عقوبة ونكال والعياذ بالله ، هل بعد ذلك إلاّ محق البركة وذهاب النعمة نسأل الله السلامة .

النظام الإجتماعي :

أخي الكريم .. أما ما يتعلق بالنظام الإجتماعي فإن القائل بتطبيق الشريعة يلزمه أن يبيّن ذلك في النظام الإجتماعي ويستمد قواعده وأسسه من الإسلام وأهم هذه القواعد قاعدة أن الناس سواسية كأسنان المشط .. لا فضل لعربي على أعجمي إلاّ بالتقوى وقاعدة أن الكرامة الإنسانية مصونة ومحفوظة بحفظ الله واحترام الادمي مطلب شرعي لاشك فيه وغيرها من القواعد ، والحاكم المسلم مكلف بأمر الله أن يجعل مثل هذه القواعد واقعاً اجتماعيا ملموساً وأن يبطل كل عادة جاهلية وتقليد منافي للدين مهما كان ، وإليك ياأخي الكريم تفصيل ذلك أن العدل والمساواة أصل من أصول الشريعة ثابت بقول الله عز وجل « أعدلوا هو أقرب للتقوى » وقوله « ان الله يأمر بالعدل » وقوله في المساواة « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » وثابت بقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى » ومازال رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدون رضوان الله عليهم يزيلون كل آثار الجاهلية في التفرقة بين الناس حتى صار العدل والمساواة معلم من معالم المجتمع المسلم لايسع أحد من الولاة تركه ولا التفريط فيه ، الا أن ممارسات هذه الدولة في أيامنا الحاضرة نسفت وللأسف الشديد قاعدة المساواة وحطّمت مبدأ العدل بين الناس وبدلاًمن أن تكون المفاضلة بالتقوى وبقدر ما مع الناس من القرآن وخدمتهم للدين والأمة صار التفاضل بينهم بالدم والجنس والعلاقة مع الحكام وأصبح الناس في هذه البلاد طبقات ودرجات بقدر قربهم وعلاقتهم بالحاكم أعلاها طبقة أقاربه وأسرته حيث أصبح لها كل النفوذ والتمكن والأمر والنهي ولها كل مايخطر ببالك وما لا يخطر من الحقوق والامتيازات وليس عليها أي واجب وأدناها عامة الناس من عليهم كل الواجبات وليس لهم شيء يذكر من الحقوق والعجب أن صورة هذه الطبقية ليست أمرانظريابارزاً في المحافل والمجالس وعند الناس فحسب بل هي جزء لايتجزاء من نظام الدولة ورسمية في لوائحها وأنظمتها ومرافقها وأجهزتها ،فأما في الإختيار لأصحاب الولاية والإمارة فمقصور عليهم وفيهم ، وأما الأنظمة واللوائح العامة فليست لهم ، بل هم فوقها وإنما هي للعامة وعلى العامة ، وأما القضاء فحرام عليه المساس بهم وأما الخدمات العامة بل وحتى الخاصة كتذاكر السفر فلهم الزبدة والصفوة ولغيرهم الحثاله والكدر والمستوى الهابط منها وان شئت فانظر الى الصالات الخاصة في المطارات والأجنحة والأقسام الخاصة في المستشفيات والحرية التامة في الحركة والسفر وصور كثيرة متعددة من الحقوق الباطلة لهذه الفئة المعينة وفي المقابل ليس عليهم من الواجبات شيء ، وواجب دفع فواتير الكهرباء والماء والهاتف ورسوم الإستمارات والوثائق الرسمية وهي بالملايين ليست عليهم إنما تدفعها الدولة عنهم بل يدفعها الناس عنهم ، ومن حقك ياأخي أن تعلم أن الزيادة الأخيرة في سعر الغاز على سبيل المثال كانت تعويضا عن مستحقات هائلة للشركة على الأمراء لم تستطع سدادها منهم فرفعت الأسعار على الناس ، ويااليت الأمر إقتصر على الضرورة والحاجة بل إنه توسع على الترف والإسراف والبذخ بدون حساب ، ولقد قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري « أن رجالا يتخوضون في مال الله بغير حق لهم ، لهم النار يوم القامة » ولم يكتفي هؤلاء بالتمتع بما ليس لهم من الحقوق بل تجاوزه فلم تسلم منهم الرياض الخضراء في الصحراء ولا قمم الجبال الناضرة في منتزهات هذا البلد فسيطروا عليها وحموها وتحكموا فيها بل وحرموا الناس منها لتبقى لهم وحدهم ليعبث فيها سفيههم بسيارته ولا يجوز لعاقل من عامة الناس أن يمر فيها على قدميه أو يجلس هو وأهله ليستمتع بأرض خضراء نبتت من ماء السماء ، أخي الكريم لقد ترسخت هذه الطبقية وتقوىّ بها المفسدون حتى صارت سببا لكل فساد وتخريب فأما التعيين والإختيار فلا أمل فيه إلاّ لمن صاحب هذه الفئة أو ناسبها حتى وإن كان أفشل الناس وأقلهم شهادة وأسوأهم خلقا وأبلدهم تفكيرا وطبعا ، وإما في الحساب والعقاب والإلتزام بأنظمة البلد فالمنتمي الى هذه الفئة آمن على نفسه ولا خوف عليه ، ومطلق له العنان في تهريب المخدرات وأشرطة الفيديو الخليعة وجلب الداعرات والمومسات ولا أحد يمكنه الوصول اليه ولا منعه ومن الواجبات الشرعية على أولياء الأمور في الإسلام توفير الخدمات الضرورية التي لا منّة فيها ولا تفضل ،بل هي محض الواجب المفروض والمسؤلية المتعينة التي من قصّر فيها حوسب وعوقب وكان مفرطا فيما ولاّه الله وتعبيد الطرق الهامة ليس منة تحصل بأمر سام أو قرار ملكي بل هي واجب تمليه الضرورة وحق شرعي لأبناء البلد يفرضه الدين ، فيكون القرار فيه تلقائيا لا منة فيه ولا تكرم ، كما أنه لا يأتي بالإستعطاف والترجي والتمني بل بالمطالبة والإصرار دون حرج ومن أسس الحياة الإجتماعية الكريمة العيش بحرية والتنفس في هواء طلق مفتوح تضبطه الشريعة لا الأهواء وتحكمه المصلحة العامة لا المصالح الشخصية .

ومن ذلك التعبير عن الرأي الصالح الناصح والنقد البناء وتقديم الإقتراحات المفيدة دون تحفظ ولا تردد ولا خوف ، وأعلى درجات هذه الحرية هي حرية الدعوة الى الله وتعليم الناس ما نزل اليهم من ربهم بكل الوسائل المتاحة وتعطيل ذلك أو التضييق عليه ووصف ذلك بأوصاف لا تليق بحملة الدعوة هو في حقيقة الأمر كبت وإذلال وجريمة وخيانة في أداء الأمانة التي أمر الله بأدائها من تبليغ الرسالة ونفع العباد عامة بهدي الله الذي أنزل على رسوله ، ومن صور هذه الخيانة كبت العلماء والدعاة والخطباء وأساتذة الجامعات وأهل الرأي البنّاء ومنعهم من الحديث في أمور تهم الناس وتقلق بالهم بدعوى أنها من السياسة وأنها تثير النفوس أو تفسد الأمن والنظام وما أشبه ذلك من الدعاوي الباطلة ،في الوقت الذي لا يلتفت فيه إلى إعوجاج هذه الأوضاع ونشازها وخطأ القائمين عليها وأنما يحارب المصلحون لها الداعون الى التغيير فيها للأحسن ، وما توقيف الخطباء وتقييدهم بالحديث عن قضايا تافهة لا تعالج واقع الأمة ولا تجيب عن مشكلاتها ومنع بعض الفتاوى ومصادرة كتب هامة لعلماء أجلاء تتحدث عن الربا ، وما التحذير من سبّ اليهود والنصارى إلاّ صور تتكرر لتعري هذه الممارسات وتفضحها ، ومن صور هذا التضييق على سبيل المثال ما عمّم على منسوبي الجامعات ومؤسسات التعليم من المنع الأكيد والتحذير الشديد من الحديث بين الأستاذ وزميله والطالب وزميله عن أزمة تعيشها البلد وتتحدث عنها وسائل الإعلام الخارجية صباح مساء ، بل لقد وصل الحال الى درجة أن مجلس الوزراء يجتمع ليصدر قرار يتلى شفويا يحضر على أساتذة الجامعات التوقيع على مطالب مشتركة مقفلا بذلك بابا للنصيحة طالما إدعى المسؤلون فتحه .. فأين الكرامة الإنسانية من كل هذه الأفعال .

أخي الكريم .. لقد بلغ إهدار الكرامة الإنسانية حداً جعل الأعداء يشمتون بنا ويهزئون بأوضاعنا وأحوالنا .. فهاهو ذا كاتب أمريكي يكتب في جريدة عالمية واسعة الإنتشار مقالاً مطولاً ، يصف فيها أوضاعنا في هذه البلد ويشبهها وحكامها بشركة أهلية يملكها الحكام فيتصرفو في أموالها كما يشاؤون ويطردون من يشاؤون ويوظفون فيها من يشاؤون ويحكمونها بضوابط ولوائح يضعونها من عند أنفسهم كما لو كان الناس عمالا يسمعون

الأمراء وحكام المناطق ما بين جبّار متسلّط ، وسفيه جاهل لا يعرف قدراً لأحد ، وسكّير مريض يقضي الأيام العديدة لا يفيق من سكره ، وآخر لا يعرف من امارته إلا فنون النهب

ولايتكلمون ويقع عليهم الأمر ولا يشعرون ولا حق لأحد أن يبدي رأيه أو يحتج على وضع والا طرد من الشركة وحرم من كل الحقوق .

أخي الكريم .. وأما ما يتعلق بالإعلام فان الإعلام في الاساس عامل مؤثر في حياة الأمم والشعوب ومغيّر لأفكارهم ومبادئهم وعقائدهم ولعل هذا مصداق ما جاء في الحديث (أنه سيأتي زمان يكون للكلمة وقع أقوى من حد السيف) ويفترض في الإعلام تبعا لذلك أن يساهم في تثبيت العقيدة وإصلاح السلوك والدفاع عن الدين ورد الشبهات ورفع مستوى الوعي في الأمة لأنه وسيلة من وسائل الدعوة التي تعتبر واجبة على الدولة قبل وجوبها على الأفراد ، فماذا حققت الدولة في هذا ؟ .

ان إعلامنا ، مع الأسف الشديد ، لم يكتف بتقصيره في واجب الدعوة فحسب ، بل أنه مارس كثيراً مما شأنه محاربة الدعوة وزعزعة العقيدة والتشجيع على انحراف السلوك وتسهيل الجريمة في أعين الناس وايراد الشبهات والتشكيك في الدين بدلا من رد الشبهات والدفاع عن الدين ، وان شئت فانظر كيف يشك في معاني الولاء والبراء على صفحات الجرائد وشاشة التلفاز وانظر الى الكم الهائل من المسلسلات الهابطة والقصص المليئة بالجريمة والغش والتحلّل والإنحراف الإجتماعي ، وأنظر كيف تبنت وسائل الإعلام حربا على الحركات الإسلامية ووصفتها بكل أوصاف التخريب والدمار ورددت بشكل ببغائي عبارات الإعلام الغربي الكافر من وصفهم للصفوة المباركة بالأصولية والتطرف والتشدد والراديكالية والرجعية الى آخر قاموس البذاءات ، هذا ويفترض في الإعلام الدقة والأمانة والسرعة في نقل الخبر والدولة مؤتمنة على هذه المهمة وإن من الإحترام للناس وتقديرهم أن يمكنوا من معرفة مايجري في العالم وفي الداخل بصدق وأمانة ثم يعرض الخبر من منظور أسلامي شامل ، لكن تقصير إعلامنا الشديد في هذا الجانب واستهتاره المفرط بالمواطن وابقائه له في الظلام شجع كثير من المراقبين على الإستهزاء بهذا البلد والإستهانة بإعلامه والكل يذكر كيف تندرت الإذاعات الغربية في الأيام الأولى من أزمة الخليج بهذا الإعلام ووصف صمته الكامل عن الأزمة لمدة ثلاثة أيام بأقبح الأوصاف ولا يعرف سبب للاستخفاف بالمواطن ، فالخبر يمكن الحصول عليه من أي إذاعة غربية وأصحاب النفوذ الذين بسببهم تمنع الأخبار عن المواطنين لديهم من الوسائل التقنية من محطات إستقبال الأقمار الصناعية وغيرها ما يطّلعون به على كثير من الأخبار .. فإذا كان ذلك فلماذا توجد نشرة الأخبار أصلا في وسائل إعلامنا أليس الأجدى إلغاؤها وترك مخادعة النفس ، ومن مهمة الإعلام في بلد يدعي الإسلام ومواكبة التطور ، ان يمكن أي مصلح أو مفكر أو صاحب رأي بنّاء من إيصال رأيه وفكره للآخرين على صفحات الجرائد وشاشات التلفاز أو من الإذاعة ، فهذه كما ذكرنا وسيلة فعالة من وسائل الدعوة والإصلاح ، ولكن مع الأسف الشديد تمثل الرقابة على الاعلام في هذا البلد كابوسا لا يقل عما يمارس في أعتى الدول البوليسية ..

ولايستطيع أي مخلص نزيه أن يوصل رأيا أو فكرا بناء للآخرين الا بالعديد من الشروط والتعهدات التي تفقده كل معنى وفائده وليس ذلك الا لأن الدولة تتحكم تحكما كاملا في وسائل الإعلام وتملك القرار الكلي في كل ما يخص تفاصيله فضلا عن امتلاك ذات المؤسسة الإعلامية إمتلاكا حقيقيا وتمنع منعا باتا حصول أي جهة أو مؤسسة على وسيلة إعلام خاصة بها مستقلة عن الدولة ، بالأضافة الى هذه المخالفات فإن إعلامنا يمارس مهام عجيبة غريبه ، وفي مقدمتها كيل المديح والثناء على جهود الدولة في الصدقة المذاعة على المواطن وانشاء المشاريع والإكثار من المنّة على الناس في الداخل والخارج ، وقضاء الساعات الطوال من وقت التلفاز وصفحات الجرائد في نقل أخبار تنقلات المسؤلين وإستقبالاتهم ومن سلّم عليهم ومن ودّعهم .. ويتفنن الإعلام في ترداد هذه الأخبار والمدائح والمنن باشكال كثيرة فمرة تكون جزءا من نشرة الأخبار ومرة برنامجا خاصا ومرة أحداث الأسبوع ومرة تعليقا على الأنباء مع إغفال كامل لمادة الخبر ، والمسلم يتذكر كم من الساعات كانت تستغرق لسرد أسماء المؤيدين للدولة في حادث النفق الغامض وأزمة الخليج حتى صار المواطنون ينتظرون حادثا آخر ليريحهم من الحادث السابق ، هذا بينما تهمل قضايا المسلمين وقضايا الأمة إهمالا تاما أو يشار إليها في ذيل النشره .

لاشك ، أخي الكريم .. أن هذا الواقع الموهم للإعلام كان سببا قويا في عزوف المواطن عنه ولجوئهم الى وسائل إعلام أخرى قد تضرهم أكثر مما تنفعهم فالحال تنبىء عن مهزلة تتلوها مهزلة لاتليق بأمة تؤمن بالله وتدين بالإسلام وتقتدي بمحمد ﷺ .

وختاماً .. يا أخي الكريم .. وبعد هذا الأستعراض التفصيلي الشمولي والإحتكام الى الكتاب والسنة والتحليل للواقع المنحرف من المفاهيم الخاطئة والضغط الخارجي ، نحسب أن الحقيقة قد بانت لك واتضح لك الحال .. فكيف تقوّم الواقع ؟ هل هو تقصير متهاون في تطبيق الشريعة أم أنه تعطيل كامل للشريعة وإقصاء للإسلام عن نواحي الحياة ، وهذا التعطيل والإقصاء هو نتيجة للجهل بأحكام الله ، أم أنه غاية ما وصل اليه إجتهاد البشر في التطبيق ، أم أنه مراعاة للواقع العالمي وظروف العصر والزمان ، أم أنه والعياذ بالله عداء للدين وتدرج في حربه وإقصائه عن جميع شئون الحياة ، أما الجهل بأحكام الله ففرض مستحيل ،لأن المخالفات التي ذكرت معلومة من الدين بالضرورة .. ولايسع أحد جهلها ، بل أن العلماء مافتئوا يخبرون عنها جملة وتفصيلا ، وأما إفتراض أن هذا هو غاية الجهد والاجتهاد فالقائل به كالقائل بأن الشريعة في صورتها الحقيقية وشكلها الكامل لايمكن العمل بها وهذا والعياذ بالله كفر وخروج عن الملة ، وأما القائل بمراعاة الوضع العالمي وظروف الزمان والمكان فهو كمن يخشى الناس كخشية الله أو أشد خشية ، وأولى بمن كان هذا فكره وظنه أن يلزم بيته ويترك دفة الحكم والتوجيه لمن لا يخافون في الله لومة لائم .. ونسأل الله ألا يكون الإحتمال الأخير من الإصرار وقصد الكيد للدين واهله ، واقصائه عن الحياة هو واقع الحال لأن هذه طامة كبرى وبلاء عظيم أخي الكريم .. أنت تعلم أن القبائل والأسر والأفراد في هذا البلد لم يجمعهم على حكامهم ويذللهم لهم سوط ولا عصى ولا درهم ولا دينار ، وإنما مكّنهم منهم إعتقاد طاعتهم في الله وأدائهم لحقهم ظنا منهم أنهم قائمون بواجبات الشريعة ولذلك فإن الخطر كل الخطر والمصيبة أن يشعر هؤلاء أن الذي جمع صفهم ووحّد كلمتهم ونزع فتيل الفتنة من بينهم ، قد تحول الى وهم وأن الدعوة المعسولة قدتحولت الى شعارات جوفاء ومثل هذا والله منذر بسيل عذاب قد إنعقد غمامه وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ، وأنه بعد هذا البيان والتوضيح لابد من إعادة النظر في الأحوال القائمة ولا بد أيضا من تجرد العلماء المجتهدين من كل ضغط وتأثير ليقولوا كلمة الحق لا يخافون في الله لومة لائم وعلى الأمة أن تلتف حول العلماء العاملين الصادقين المتجردين تسألهم البيان والتوضيح وتقف الى جانبهم في السرّاء والضرّاء وعلى العلماء أن يلتفتوا الى جمهور الأمة ينيرون لهم الطريق ويقودونهم في الملمات حتى يكتمل تعاون الأمة مع علمائها وبذلك وحده يمكن الوقوف في وجه سيل الإنحراف الجارف الذي يوشك إن إستمر في تدفقه أن يودي بهذه الأمة ــ لا قدر الله ــ الى مهاوي الهلاك ، قال الله تعالى (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب) .

أخي الكريم .. أنه مادامت منابر الدعوة معطّلة وأفواه الدعاة والمصلحين مكمّمة ومادامت وسائل الاعلام حكرا على من لايريد الخير ولا النصح لهذه الأمة من المنافقين ومن على شاكلتهم فان هذه الوسيلة ستبقى الوسيلة المناسبة لتوعيتك وكشف الأمور على حقيقتها لك حتى تزول الظلمة وتنكشف الغمة ويعود للأمة أمر رشد يعزّ فيه أهل الطاعة ويذل فيه أهل المصيبة ، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الحوار الهادىء على طريق الوحدة الإسلامية

أحمد الكاتب

إحتل شعار الوحدة في النهضة الإسلامية الحديثة مركزاً مرموقاً كشرط رئيسي لبناء الأمة الإسلامية وتحريرها وإستقلالها وتقدمها .. وما فتئت الأمة تعمل جاهدة من أجل إزالة الرواسب السلبية والحواجز المصطنعة بين أبناء الأمة الإسلامية كالقومية والإقليمية والقبلية .. وتذويبها أو تنزيلها درجة لصالح القيم الإسلامية والإنسانية .

وربما كانت بعض هذه الحواجز وليدة العصور الإستعمارية ومن مخلفات الغزو العسكري .. ومن الممكن التخلص منه بالتخلص من الهيمنة الأجنبية .. ولكن بعض الخلافات السياسية والثقافية القديمة التي تحولت الى خلافات عقائدية ومذهبية هي أعمق بكثير من الخلافات القومية والإقليمية والسياسية الحديثة .

وربما كانت ثمة ظروف فجرت الخلافات الثقافية والعقائدية في الماضي السحيق .. إلا أنها أصبحت غير ذي معنى بمرور الزمان وزوال المضامين والظروف المحيطة بها ، بحيث لم يبق منها سوى القشور والأسماء .. التي توارثها الأحفاد وأحفاد الأحفاد ، دون أن يدركوا لها أي معنى ، وقد كاد المؤرخون أن يحكموا على تلك الخلافات والمعارك السياسية الثقافية بالموت .. ويؤرخوا لمرحلة جديدة من الوحدة الواقعية ، ولكن حركة النهضة الإسلامية الجديدة بعثت الروح لمختلف المعارك القديمة وأججت نارها من جديد بحيث دفعت بالمجتمع الإسلامي الى أتون معركة جديدة .. دون أن تكون ثمة دوافع حقيقية أو مبررات واقعية لأي خلاف .. وهو ما هدد ويهدد وحدة العالم الإسلامي ويعيدنا خطوات الى الوراء كنا نحسب أننا قد تجاوزناها الى الأمام .

وليست المشكلة في الحقيقة في إختلاف النظرات والمبادىء .. فالاختلاف ظاهرة صحية وطبيعية ولا يمكن صبّ جميع الناس في قوالب واحدة .. ولكن المشكلة هي في التطرف والحدّة والعنف .

ومن المعروف أن الأمة الإسلامية إنقسمت منذ القرون الهجرية الأولى الى شيع وأحزاب ومذاهب سياسية وفقهية وعقائدية .. وأنه لايزال يوجد من تلك الفرق الكثير الكثير .. ولعل أبرزها الشيعة والسنة .. الذين يوجدون في معظم البلاد الإسلامية .

ومن الواضح عدم وجود أية خلافات واقعية أو حقيقية أو جوهرية بين هذه الطوائف الإسلامية ما عدا النظريات التاريخية والمسائل الفقهية الجزئية ، وأنها تتفق على أساس الإسلام وتلتزم بالقرآن الكريم ، وتعيش حياة متشابهة الى حد كبير حتى ليصعب في بعض الأحيان ملاحظة أية فوارق أو التعرف على الهوية الطائفية لهذا أو ذاك .

ولكن هذا الأمر لم يمنع بعض المتطرفين في التاريخ من تضخيم الخلافات الجزئية أو الوهمية والنفخ فيها الى درجة الفصل بين الكفر والإسلام والحق والباطل ، وإلصاق التهم بالطرف الآخر الى حدّ إباحة دمه وإعلان الحرب عليه باعتباره مرتداً وكافراً وزنديقاً .. وفي مقابل ذلك : الإدعاء بتمثيل الإسلام والتحدث بإسم الله في الأرض ! .. إلا أن ذلك كان في أجواء الصراع السياسي والحرب الإعلامية ، وقد إنتهى التطرف بانتهاء الدوافع الحقيقية للصراعات التاريخية وإن ظل البعض يعيش على فتات الماضي ويتغذى على الكتب الصفراء الظالمة المتطرفة ، إلا أنه إنحسر لصالح تيار الوحدة الإسلامية الذي إعترف بتعددية المذاهب الإسلامية وحقها في الإختلاف والإجتهاد .. وحاول تجاوز العقد الطائفية نحو الوحدة السياسية ، أما بتجميدها أو بتذويبها عبر الحوار الإيجابي البنّاء ، وقد شهدت العصور العباسية المتأخرة فترة ذهبية للوحدة الإسلامية والتعاون بين الشيعة والسنة .. ولكن الغزو المغولي الذي حدث في القرن السابع الهجري فجّر الخلافات من جديد ونفذ من خلالها .. وأوقد نارها الى أجل طويل ، ولم تستطع الحكومات الإسلامية العثمانية والصفوية أن تتخلص كثيراً من الإرث المغولي فاتسّمت بطابع طائفي حاد .. ترك بصماته على حياتنا المعاصرة ، كما لم تستطع التجارب الإسلامية الحديثة من التخلص من الموروثات الطائفية ، وشواهد ذلك واضحة في الوقت الراهن بما لا يحتاج الى اشارة .

وبالرغم من أن التمييز الطائفي من أية جهة كان وضدّ أية جهة كانت ، هو أمر مقيت ومرفوض ويتنافى مع الوحدة الإسلامية ، إلا أن الأمرّ من كل ذلك هو التطرف الإعلامي الحاد الذي يعتبر هذه الطائفة الإسلامية أو تلك من الكفار والمشركين والمرتدين وتحريم ذبائحهم أو التزاوج معهم أو التعامل معهم كمسلمين ، بالرغم من أنهم يتشهدون الشهادتين ويؤدون الفرائض ويلتزمون بأركان الإسلام .. وإصدار الحكم الظالم هذا عليهم إستناداً الى بعض الكتابات التاريخية المجهولة والمرفوضة من قبلهم ومحاكمتهم على أقوال لا يعرفونها ولم يطلعوا عليها ، كما يحصل مع الأسف الشديد من بعض المؤسسات الدينية في الجزيرة العربية تجاه الشيعة في الخليج والعراق .

ومن المحتمل أن يترك هؤلاء (المشايخ) المتطرفون والمتحجرون أثراً سلبياً على العلاقات العراقية الخليجية الآن وفي المستقبل ، ويحولوا دون التعاون والوحدة بين أبناء الأمة الإسلامية في هذا الإقليم الساخن .

ومن الطبيعي أن يجر التطرف الإعلامي بتكفير الشيعة وتحريم ذبائحهم وإخراجهم من دائرة المسلمين الى خطوات سياسية ديكتاتورية تستهدف مصادرة حقوق المواطنين الشيعة وحقهم في الحياة وإلحاق أفدح المظالم بهم وهو ما يهدد الأمن والإستقرار والسلام في هذه المنطقة اللاهبة كما من المحتمل أن يؤدي الى إذكاء التطرف عند الجهة الأخرى ودفعها الى أتون معركة ذات مبررات وهمية سخيفة .

والحل المعقول ، هو تبادل الإعتراف الأخوي ، بين الطوائف الإسلامية وإحترام وجهات النظر الأخرى والحوار البناء الهادىء ، وعدم التسرع بإصدار الفتاوى الظالمة المناقضة لروح الدين ، بإسم الدين ، وإن من واجب المسؤولين أن يفسحوا المجال أمام التيار الإسلامي الوحدوي العاقل والهادىء والمعتدل ، وأن لا يسمحوا لأبواق التطرف والعنف أن تقرع ، وتغطي على سائر الأصوات ، وتعبىء الشعوب الإسلامية ضد بعضها البعض . وأعتقد أن من مصلحة جميع الشعوب الإسلامية السير نحو الأمام والتطلع نحو المستقبل وعدم إرجاع عقارب الزمن نحو الوراء .. وإثارة الأحقاد الطائفية والمعارك الوهمية .

الأخيرة

لماذا يخافون الاصلاح السياسي ؟

يبدو أن الملك فهد ، قرّر تطبيق الاصلاح السياسي في المملكة ، ليس الآن ولكن عام ٢٠٠٠ كخطوة أولى قابلة للتأجيل الى قرن واحد فقط من الزمان .

السّر ، أن خادم الحرمين يسعى منذ عشرين عاما ، أي منذ توّرط في أول وعد بشأن أحياء مجلس الشورى ووضع دستور للبلاد ، وتطبيق نظام المقاطعات ، للعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي للاسرة المالكة بحيث تصبح قادرة على ادارة كفة الاصلاح الفهدوي .

قام جلالته ، عندما تسنّم الحكم بتوزيع أبنائه وأبناء اخوته السديريين ، ثم أبناء الاقربين ، فالمقرّبين ، على مقاطعات البلاد ، فأصبحت جميع الامارات تقريبا خاضعة للمقربين من الملك ، من أبنائه واخوته ، ثم قام بزرع أبناء أخوته وأبناء عمومته على قيادة الجيوش ، والكليات الحربية والألوية ، ثم أسند رئاسة النوادي الرياضية للشباب الرياضي من أبناء الاسرة الحاكمة ، ولم يعد أمام الملك الآن سوى تحقيق التوازن الديمغرافي مع الشعب ، بحيث يضمن ولاء الاغلبية في حال تحقيق العملية الديقراطية .

فقبل عشر سنوات ، سقط سهوا ، تصريح من جلالته ، يفيد أن عدد أفراد الاسرة المالكة ، ستة آلاف أمير وأميرة ، وحيث استطاع الملك أن يوزعهم على اقاليم البلاد فإنه حقق الخطوة الاولى من الاصلاح الفهدوي ، لأن أي نظام للمقاطعات لن يؤثر سلبا على مركزية العائلة الحاكمة ، مادام الامراء يحكمون الاقاليم باسم نظام المقاطعات ، ولن يتمكن أي مواطن مهما ارتفع حجمه ان يتجاوز الامير القادم من نجد لحكمه ، سواء في الحجاز او عسير او حائل او المنطقة الشرقية .

وبالنسبة لمجلس الشورى العتيد ، فإن الانباء تفيد أنه لن يكون أكثر من مجرد مجلس استشاري يعيّن الملك جميع أفراده ، ولا يملك أي صلاحيات ، وليس له حق مساءلة الحكومة أو الاعتراض على مشاريعها وقوانينها ، ومع ذلك ، فحتى هذا القدر من الاصلاح يخشاه الملك ويتردد عشرين عاما في تحقيقه ، وربما كان يفكر أنه يستطيع أعلان مجلس شورى من أعضاء الاسرة المالكة ، كما هو الحال في مجلس كبار العائلة و « أهل الحل والعقد » الذين أسبغوا الشرعية على انقلاب فيصل وتعيين خالد ، ثم فهد ملوكا للبلاد .

أما الدستور ، فالمتوقع أن ينص على حصر الملك في آل سعود متمثلين في ذرية الملك عبد العزيز ، وأن يعطي الملك صلاحيات مطلقة في الامور التشريعية والتنفيذية على حد سواء ، ويحرم مساءلته ، أو الاعتراض عليه ، وينص على قدسية الذات الملكية ، وأن لا يتضمن أي بند يشير الى حقوق المواطنين ، وحرمتها ، وأن تكثر فيه العموميات ، ويطفو عليه الابهام ، لكي يفتح المجال لتأويلات قادمة ولمداخلات متوقعة .. ومع ذلك فالاسرة المالكة تستكثر هذا القدر من الاصلاح على رعيتها .

ماذا يريدون .. ؟

الشعب مطالبه واضحه ، وأهدافه محددة ، وهي تتركز في الاصلاح ، الاصلاح السياسي ، ولو بالتدريج .. وضع دستور للبلاد ، حتى لا تحكم المملكة بشهوات الأشخاص ، حتى وإن كان ذلك الدستور أعمى ، أبكم ، أخرس ، المهم أن يوجد ويمكن فيما بعد مشافاته ، والشعب يطالب بمجلس شورى ، حتى وإن ضم هذا المجلس كل متردية ونطيحة ، لأنه باب المشاركة الشعبية ، والشعب يؤمن أن طريق الألف ميل يبدأ بخطوة ، والشعب يريد أن تعلن الحكومة العمل فورا بنظام المقاطعات .. ليس فقط لكسر احتكار مقاطعة واحدة على طول البلاد وعرضها ، وليس فقط لإفساح المجال أمام قدرات كل أقليم في البروز ، وفرز زعامات محلية ، ولكن أيضا لتوفير قدر كافي من تكافيء الفرص ، وتسريع النظام الاداري المترهل ؟.

هذه مطالب الشعب .. وهي كما يبدو تحمل أمكانية واسعة للتسامح والصبر والمرونة ، فماهي مطالب الاسرة المالكة ..؟!

لا نتوقع أن توافق هذه الاسرة على الاصلاحات مهما كان حجمها ، لأن لغة التعامل مع الناس لاتزال لغة « فوقيّة » أشبه بتعامل السادة مع العبيد ، فالملك ومن خلفه أسرته ، ينظرون الى الناس على أنهم مجرد توابع لا يحق لهم الحديث عن المشاركة في القرار او المطالبة بالاصلاح ، وهم في هذا وذاك في حالة حرب غير معلنة مع الشارع ، وحالة منافسة وعداء مستعصية مع الجميع ، لأنهم مقتنعون بما روي من كلام لمعاوية لأبنه : « الملك عقيم وإن نازعتني إياه .. أخذت الذي فيه عيناك » !!.